جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص:إدارة اعمال مالية

تحت عنوان

دور تدقيق الأنظمة المعلوماتية في تسيير البنوك التجارية

دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة–

إعداد الطلبة:

إكرام مزعاش

مروة سريدي

إشراف الأستاذ:

لياس قلاب ذبيح

السنة الجامعية 2015-2016

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الاشكال	**III**
قائمة الملاحق	**IV**
مقدمة عامة	**أ–د**
الفصل الأول: التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني	**37-01**
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق	03
المطلب الأول: ماهية التدقيق	03
المطلب الثاني: تصنيفات التدقيق ومعاييره	06
المطلب الثالث: إجراءات التدقيق	12
المبحث الثاني: المجال المفاهيمي لنظام المعلومات	17
المطلب الأول: تعريف وخصائص نظام المعلومات	17
المطلب الثاني: اهداف ووظائف نظام المعلومات	19
المطلب الثالث: مكونات وموارد نظام المعلومات	23
المبحث الثالث: تدقيق نظام المعلومات	26
المطلب الأول: مدخل لتدقيق نظام المعلومات	26
المطلب الثاني: مراحل وطرق تدقيق نظم المعلومات	30
المطلب الثالث: معايير تدقيق الدولية ذات الصلة بتكنلوجيا المعلومات	32
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: تدقيق نظام المعلومات في البنوك التجارية	69-38
تمهيد	39
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	40
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها	40
المطلب الثاني: أهداف ووظائف والبنوك التجارية	42

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية	46
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	49
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	49
المطلب الثاني: أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك	56
المطلب الثالث: مهام وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك	58
المبحث الثالث: آلية عمل التدقيق في الأنظمة المعلوماتية ودورها في تسيير البنوك التجارية	60
المطلب الأول: التدقيق حول الحاسوب	60
المطلب الثاني: التدقيق من خلال الحاسوب	62
المطلب الثالث: التدقيق باستخدام الحاسوب	66
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة	**105-70**
تمهيد	71
المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	72
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	72
المطلب الثاني: مهام واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	76
المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 821 قالمة	79
المبحث الثاني: دراسة ملف قرض بنكي كنموذج للدراسة	83
المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض البنكي	83
المطلب الثاني: تقديم نموذج لملف قرض التحدي	87
المطلب الثالث: دراسة وتقييم ملف القرض المودع لدى البنك	91
المبحث الثالث: آليات التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	93
المطلب الأول: تقديم وظيفة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	93
المطلب الثاني: اجراءات التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	96
المطلب الثالث: نموذج مستخرج من تقرير المدقق	101
خلاصة الفصل	105
الخامة العامة	**109-106**
قائمة المراجع	**115-110**
قامة الملاحق	**137-116**

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقدين الاخرين من القرن العشرين، تمثلت في التقدم التكنلوجي الهائل في الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية عن بعضها البعض، وعلى هذه التطورات كان القطاع المصرفي من اهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا بالتطورات التكنلوجية، حيث برزت ايضا في التحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية والاتجاه الى تطوير وإدارة المخاطر في ظل المعايير الدولية المتعلقة بالأداء المصرفي.

لذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك واستقرار النظام المالي وضمان كفاءته بما يتلاءم مع التطورات العالمية المتلاحقة.

ولا شك أن البنوك التجارية بطبيعة نشاطها تستلزم رقابة دائمة للتحكم الجيد بالمخاطر البنكية، لذا فرض التدقيق على إدارة البنك كضرورة كفيلة لضمان صحة ودقة البنوك المالية، لأن الهدف من تطبيق عملية التدقيق البنكي هو ضمان التحكم في تلك المخاطر والمخالفات البنكية بشكل يسمح بالتنبؤ واكتشاف الأخطاء والانحرافات المحتملة، وقد يفرض هذا التحكم إعادة النظر في التنظيم الداخلي وكذا نظام المعلومات المستخدم في البنوك التجارية بغرض التقييم الحقيقي الذي من شأنه أن يرفع من مصداقية المعلومات ويضمن توجيه سليم للقرارات.

كما تعتبر دراسة تدقيق الحسابات المصرفية أهم وأكثر المراحل تقدما في مختلف العلوم المصرفية إذ لابد أن يكون مدقق الحسابات ملما بجميع أنواع المحاسبة والمالية مع الفهم السليم للنواحي الفنية للعمل المالي والمصرفي على حد سواء.

وللإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع وإبراز أهميته نطرح الإشكالية التالية:

"كيف تساهم تدقيق الانظمة المعلوماتية في تحسين سير البنوك التجارية؟"

التساؤلات الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يتوجب علينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يتم فحص الوثائق الثبوتية المدعمة لمدخلات الانظمة المعلوماتية في البنوك؟
2- هل برامج التدقيق المعلوماتية كافية للتقليل من ارتكاب الاخطاء والتجاوزات المصرفية؟
3- هل يساهم التدقيق الالكتروني في حسن متابعة ملفات القروض البنكية؟

الفرضيات

وللإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1- لا يتم الفحص المستندي عند تدقيق البرامج المعلوماتية على مستوى البنوك التجارية.
2- يعمل التدقيق باستخدام الحاسوب على التخفيف من ارتكاب الأخطاء والتجاوزات المصرفية.
3- يساعد التدقيق الإلكتروني على متابعة ملفات القروض البنكية بشكل جيد.

أهداف الدراسة

هناك عدت أهداف تتعلق بموضوع البحث تتمثل أهمها فيما يلي:

- التعرف على كيفية سير عملية التدقيق في البنوك
- محاولة إبراز أهمية التدقيق البنكي في كشف الأخطاء والتجاوزات.
- الكشف على الأسس المتبعة في منح القروض ومراقبة سيرها.
- مدى مساعدة نظام المعلومات في الرقابة على سير القروض.

دوافع اختيار الموضوع

هناك عدت أسباب دفعتنا لاختيار دراسة هذا الموضوع منها:

- الرغبة الشخصية للتعرف على الموضوع أكثر.
- طبيعة التخصص إدارة الأعمال المالية الذي له علاقة بالموضوع.
- الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق البنكي في ضمان التحكم في المخاطر.

أهمية الدراسة

تعود أهمية الموضوع الى التطورات التكنلوجية الحاصلة على مستوى القطاع المصرفي، مما أدى الى الاهتمام بالتدقيق البنكي كوسيلة تعمل على سلامة العمليات والحسابات المصرفية وذلك بإدخال وسائل حديثة تتزامن مع هذه التطورات، حيث أدت الى استعمال تدقيق الأنظمة المعلوماتية كأداة لتحسين سير عمل البنوك التجارية، وذلك باكتشاف الأخطاء والتجاوزات المرتكبة.

المنهج المتبع

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيقها للأهداف المرجوة، استخدمنا منهجا وصفيا فيما يخص الجانب النظري، سعيا منا للإلمام الموسع والمعمق بكل جوانب الموضوع، اما فيما يخص الجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة قالمة.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: رسالة دكتوراه للطالبة كردودي سهام "دور المراجعة الداخلية في تحسين عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة "كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر ببسكرة في سنة 2015، حيث تناولت هذه الدراسة دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات. والتي توصلت إل نتائج من أهمها:

- المراجعة التحليلية تؤدي إلى الحصول على أدلة أكثر موضوعية، كما تمكن من تحقيق هدف المعقولية بصفة عامة لأرصدة الحسابات، كما تمكن من تقييم الصعوبات المالية التي قد تواجه المؤسسة.
- إن المراجعة التحليلية ليست بديلا لإختبارات المراجعة التفصيلية، كما لا يمكن الإعتماد عليها بمفردها لتحقيق اهداف المراجعة.

الدراسة الثانية: رسالة ماجستير للطالب إبراهيم رباح إبراهيم المدهون "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة "كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بفلسطين في سنة 2011، حيث تناولت هذه الدراسة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر وتم التوصل إل عدة نتائج من بينها :

- وجود وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في المصارف وأهمية وضع إجراءات تدقيق تاخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لإتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في المصرف.

الدراسة الثالثة: مذكرة ماستر للطلبة مرابطي نوال "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية – عينة من البنوك لولاية ورقلة خلال 2013" لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة لسنة 2013 ، حيث هدفت هذه الدراسة على التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة البنوك.

وبناءا على الدراسة التطبيقية في عينة من البنوك الموجودة في ولاية ورقلة تم التوصل إلى النتائج من بينها :

- يساهم المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص وتحديد المخاطر المصرفية ودرجة خطورتها المختلفة .لذا تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق عنصرا هاما في أداء مهامه بشكل مناسب وتشمل الكفاءة في المعرفة والخبرة وإستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف في إدارة التدقيق.
- تحول النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر وقد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل المنظمة ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية وأصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى الخطر.

هيكل البحث

لدراسة موضوع البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية ركزنا في الفصلين الأولين على الجوانب النظرية والفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية للبحث

- الفصل الأول خصص للتعرف على التدقيق ثم نظام المعلومات وصولا إلى تدقيق نظام المعلومات.
- أما الفصل الثاني الذي يتمثل في تدقيق نظام المعلومات في البنوك التجارية، فهو مقسم إلى ثلاث مباحث، حيث يتمثل المبحث الأول في عموميات حول البنوك التجارية ،أما المبحث الثاني التدقيق الداخلي في البنوك التجارية ،أما المبحث الثالث يتمثل في تدقيق نظام المعلومات في البنوك التجارية .
- الفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقالة حيث قمنا بالتعريف بالوكالة ثم دراسة ملف قرض بنكي كنموذج للدراسة وأخيرا تم التطرق لإجراءات التدقيق المعمول بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

صعوبات الدراسة

- قلة المراجع المتخصصة بموضوع التدقيق البنكي وخاصة تدقيق الأنظمة المعلوماتية.
- سرية المعلومات المتعلقة بالتدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مما صعب علينا الحصول على المعلومات الكافية لدراسة الموضوع.

تمهيد

إن التدقيق بشكل عام يهدف إلى التحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المالية، والإدارية والتشغيلية للمؤسسة ومدى إلتزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات والقواعد والإجراءات الموضوعة لتسيير نشاطها، بغرض تفادي الأخطاء وحماية ممتلكاتها من حالات الغش والتلاعب والإختلاس.

وقد أصبحت الكثير من المؤسسات في الوقت الحاضر تعتمد على نظام المعلومات، حيث أضحت بمثابة ضرورة حتمية تحتاجها جميع المؤسسات لميزتها القوية في معالجة وتخزين كم هائل من المعلومات بطريقة منظمة وسريعة ودقيقة. وفي نفس الوقت شهدت عملية التدقيق إستجابات متزايدة لمواكبة تلك التطورات في تكنولوجيا المعلومات لدى تلك المؤسسات، ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بتدقيق نظام المعلومات.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول**: الإطار النظري للتدقيق
- **المبحث الثاني**: المجال المفاهيمي لنظام المعلومات
- **المبحث الثالث**: تدقيق نظام المعلومات

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق

إن ظهور التدقيق وتطوره جاء تبعا لتطور حياة البشرية اقتصاديا واجتماعيا عبر العصور وذلك لتلبية حاجة المجتمع المتزايدة من المعلومات والبيانات الموثوقة والعادلة عن مدى سلامة تسيير أنشطة المؤسسات والشركات ومدى تحقيقها لأهدافها التي أنشأت من أجلها بغية اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

المطلب الأول: ماهية التدقيق

يضم هذا المطلب اطلالة شاملة عن التدقيق من أهمية واهداف التدقيق، الأنواع والمعايير المتعارف عليها وأخيرا مما تتكون إجراءات التدقيق.

اولا: تعريف التدقيق وخصائصه

1- تعريف التدقيق

تم تعريف عملية تدقيق الحسابات من قبل رواد الفكر المحاسبي والهيئات والمجالس المهنية، إلا أنها تصب في نفس الهدف، ومن أهم هذه التعاريف مايلي:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التدقيق على أنه: " عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة "[1]

نشرت لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق في عام 1972م تعريف علمي للتدقيق: "تدقيق الحسابات عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات عن إفتراضات بوقائع وأحداث إقتصادية بطريقة موضوعية، وذلك لمعرفة مدى صحة هذه الإفتراضات ومدى تمشيها مع المعايير المحددة، وإيصال نتيجة ذلك للأطراف المعنية.[2]

كما عرف إتحاد المحاسبين التدقيق بأنه: إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم بصورة موضوعية الأدلة المتعلقة بالإقرارات الإقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين.[3]

أيضا عرف كما يلي: "هي عبارة عن عملية فحص تجرى من قبل أشخاص مختصين ومستقلين من أجل التعبير عن رأيهم الفني المحايد حول انتظام وصدق الميزانية."[4]

---

[1] وليم توماس ، امرسون هنكي، تعريب ومراجعة أحمد حجاج، كمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص18 .

[2] محمد فضل مسعد ، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009،ص17.

[3] إيهاب نظمي، **تدقيق الحسابات –الاطار النظري–**، مركز يزيد، عمان، الأردن، 2012، ص12.

[4] Insttitut de formtion boncaire**, audit et analyse des bilans des banque** ,alger , algerie, 2012 ,p4 .

2- خصائص التدقيق

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج أن التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد حول الأدلة المحصل عليها من خلال الإطلاع والفحص وفي مايلي وجدت عدة خصائص تمتاز بها عملية التدقيق: [1]

- المراجعة عملية منظمة: تنفذ المراجعة في عدت مراحل متتابعة بشكل منطقي من خلال برنامج مراجعة يحدد الخطوات التي يتبعها المراجع لتنفيذ مهمته؛
- الحصول على أدلة إثبات وتقييمها بشكل موضوعي: ويعتبر ذلك جوهر عملية المراجعة، وفي سبيل القيام بذلك يتعين على المراجع الإحتفاظ بإتجاه ذهني مستقل؛
- معايير متعارف عليها: هي مجموعة القواعد الموضوعة التي يستخدمها المراجع كأداة للتقييم وإصدار الحكم الشخصي؛
- إيصال نتائج مراجعة إلى الأطراف المعنية: ضرورة إعداد المراجع بعد الإنتهاء من مهمته لتقرير مكتوب يتضمن نتائج فحصه وتبليغ ما فيه للأطراف المعنية بالمراجعة؛

كما تشمل عملية التدقيق على كل من: [2]

- الفحص: هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها؛
- التحقيق: هو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة؛
- التقرير: هو بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

ثانيا: أهمية التدقيق وأهدافه

1- أهمية التدقيق

ان التدقيق يخدم فئات متعددة وهم على النحو التالي: [3]

أ- إدارة المشروع: إن الإدارة بحاجة إلى درجة عالية من الثقة في البيانات المالية لا يمكن أن تتوفر إلا من خلال عملية التدقيق؛

[1] شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ،الجزائر ،2011-2012 ،ص ص 10،11.

[2] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والتطبيقي**، دار البداية ناشرون وموزعون، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ،ص 10.

[3] يوسف محمود جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، 2009 ، ص9.

ب- المستثمرين: عادت ما يكون الكثير من هؤلاء المستثمرين ليس لهم علاقة بالأمور المحاسبية والمالية لذلك فإنهم بحاجة إلى جهة مستقلة ومحايدة لتأكد لهم كفاءة الإدارة؛

ج- الهيئات الحكومية: تعتمد الكثير من أجهزة الدولة على القوائم المالية المدققة من جهات مختصة مستقلة خدمة لعدة مهام مثل: الإحصاءات العامة من أجل تحديد الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، وزارة المالية من أجل تحديد الضرائب بشكل حقيقي لكي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات؛

د- البنوك والمؤسسات المالية: قبل ان تقوم البنوك بمنح القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المشروعات وذلك لضمان قدرة المشاريع على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.

2- أهداف التدقيق

إن الهدف الرئيسي لعملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد حول صحة القوائم المالية بالإضافة إلى وجود أهداف تقليدية واخرى حديثة تتماشى مع التطور والانفتاح الاقتصادي سنتعرض لها فيما يلي: [1]

أ- الأهداف التقليدية:

- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية المؤيدة للعمليات؛
- إكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب والتزوير في العمليات والأحداث المسجلة، وتقليل فرص ارتكابها؛
- الحصول على رأي فني محايد، يقوم على مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات، على ضوء أدلة وقرائن إثبات، متعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات.

ب- الأهداف الحديثة:

إهتمت بالأهداف التقليدية وتعدت هذه الأهداف بإضافة مهام جديدة لعملية تدقيق الحسابات هي:

- تدقيق الأهداف المخططة، القرارات المتخدة لتحقيق هذه الأهداف، وأيضا المعلومات التي إتخذت على أساسها القرارات؛
- تدقيق كافة الأحداث والوقائع المالية وغير المالية، أي للنظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري؛
- تقييم أدلة وقرائن الإثبات واختيار الموضوعي منها، للتأكد والتحقق من عدالة القوائم المالية؛
- تحول أسلوب تدقيق الحسابات من تدقيق الحسابات حول الحاسب إلى تدقيق الحسابات من خلال الحاسب الإلكتروني.

[1] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره ،ص21.

المطلب الثاني: تصنيفات التدقيق ومعاييره

في هذا المطلب نجد تصنيفات التدقيق ومختلف المعايير المتعارف عليها والمعتمد عليها في عملية التدقيق.

اولا: تصنيفات التدقيق

هناك عدة انواع لعملية التدقيق موضحة في الشكل التالي:

الشكل (01): تصنيفات التدقيق

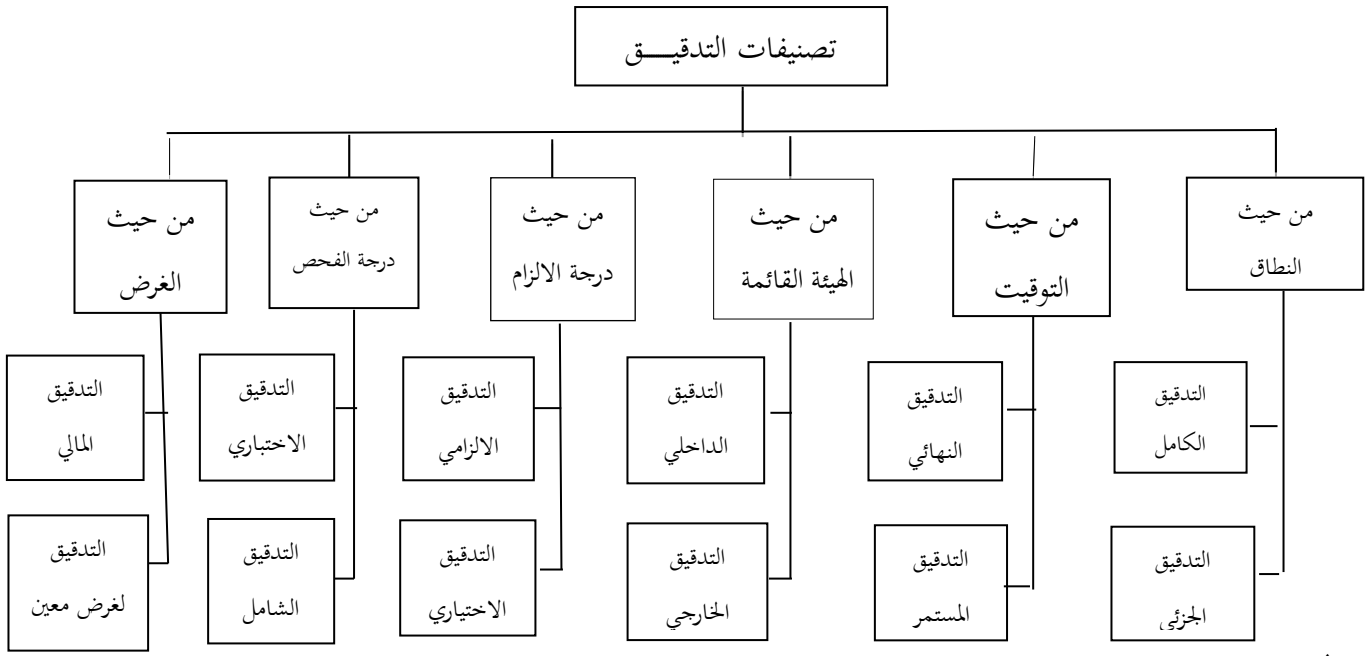

المصدر : من اعداد الطلبة

1- من حيث النطاق:

أ- التدقيق الكامل: وهو التدقيق الذي يخول للمدقق اطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، يقدم المدقق رأيه عن مدى عدالة وصحة التقارير المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته.[1]

ب- التدقيق الجزئي: ويقصد به تدقيق جزء معين من النشاط كتدقيق المشتريات او المبيعات او المصروفات او النقدية او جرد المخازن، وهنا يقتصر راي المدقق على ما حدد له من موضوعات.[2]

[1] احمد حلمي جمعة ، **المدخل الى التدقيق الحديث** ،الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2005،ص11.

[2] عبد الرزاق محمد عثمان، **اصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص15.

2- من حيث التوقيت:

أ- التدقيق المستمر: هذا انوع من التدقيق يتصف بالاستمرارية مدى السنة المالية، يتردد المدقق على الوحدة الاقتصادية اثناء السنة المالية، للتدقيق اولا بأول للعمليات المحاسبية التي تمت فعلا.[1]

ب- التدقيق النهائي: يكلف المدقق للقيام بعملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها وبعد الانتهاء من اعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.[2]

3- من حيث الهيئة القائمة بالتدقيق: [3]

أ- التدقيق الخارجي: هي المراجعة بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ب- التدقيق الداخلي: عرف مجمع المراجعين الداخليين الامريكيين المراجعة الداخلية على انها: "نشاط تقييمي ينشا داخل منظمة الاعمال لمراجعة العمليات كخدمة للادارة، وهي وسيلة ادارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الاخرى".

4- من حيث الفحص: [4]

أ- التدقيق الشامل: ويعني ان يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات بشكل شامل وتفصيلي.

ب- التدقيق الاختباري: وتعني هذه الطريقة ان يتم تطبيق اجراءات المراجعة على مجموعة من العينات، على ان تتمتع كافة وحدات المعاينة بفرصة وقوع الاختيار عليها ، مع مراعاة قيام المراجع بتعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها (المجتمع).

5- من حيث درجة الالزام: [5]

أ- التدقيق الالزامي: وهو التدقيق الذي تلتزم به المنشاة وفقا لاحكام القوانين مثل قوانين الشركات او قوانين الضرائب وغيرها.

ب- التدقيق الاختياري: هو ما تطلبه المنشاة او أصحابها بطريقة اختيارية دون وجود إلزام قانوني.

---

[1] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] عبد الرزاق محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003 ص ص20،22.

[4] حازم هاشم الالوسي، **الطريق الى علم المراجعة والتدقيق**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003، ص ص60،61.

[5] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008 ،ص17.

6- من حيث الغرض: [1]

أ- التدقيق المالي: يقصد به فحص انظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع، بقصد الخروج براي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي.

ب- التدقيق لغرض معين: ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول الى نتائج معينة يستهدفها الفحص.

ثانيا: معايير التدقيق المتعارف عليها

تعتبر معايير التدقيق بمثابة مفاهيم أساسية للمراجعة يسترشد بها المراجع في تقييم عمله للتأكد من أن مستوى ادائه المهني يتفق مع مستويات الأداء التي تلقى قبولا عاما بين أعضاء المهنة.

وقد شملت هذه المعايير الجانب الشخصي والعام للمراجع، إضافة لتحديد مستويات العمل الميداني، ومستويات إعداد التقرير. ومن أبرز هذه المعايير تلك التي وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين حيث قسمت إلى ثلاث مجموعات رئيسية التي تتمثل في:[2]

الشكل (02): معايير التدقيق المتعارف عليها

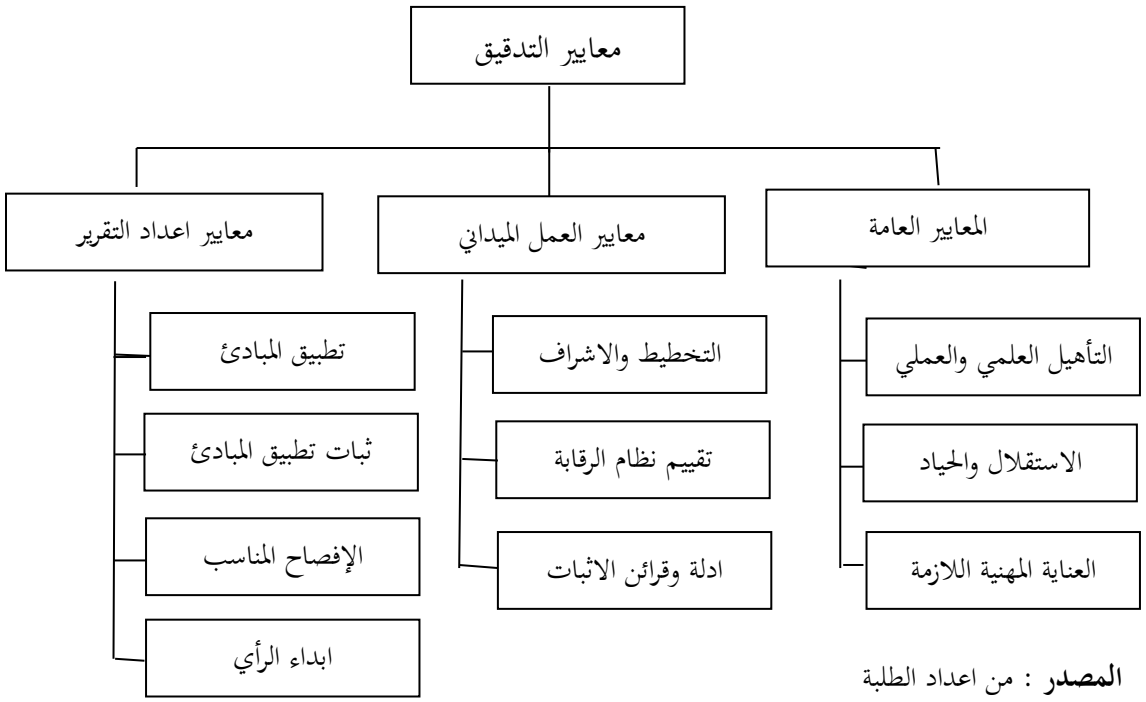

المصدر : من اعداد الطلبة

[1] خالد امين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والعملية–** ، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007، ص32.

[2] حازم هاشم الأوسي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 93 ،94 .

1- المعايير العامة

تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بنوعية وجودة الأداء المطلوب وهي:

أ- المعيار الأول: التأهيل العلمي والمهني

على المدقق ان يبذل العلنية المهنية المطلوبة اثناء اجراء التدقيق وعند تحضير التقرير، هذا المعيار يتطلب من المدقق المستقل انجاز عمله بعناية عند القيام باجراءات التدقيق وعند تحضير التقرير. العناية المهنية تتطلب دراسة انتقادية لجميع مستويات العمل المنجز (النتائج) من قبل المساعدين الذين قاموا بالعمل التدقيقي. وتعني العناية المهنية ان أي شخص يقوم بعرض خدماته للاخرين عليه ان يكون مؤهلا ويملك المتطلبات المهنية، أي ان لديه من المهارات ما هو مطلوب من المهن الأخرى كالطبيب، الاستشاري، المهندس وما شابه ذلك.[1]

ب- المعيار الثاني: الاستقلالية والحياد

تعني الاستقلالية قيام المدقق بعمله في جميع مراحل التدقيق بامانة واستقامة وموضوعية وبدون تحيز لجهة معينة، وهي تشمل كلا من الاستقلال بمفهومه الذهني والفعلي وهي التزام المدقق بالعدالة تجاه الشركة التي يدقق في اعمالها وحساباتها، وتعرف أيضا بالحياد لوجود وجهة نظر غير متحيزة من قبل المدقق خلال أداء عمله.

وتعرف الاستقلالية من جانبين أساسيين هما الجانب الذهني والجانب الظاهري، اذ يقصد بالمفهوم الذهني توفر حالة من الصفاء الذهني عند ممارسة المدقق لعملياته المعتادة عند العميل بعيدا عن الضغوط او التدخل المباشر فيما يقوم به من عمل، ويقصد بالاستقلال انتفاء ما يعزز الشك باستقلالية المدقق كوجود مصالح مالية مباشرة او غير مباشرة للمدقق في الشركة موضع التدقيق.[2]

ج- المعيار الثالث: العناية المهنية الواجبة

يجب على المدقق ان يبذل العناية الواجبة في عملية التدقيق وفي وضع التقرير النهائي، كما تتطلب عناية لازمة بأوراق عمل المدقق وحصوله على ادلة وقرائن الاثبات، فمسالة العناية الواجبة تتعلق بما يؤديه المدقق من عمل وبدرجة حسن أدائه له، وكذا يجب ان تكون الأمانة لكل محتويات الأوراق لدرجة تدعم رايه وما يصرح به عن تطبيق قواعد التدقيق.

[1] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] عصام زعبلاوي، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد الثاني، الأردن، 2001، ص08.

2- معايير العمل الميداني

تتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير هي:

أ- المعيار الأول: الإشراف والتخطيط

التخطيط السديد لمهمة المدقق يجب ان يوفر تنظيما صحيحا في مكتب المدقق وبين موظفيه وذلك لحسن سير العمل. وكلما زاد عدد الافراد القائمين بالعمل كلما زادت الحاجة الى دقة تحديد السلطات والمسؤوليات هذا كما يجب ان تجري كل عملية تدقيق باشراف احد الشركاء او أي شخص اخر أسندت اليه سلطة الشريك ومسؤولياته.[1]

إن تخطيط مهمة التدقيق يتضمن تحديد الإستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة فضلا على نطاق الفحص، أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في نهاية العمل الميداني أم لا. [2]

ب- المعيار الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يجب على المدقق تقدير كفاية نظام الضبط الداخلي فيتطلب معرفة الإجراءات والأساليب المقررة وتفهمها مع التحقق الى درجة معقولة من ان هذه الإجراءات والأساليب مطبقة فعلا وحسب الخطة المرسومة لها. ان الاختبارات التي قام بها المدقق لا يجب ان تكون مبنية على ثقة فيجب ان يتحقق منها فبعد اجراء التحقيقات اللازمة قد يكتشف ان برنامجه يجب إعادة تنقيحه او تغييره لانه اثبت عدم صحة الفروض الأولية، وقد يؤدي التنقيح الى توسيع نطاق اختبارات التدقيق او تعديل مواعيد إجراءات التدقيق.[3]

ج- المعيار الثالث: الحصول على ادلة إثبات

ان ضرورة الحصول على أدلة إثبات كافية ومقنعة وملائمة، من خلال الفحص والجرد والملاحظة والاستفسارات والمصادقات، وذلك لغرض تكوين أساس معقول لإبداء الرأي حول القوائم المالية الخاضعة للتدقيق.[4]

---

[1] خالد امين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 57،58.

[2] وليم توماس، أمرسيون هنكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص49،50.

[3] خالد امين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات** ، مرجع سبق ذكره، ص ص58،59.

[4] حازم هاشم الألوسي، مرجع سبق ذكره ، ص ص95،96.

هنا يجب التوصل الى عناصر اثبات جديرة بالثقة عن طرق الملاحظة والمعاينة والتحريات والمصادقات وغيرها.

ويوجد ادلة وقرائن داخلية مثل كل ماهو موجود داخل المشروع مثل دفاتر الحسابات والشيكات والمستندات واومر الشحن وطلبات البضائع. وادلة وقرائن خارجية مثل المصادقات من العملاء والموردين وأيضا مثل قوائم أسعار البضاعة والسجلات الحكومية والقوانين والأنظمة التي تخضع لها المؤسسة التي يجري تدقيق حساباتها.

3- معايير إعداد التقرير

إن المعايير الخاصة بالتقرير تمثل توجيهات معينة عن كيفية إعداد تقرير المدقق وتنقسم إلى:

أ- المعيار الأول: عرض القوائم المالية طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها

هي كتابة قواعد واصول محاسبية تطبق في مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في العمل، والتي صادق عليها مؤلفون وهيئات يعتبرون مرجعا موثوقا به محاسبيا فهي تمثل توجيها سليما في التوصل الى القرارات المالية. ويقصد بالمبادئ ليست فقط القوانين والنصوص العريضة الواجب اتباعها وانما طرق تطبيق تلك المبادئ أيضا.

ب- المعيار الثاني: الثبات على التطبيق

هنا يجب على المدقق ان يذكر في تقريره ثبات استعمال المبادئ او واقعة استبدال مبدأ متعارف عليه بمبدأ اخر متعارف عليه كلما ترتبت على هذا الاستبدال اثار جوهرية في الحسابات المعنية ومثل هذا التحفظ ضروري لكي يعلم من يطلع على الحسابات بان تغييرا طرا على المبادئ المحاسبية المستعملة، ولان عدم الإفصاح عن حدوث التغيير قد يؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الذين يعتمدون في قراراتهم على تلك البيانات المحاسبية.

ج- المعيار الثالث: الإفصاح الكافي

يجب هنا على المدقق ان يتأكد من امانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية ويفصح عن الأمور التي تقضي بذكرها القوانين المحلية السارية. ويدخل في نطاق هذه القاعدة شكل البيانات الحسابية وترتيبها والمصطلحات المستعملة فيها والملاحظات المرفقة بها والاسس التي بنيت عليها الحسابات المدرجة فيها والالتزامات الطارئة وحقوق الغير في الموجودات وحصص الأرباح المتأخر دفعها واي خصر على توزيع الأرباح والمعلومات المتعلقة بالالتزامات طويلة الاجل وحقوق المساهمين وما الى ذلك. ويعتمد هذا المعيار على قرار المدقق نفسه النابع من تقديره الفني لتحديد المعلومات الهامة التي يقتضي الامر الإفصاح عنها.[1]

[1] خالد امين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص ص59،61.

د- المعيار الرابع: ابداء الرأي

يجب أن ينص التقرير إما عن رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة، أو تأكيد بأن مثل هذا الرأي لا يمكن إبداؤه.

وفي حالة عدم إمكان إبداء رأي شامل، فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك.[1]

وقد تتضمن أسباب الامتناع عن ابداء الراي مايلي:

- تحديد نطاق عمل المدقق بطريقة تؤثر جوهريا على إجراءات الفحص وعدم اجراء الفحص بشكل كاف؛
- عدم استقلال المدقق عن العميل والذي يؤدي الى عدم تمكنه من ابداء الراي.

يمكن ان يعبر المدقق عن رأيه في القوائم المالية بان يبدي احد الأشكال التالية من الآراء:

- الرأي نظيف: لا يتضمن تحفظات؛
- الرأي المقيد: الذي يتضمن بعض التحفظات ويجب ان تعدل الأخطاء وتصحح؛
- الرأي السلبي: عدم ابداء الراي في القوائم المالية؛
- الرأي المعارض: ان القوائم لا تعبر بصورة صحيحة وصادقة عن المركز المالي ونتائج اعمال المنشاة؛

وفي النهاية يجب على مدقق الحسابات ان يراعى عند إعداد تقريره الظروف البيئية والقوانين والتعليمات المطبقة في المنشاة التي يدقق اعمالها.[2]

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق

إن إجراءات التدقيق ترتبط بالتصرفات أو السلوك الواجب أداءه، كما تكون متروكة لتقدير المدقق وإجتهاده الشخصي، حيث يختار ما يراه مناسبا من إجراءات في سبيل تحقيق أهداف التدقيق، ويتم تجميع إجراءات المراجعة المحددة لمهمة معينة في خطة مكتوبة تسمى " برنامج التدقيق".[3]

أولا: الخطوات التمهيدية لعملية التدقيق

تتمثل الخطوات التمهيدية فيما يلي: [4]

- التأكد من صحة تعيينه مدققا للحسابات وليس كمراقب أو محاسب أو مستشار؛

---

[1]حازم هاشم الألوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص95 ،96.

[2]غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص48،49.

[3]حازم هاشم الالوسي، مرجع سبق ذكره، ص 93 .

[4]توفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار ومكتبة الكندري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2014، ص ص 96،97 .

- الإتصال بمدقق الحسابات السابق والإستفسار منه عن عدم قبوله العمل وذلك لكي يتأكد من أنه لا يوجد من الأسباب ما يجعل قبوله للعمل غير لائق فكثيرا ما ينصح المدقق القديم زميله المدقق الجديد إلى الصعوبات التي واجهته في الماضي؛
- يجب تحديد نطاق عملية التدقيق في العقد المبرم بين المدقق والعميل؛
- التعرف على المنشأة من حيث تكوينها وفحص ما تتضمنه من قواعد تساعد في عملية التدقيق؛
- فحص النظام المحاسبي المتبع دفتريا أو آليا والإطلاع على السجلات والدفاتر الإلزامية والاختيارية للإلمام بخطوات التسجيل؛
- القيام بزيارات إستطلاعية للمشروع ليطلع على سير العمل فيها والنواحي الفنية من حيث الإنتاج والتخزين وتسلسل العمليات التجارية للمشروع؛
- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المتبع لتحديد نقاط القوة والضعف.

ثانيا: برنامج التدقيق

يقوم المدقق برسم خطة عمله، بعد اتمام الإجراءات والخطوات التمهيدية، ويرسم الطريق الذي يسير عليه بمساعدة مساعديه لإتمام الاجراءات الفنية لعملية التدقيق، وتترجم الخطة في شكل برنامج مرسوم يطلق عليه برنامج التدقيق. ويتضمن هذا البرنامج مايلي: [1]

- الأهداف الواجب تحقيقها؛
- الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف؛
- تحديد الوقت المعياري اللازم للانتهاء من كل خطوة وإجراء؛
- تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة وإجراء؛
- ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء نفذ؛
- توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

ثالثا : أدوات عمل المدقق

تتمثل أدوات عمل المدقق في كل ما يستخدمه لجمع الأدلة التي تكون حجة مقنعة يعتمد عليها وتتمثل في: [2]

[1] خالد الخطيب، خالد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 144،143.

[2] توفيق أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري، مرجع سبق ذكره، ص ص99، 102.

1- أوراق التدقيق:

هي جميع الاوراق والبيانات التي تساعد المدقق على كتابة تقرير وإبداء رأيه وهذه الأوراق والبيانات التي يحصل عليها المدقق يقوم بحفظها في ملفين هما:

أ- الملف الدائم: يحتوي هذا الملف على جميع البيانات والمعلومات الثابتة عن المشروع؛

ب- الملف الجاري: ويحتوي هذا الملف على جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بعملية التدقيق الحالية.

2- علامات التدقيق:

يجب على المدقق أن يستخدم علامات أو رموز أثناء قيامه بعملية التدقيق ويجب ان تكون هذه الرموز سرية بين موظفي المكتب.

كما نجد أن لكل مدقق أو مكتب تدقيق رموزه الخاصة به موضوعة في قائمة موضح فيها الرموز ودلالته ليظل موظفو يسيرون على نظام رمزي موحد يسهل على المدقق متابعة العمل.

3- مذكرات التدقيق:

الأمور التي تعترض المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق وتحتاج إلى استفسارات وإيضاحات فيقوم بتدوينها في سجل خاص مما يحاول توضيحها فيما بعد ومن الملاحظات التي يدونها المدقق في هذا السجل ما يلي:

- ما يحصل عليه المدقق من بيانات شفوية من مديري المشروع؛
- بيان بالمستندات المفقودة أو غير المستوفاة وأرصدة الحسابات؛
- كشف بالأخطاء التي عثر عليها؛
- كشف بالمسائل التي يريد المدقق استكمالها في مرات قادمة؛
- كشف بما وجد من ثغرات في انظمة الرقابة الداخلية؛
- المسائل التي يريد المساعد الرجوع فيها إلى المدقق الرئيسي؛
- الإقتراحات والتعديلات التي قد يرى المدقق ضرورة إدخالها على برنامج التدقيق.

رابعا: إعداد التقرير

تمثل المرحلة النهائية للتدقيق في إعداد تقرير نهائي للتدقيق والفحص الذي قام بهما المدقق طيلة فترة المهمة. ويتميز هذا التقرير بالشمولية والدِّقة مع عرض كل الأدلة والقرائن التي تُثبت حكم وتقدير المدقق حول صحة الوضعية المالية.

ويمكن تقسيم المرحلة النهائية للتدقيق إلى جزئين، متتالين ومتكاملين، كالتالي: [1]

1- الإجتماع النهائي

ويضم كل من المدقق (مع فريقه) والعميل، وكذا المسيرين ومختلف المسؤولين. تتجلى أهمية الاجتماع في عرض وتوضيح كل النقاط والأدلة والإثباتات التي تَحصل عليها المدقق أثناء مهمته. فلابد من السماح للعميل أن يتعرف على شكوك وتحقيقات المدقق وإمكانية مناقشتها.

أ- العرض:

يكشف من خلالها لمدقق كل نقاط القوى والضعف مرفقة باستدلالات وبيانات، فلا داعي للتأكيد والحكم دون إثبات أو دليل قوي، كما أنه أثناء العرض يتدخل جميع المشاركين في الاجتماع، كلٌ حسب تخصصه ومسؤوليته، فهكذا يكون العرض واضحا وشفافا.

بعد الانتهاء من العرض تأتي مرحلة حساسة ودقيقة والمتمثلة في نقد ومناقشة توصيات وملاحظات المدققين، والتي غالبا ما تكثُر فيها المعارضات والانتقادات.

ب- المعارضة:

عندما يصادف المدقق معارضة من العميل، يجد نفسه أمام حالتين هما:

- إما أن يكون المراجع قادرا على الاستدلال والاستحضار يثبت حكمه ونتائجه. وفي هذه الحالة تنتهي المعارضة مباشرة؛
- وإما أن يمتنع المدقق لعدم وجود أدلة كافية أو عدم تصنيفها وترتيبها كفاية للاستدلال بها (ضعف تحضير الاجتماع). وفي هذه الحالة من الأفضل عدم ذكر تلك الملاحظة أو النقطة المنتقدة في تقرير المراجعة، وذلك لصالح الطرفين. أما إذا كان المشكل خطيرا ومعتبرا فمن المستحسن إيقاف الاجتماع وتأجيله ريثما يتحصل المراجع على الأدلة والقرائن الكافية قبل الإدلاء بالحكم النهائي.

2- تقرير التدقيق

إن تقرير المدقق هو الشكل النهائي والكتابي لمهمة التدقيق. إذ ليس من الممكن تصور مهمة تدقيق بدون تقرير يكشف عن حكم المدقق عن وضعية المؤسسة، حيث أنه بعد الاجتماع النهائي الذي تمّ فيه مناقشة

[1] بلخيضر سميرة، **المراجعة في قطاع البنوك**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ،2002 ، ص ص34،36 .

جميع النقاط التي ستُذكر في تقرير التدقيق، وبعد أن يتحصل المدقق على أجوبة العميل بشكل رسمي، يمكنه أن يشرع في كتابة التقرير النهائي لمهمته.

ويختلف إعداد التقرير حسب هدف المراجعة، فنميز بين تقرير الحصيلة للأوضاع بصفة عامة، وتقرير مفصل ومطول يشمل على دورات وفصول حسب نوعية تدخلات المدقق.

لكن وبصفة عامة، فالتقرير يشكل وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات، كما يعتبر أداة عمل للمدققين والمسيرين، على حد سواء. أما شكله، فعموما يُبنى على النحو التالي:

- صفحة أو مستند الإرسال؛
- فهرس، مقدمة، خلاصة؛
- نص التقرير حيث نجد فيه: عرض النتائج، التوصيات وأجوبة العميل؛
- الخاتمة، خطة التحقيق والتدخلات، الملاحق.

المبحث الثاني: المجال المفاهيمي لنظام المعلومات

تعتبر المعلومات والمعلوماتية المادة الأولية لأي نشاط إنساني لذلك نجد معظم دول العالم المتقدم تتسابق فيما بينها لوضع استراتيجياتها وخطط لتطوير تكنولوجيا المعلومات. ونظم المعلومات أيضا تلعب دورا جوهريا وحيويا في الفكر الإداري والمعلوماتي المعاصر يجب الإلمام به والتعرف على سماته وتطوراته المختلفة. من هذا المنطلق نحاول إلقاء الضوء على المفاهيم المرتبطة بنظام المعلومات وأهدافه، مكوناته، موارده ووظائفه.

المطلب الاول: تعريف وخصائص نظام المعلومات

يتكون هذا المطلب من تعريف وخصائص نظام المعلومات.

أولا: تعريف نظام المعلومات

يوجد عدة تعاريف نذكر اهمها فيما يلي:

عرف نظام المعلومات على انه "مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات بغرض دعم عملية صنع القرار وتحقيق الرقابة في المنظمة".[1]

ويمكن تعريف نظام المعلومات انه هو "النظام الذي يتكون من مجموعة من الأجزاء (المعلومات، الأفراد، التجهيزات، الإجراءات) المترابطة، والتي تعمل معا بشكل متناسق من خلال مجموعة من العمليات المنتظمة (تجميع، تخزين، معالجة، تحليل) وعرض المخرجات والنتائج بالأشكال المختلفة للمعلومات (تقارير، أشكال، رسومات، مخططات) بحيث تزود النتائج للمستفيدين من هذا النظام بطريقة تدعم وتخدم قراراتهم وتسهل أعمالهم وتمكنهم من التخطيط والرقابة على نشاطات المؤسسة".[2]

يعرف نظام المعلومات أيضا بأنه "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع".[3]

من خلال التعاريف السابقة نجد ان نظام المعلومات يضم مجموعة من المكونات المادية كالوسائط والبرمجيات التي تتمثل في البرامج والإجراءات يعمل على ادخال البيانات ومعالجتها ومن ثم إخراجها على شكل معلومات ثم تخزينها من اجل الاستفادة منها من طرف الموارد البشرية كالمختصين والمستخدمين النهائيين من اجل السيطرة على أداء النظام ويمكن توضيحه في النموذج التالي:

---

[1] محمد إسماعيل بلال ، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر،2005، ص24

[2] فايز جمعة صالح ،**نظم المعلومات الإدارية** ،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2005، ص07.

[3] كمال الدهراوي ،سمير كامل محمد ،**نظام المعلومات المحاسبية** ،دار الجامعة الجديدة، مصر ،2002، ص15.

الشكل (03): نموذج نظام المعلومات

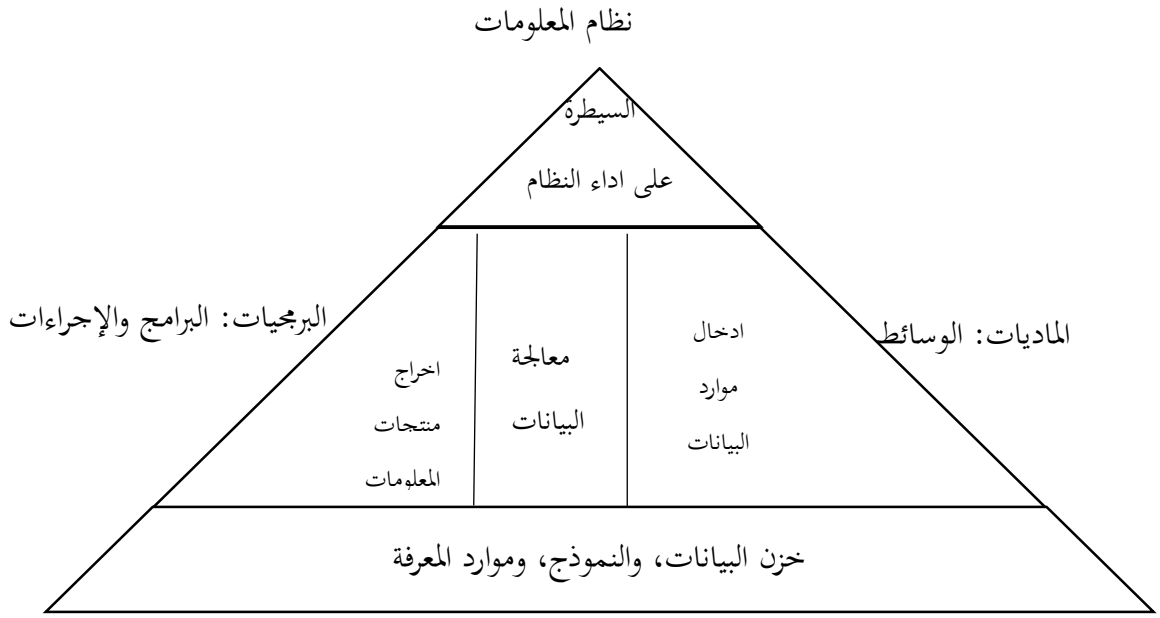

المصدر: عماد عبد الوهاب الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص21.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات

يتميز نظام المعلومات بعدت خصائص بمثابة معايير على تقييم كفاءة النظام وفعاليته في المنظمة ومن أهم هذه الخصائص نجد: [1]

1- تحقيق الكفاءة والفعالية: إذ يقوم نظام المعلومات بأداء المهام أسرع وبتكلفة أقل مع ضمان دقة المعلومات مما يسمح بمساعدة أصحاب القرار في اتخاذ قرارات ذات جودة وفعالية عالية، مما يسمح للمنظمة بتحقيق أهدافها.

2- المرونة والديناميكية: بحيث يمكن لمستخدميه إحداث التعديلات والتصحيحات اللازمة على النظام كلما إقتضى الأمر ذلك، بهدف مواجهة الاحتياجات الجديدة للمنظمة من المعلومات.

3- التكامل بين عناصر النظام: هذا يعني أن نظام المعلومات يشكل وحدة واحدة متكاملة ومتماسكة، الأمر الذي يسهل التفاعل السريع للمنظمة مع كل التغييرات الخارجية.

[1] ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، جامعة المنوفية، مصر ،2003، ص10.

4- تحديد التغييرات البيئية: ويكون ذلك من خلال عملية الترصد واليقظة المستمرة، لمساعدة المنظمة على إتخاذ القرارات التي تمكنها من إستغلال الفرص المتاحة وفي نفس الوقت تجنب العراقيل والتهديدات الخارجية.

5- التواصل: حيث يعتبر نظام المعلومات بالمنظمة شبكة إتصال داخلية تضمن ربط جميع الأقسام والمصالح ببعضها البعض، وخارجية تسمح بتسهيل الإتصال مع كل المتعاملين مع المنظمة.

المطلب الثاني: اهداف ووظائف نظام المعلومات

إن أهداف ووظائف نظام المعلومات هي توفير المعلومات الضرورية لكل مستويات التسيير وضمان تدفق البيانات والمعلومات وتبادلها بين مراكز الأنشطة المختلفة بالمنظمة.

اولا: أهداف نظام المعلومات

هناك عدة مزايا تتحقق من توافر نظام جيد للمعلومات بها من أهمها: [1]

1- تحقيق الكفاءة:

تشير الكفاءة إلى أداء المهام بصورة أسرع أو بأقل تكلفة، مثال ذلك تقليل تكاليف العمالة من خلال إحلال الحاسب الآلي محل الأفراد، وأيضا في مجال الرقابة على المخزون يمكن تخفيض تكاليف التخزين من خلال استخدام النماذج الرياضية التي تحدد المستويات المثلي للمخزون أو من خلال تحميل المورد بتكاليف التخزين من خلال ربط الموردين بشبكة اتصالات خاصة وإعطاء أوامر الشراء عند الحاجة.

2- الوصول إلى الفعالية:

تشير الفعالية إلى مدى تحقيق أهداف المنظمة، وتتحقق الفعالية من خلال مساعدة المديرين في اتخاذ قرارات ذات جودة أفضل لعملاء المنظمة وليس هناك مثال أفضل من استخدام آلات الصرف السريع في البنوك، حيث يمكن للعملاء السحب من أرصدتهم على مدار اليوم.

3- تطوير المنتج:

تلعب المعلومات دورا هاما في خلق وتطوير المنتجات خاصة في بعض الصناعات مثل البنوك وشركات التامين والوكالات السياحية.

[1] فراحتية العيد، شريف مراد، ملتقى دولي بعنوان "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" ،مداخلة بعنوان " **أهمية نظم المعلومات في تشخيص ومعالجة مشكلة البطالة**"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص ص4،5.

4- التعرف على الفرص واستغلالها:

تعيش المنظمات في مناخ سريع التغير الأمر الذي يتطلب منها ضرورة التكيف مع هذا التغيير، وليس هناك وسيلة أفضل من الحاسب الآلي لتحديد التغيرات الطفيفة أو الاتجاهات غير المرئية في البيئة، ومساعدة المنظمة في اتخاذ القرارات التي تمكنها من استغلال الفرص الجديدة بسرعة

5- ربط العملاء بالشركة:

يمكن لكل من الشركة وعملائها الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، فيمكن للشركة جعل عملائها اكثر قربا وارتباطا بها من خلال تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لهم ومن ثم كسب رضاهم عن خدماتها وبالشكل الذي يجعل من الصعب على هؤلاء العملاء التحول إلي الشركات المنافسة، فعلى سبيل المثال أقامت شركة "سنجر" نظام للمعلومات يسمح لعملائها الاتصال بالحاسب الآلي للشركة ووضع الأوامر عليه والتحقق من تنفيذ أوامرهم ومراجعة الأسعار وغيرها من المعلومات التي يحتاجها العملاء .

ثانيا: وظائف نظام المعلومات

تتحول البيانات الى معلومات عبر مراحل النظام وهي المدخلات، العمليات، والمخرجات، ويقوم نظام المعلومات بالعديد من الوظائف تتم بخطوات تمثل دورة تشغيل البيانات والتي تقوم بتحويل البيانات من مصادرها المتعددة الى معلومات للمستخدمين. وهي كما يلي: [1]

[1] كمال الدين الدهراوي ، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنلوجيا المعلومات** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32،29.

الشكل (04): وظائف نظام المعلومات

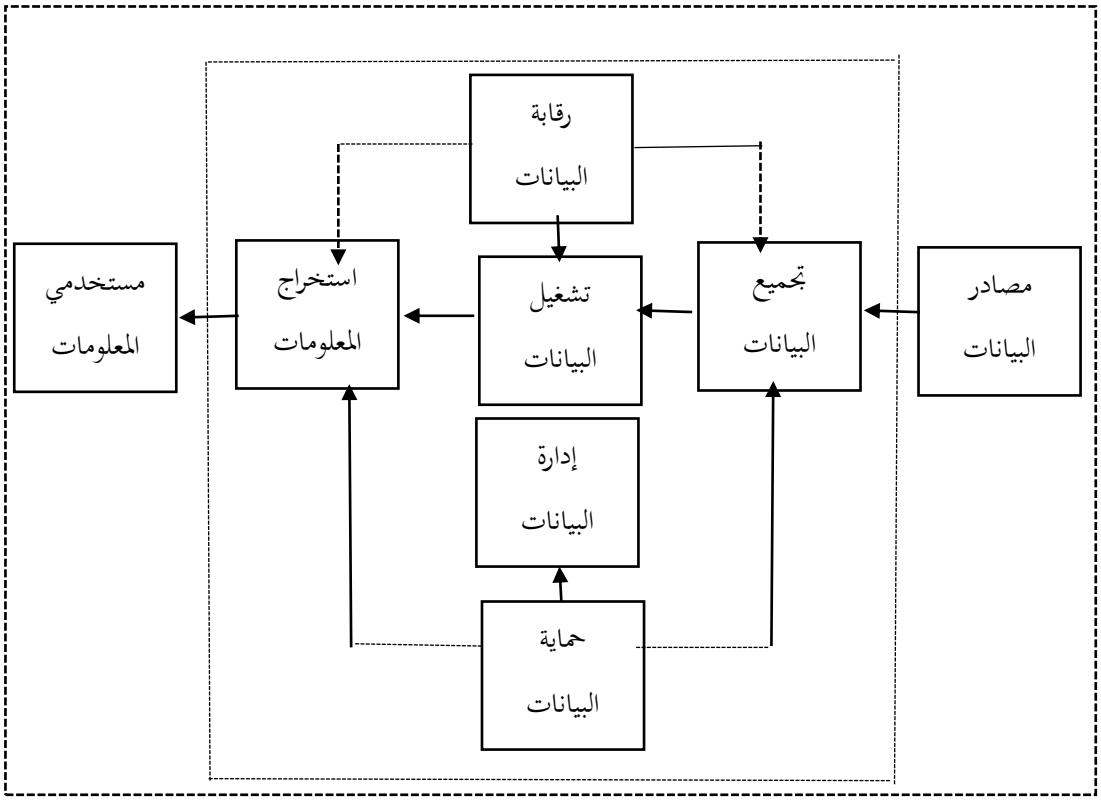

المصدر: كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنلوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2007، ص20.

1- تجميع البيانات:

وهناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة. والخطوة الأولى تتمثل في جذب البيانات الى نظام المعلومات، وإذا كانت هذه البيانات كمية فان الامر قد يحتاج الى القيام بعملية قياس. وبعد جذب البيانات للنظام يتم تسجيلها عن طريق كتابة ما يسمى بمستندات المصدر. ويحتاج الامر الى مصادقة البيانات للتأكد من دقتها ثم تصنيفها الى اقسامها الرئيسية. وأخيرا فان البيانات قد يتم نقلها من نقطة الحصول عليها الى مكان تشغيلها.

2- تشغيل البيانات:

ولتحويل البيانات الى معلومات، فان الامر يحتاج الى القيام بعدة عمليات إضافية. فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيص البيانات عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية. وفي بعض الأحيان يتم نسخ (تصوير البيانات) في مستندات أخرى او وسائل حفظ أخرى. كما قد يتم تجميع البيانات في مجموعات متشابهة. وهذه البيانات الجماعية قد يتم ترتيبها وفقا لأسس معينة. وعندما يتعلق الامر ببيانات كمية فانه قد يتم القيام بعمليات حساب ومقارنة لإنتاج بيانات جديدة.

3- إدارة البيانات:

وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاث خطوات: تخزين تحديث واستدعاء.

التخزين يعني وضع البيانات في ملفات او قواعد بيانات. وتقدم البيانات المخزنة تاريخ للأحداث، وتعكس حالة الوحدة الاقتصادية كما تخدم في عملية التخطيط ويتم تخزين البيانات اما على أساس دائم او بصورة مؤقتة انتظارا لمزيد من التشغيل لهذه البيانات.

وتحديث البيانات يتمثل في تعديل البيانات المخزنة لتعكس الاحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا. ويؤدي التحديث الى ان تعكس البيانات المعدلة للوضع الحالي للوحدة الاقتصادية او للاحداث. اما استدعاء البيانات فتعني استخراج البيانات المخزنة لاجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها او لتحويلها الى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

4- رقابة وحماية نظام المعلومات:

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد هذه البيانات او قد يتم التلاعب في السجلات اثناء التشغيل وهكذا. ولذلك، فان احد الوظائف الهامة لنظم المعلومات هو حماية البيانات من التلاعب والتاكد من دقة البيانات. والإجراءات التي تساعد في تنفيذ هذه المهمة يجب ان تسري على كافة عمليات ومراحل تشغيل نظام المعلومات. والخطوة الخاصة بالمصادقة تعتبر خطوة رقابية لازمة خلال عملية تجميع وتشغيل البيانات.

5- انتاج المعلومات:

الوظيفة النهائية لنظام المعلومات هي وضع المعلومات في متناول المستخدمين، ويتطلب ذلك عدة خطوات هي:

أ- انتاج التقارير: والتي تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل او من البيانات المخزنة او من كليهما، وغالبا ما يتطلب اعداد التقارير تحليل وتفسير البيانات التي تحتويها.

ب- التوصيل: يتكون من تقديم التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين وأيضا ضمان وصول التقارير للمستخدمين.

6- الإجراءات:

والاجراء هو تتابع الخطوات الخاصة بدورة تشغيل البيانات. وقد يتم إنجازها يدويا او عن طرق الحاسب الالي او خليط من العمل اليدوي والالي.

المطلب الثالث: مكونات وموارد نظام المعلومات

تعرض في هذا المطلب الى كل من مكونات وموارد نظام المعلومات

أولا: مكونات نظام المعلومات

يتكون نظام المعلومات من عدد من المكونات أساسية هي: [1]

1- المدخلات:

تتمثل في البيانات (المادة الخام)، وهي عبارة عن بيانات تاريخية او تقديرية عن عمليات الوحدة وعن أوجه العمل وطبيعة النشاط التي تزاولها هذه الوحدة، سواء كانت هذه البيانات متعلقة بالبيئة الداخلية او الخارجية. وقد تكون البيانات مالية او عينية. او في شكل نسب او في شكل احصائيات أخرى.

2- المخرجات:

وهي النتائج التي يسعى الى تحقيقها النظام، والتي يجب ان تتماشى مع الهدف الأساسي من وجود النظام. وتتمثل مخرجات نظام المعلومات في المعلومات الناتجة عن النظام في الشكل والمضمون، اللذين تحتاجهما الإدارة والجهات الأخرى، بغرض المساعدة في اتخاذ القرارات. وقد تكون هذه المعلومات مالية او عينية، او في شكل نسب، او رسوم بيانية، او مقارنات، او معادلات رياضية.

3- عمليات التشغيل او التحويل:

تمثل هذه الخطوة الجانب الفني النظام، حيث تشتمل على كيفية تحويل المدخلات (البيانات) الى مخرجات (المعلومات) المطلوبة، من خلال عمليات المعالجة المنطقية وغيرها من الأساليب، التي تتخذ لتحويل البيانات الى معلومات، سواء بصورة يدوية، او من خلال تقنية الحاسوب، التي تعطي نتائج افضل في هذا الشأن.

4- أدوات الرقابة:

وتهدف هذه الأدوات الى التحقق من النتائج النهائية تتماشى مع الخطط الموضوعة مسبقا.

5- التغذية العكسية:

يهدف هذا العنصر كمعلومات مرتدة الى توفير أداة ارشادية تصحيحية لانشطة التحويل، وعمليات التشغيل، واعداد التقارير عن حالات الرقابة، وكذلك يعمل على تفسير النتائج.

[1] فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، الابادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص ص59،60.

أي ان التغذية العكسية هي عبارة عن عملية تصحيح الانحرافات او الاخطاء، التي تعتري عمل النظام. وهي اشبه ما تكون بالرقابة الذاتية، للتاكد من فعالية وكفاءة النظام في تحقيق الأهداف وتلبية احتياجات البيئة التي يعمل في اطارها.

ثانيا: موارد نظام المعلومات

يتكون نظام المعلومات من عدت موارد تتمثل في:

1- الموارد البشرية:

تحتاج كل منظمة إلى العنصر البشري لتشغيل وإدارة النظام ومكوناته وتتمثل الموارد البشرية [1]في:

- المستعملين لنظام المعلومات: يتمثلون في الأفراد الذين يستغلون مخرجات نظام المعلومات وهم:
- المستعملين النهائيين: كل فرد يستعمل نظام المعلومات أو المعلومات الصادرة عنه.
- المستعملين المسيرين: هو المسير او القائد أو الإطار الذي يستعين بالنظام من أجل إتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات.
- المستعملين في نظام المعلومات: هم الأشخاص اللذين يقومون بتسييره من أجل أن يؤدي وظائفه ويحقق أهداف المؤسسة
- المختصين في الإعلام الآلي: هم الأفراد اللذين يقومون بتطوير وإستغلال نظام المعلومات
- المحللين الوظيفيين: مهمتهم تصور نظام المعلومات.[2]
- المبرمجين: هم أفراد متخصصين يستخدمون الوثائق التي يقدمها المحللين الوظيفيين لترميزها وجعلها على شكل برامج.
- المشغلين: هم الأفراد الذين يقون بإدخال البيانات والمعلومات الى الحاسب ويعملون على تشغيل النظام[3].

2- الموارد المادية:

وتشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات وخزنها ونقلها، تداولها، استرجاعها واستقبالها اللوحة وبثها للمستفيد كما أنها تتضمن الحاسبة وما يربطها من الأجهزة الملحقة بها التي تضم وحدة المعالجة المركزية، اللوحة

[1] فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الادارية**، دار ومكتبة حامد، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص30.

[2] لوراري ليلى، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، **صيانة نظام المعلومات في المؤسسة الإقتصادية**، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22-23 أفريل 2003 ،ص165 .

[3] فايز جمعة صالح النجار، مرجع سبق ذكره، ص 30.

والشاشة وغيرها وتسمى المكونات المادية وبذلك فإن الاجهزة تتكون من الحواسيب بأنواعها ومكوناتها الفرعية أما من حيث مكونات الحاسوب فهي تشمل العناصر التالية: [1]

أ- وحدة الإدخال: تتضمن لوحة المفاتيح، الفأرة، لاقطة الصوت والكاميرا وغيرها من الأدوات.

ب- وحدة المعالجة المركزية: التي تعالج البيانات وتسيطر على نظم الحاسوب.

ج-وحدة التخزين: مثل التخزين الأولي الداخلي، التخزين الثانوي كالأقراص والأشرطة الممغنطة، الأقراص الضوئية.

د- وحدة الإخراج: مثل الطابعات والشاشات ووسائل الإخراج الضوئي.

هـ-وحدة الاتصال: وتستخدم لربط الحواسيب.

3- البرمجيات:

وهي الأنظمة التي تشغل الأجهزة والبيانات والمعلومات والمعارف وتحديد العمليات التي ستؤديها الأجهزة، وتشكل البرمجيات سواء تم شراءها أو تطويرها ذاتيا الجانب الأكثر تكلفة في نظام المعلومات الإدارية. [2]

4- البيانات:

تعتبر البيانات موارد ذات قيمة عالية في المنظمة، لذا فإنها ينبغي أن تستثمر وتدار بشكل فعال لكي تؤمن فائدتها للمستخدم النهائي في المنظمة.[3]

[1] كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 63،64 .

[2] صباح رحيمة محسن واخرون، **نظم المعلومات المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن 2010، ص 74.

[3] عامر ابراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر، **نظم المعلومات الادارية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان، الاردن، 2009 ،ص45.

المبحث الثالث: تدقيق نظام المعلومات

يعتبر التدقيق عملية ضرورية وهامة بالنسبة للمنظمات بصفة عامة والوحدات الاقتصادية بصفة خاصة، ولهذا اعتمد نظام المعلومات لتسهيل عمليات وإجراءات التدقيق للمدقق. ففي هذا المبحث قدم تعريف لتدقيق نظام المعلومات الأهمية الأهداف والمراحل والأساليب والمعايير الدولية المتبعة.

المطلب الأول: مدخل لتدقيق نظام المعلومات

سوف نتعرض في هذا المطلب إل تعريف تدقيق نظام المعلومات، ثم إلى أهميته وأخيرا إلى أهدافه.

أولا: تعريف تدقيق نظام المعلومات

هناك عدة تعاريف لتدقيق نظام المعلومات منها:

يعرف تدقيق نظام المعلومات المحوسبة على بأنه: " عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان إستخدام نظام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المؤسسة ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة".[1]

يمكن تعريف تدقيق نظام المعلومات بأنه " إمدادات لعمليات المراجعة العادية مع الأخذ في الحسبان أن العديد من الأنشطة أصبحت تتم بالاعتماد على نظم معلومات إلكترونية مع أهمية تحليل وتقييم المخاطر ذات الصلة.[2]

ثانيا: أهمية تدقيق نظام المعلومات

وتكمن أهمية تدقيق نظام المعلومات في: [3]

- التطور المستمر في مهام وإجراءات المراجعة نتيجة التشغيل الالكتروني للبيانات؛
- توفير الوقت اللازم لاداء عملية المراجعة لما يترتب عنها من اثار على المركز المالي للعديد من المؤسسات؛
- تمكن المراجع من استخدام أساليب افضل لجمع الأدلة والقرائن وتزيد من احتمال اكتشاف الأخطاء والغش؛
- معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار للمراجعة؛

[1] زياد عبد الحليم الذبية واخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2011، ص 34.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص2.

[3] زين يوسف، عوادي مصطفى ، **المراجعة الداخلية وتكنلوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، مكتبة بن موسى السعيد للنشر والتوزيع ، الوادي، الجزائر، 2011، ص105.

- تزويد المراجع بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات فيها.

ثالثا: وظائف تدقيق نظام المعلومات

أما وظيفة تدقيق نظم المعلومات تتمثل في مراجعة الضوابط الرقابية للإدارة المطبقة على الأمان والصحة والموثوقية وفاعلية استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات. وهناك خمسة أنواع مختلفة للتدقيق بواسطة ت نظم المعلومات وهي: [1]

1- التطبيق:

إن الهدف من مراجعة التطبيق هو من أجل التأكيد بأن الضوابط الرقابية موجودة لتقديم تأكيد معقول بأن العمليات تامة وصحيحة ومسجلة بشكل صحيح وبالتوقيت المناسب. ومن أجل القيام بذلك يقوم المدقق بمراجعة تطبيقات مدخلات الضوابط الرقابية، والضوابط الرقابية للمعالجة، والضوابط الرقابية للمخرجات، والضوابط الرقابية وحرية الوصول إلى المعلومات.

2- التطوير:

إن الهدف من مراجعة التطوير هو المساهمة في مشاريع قبل وخلال تنفيذها وذلك لضمان بأن ضوابط رقابية وآمنة قد وضعت في النظام، وأن الاهتمامات قد تم التطرق إليها قبل اكتمال النظام.

3- العمليات التشغيلية:

يتعلق تدقيق العمليات التشغيلية ببيئة عمليات نظم المعلومات والتي تتعلق بجميع التطبيقات. ويتم ذلك من أجل تقييم البيئة الرقابية الشاملة، حيث أن وجود ضعف رقابي عام يمكن أن يؤثر على جميع التطبيقات.

4- الادارة:

يركز التدقيق الإداري على تنظيم نظم المعلومات وممارستها الإدارية والتي يمكن أن تؤثر على جميع التطبيقات، ويتم هذا أيضا من أجل تقييم البيئة الرقابية الشاملة.

5- التكنولوجيا:

إن الهدف من تدقيق التكنولوجيا هو مراجعة تكنولوجيا معينة تستخدم بواسطة نظم المعلومات والتي يمكن استخدامها في تطبيقات متعددة. وهذا الامر يساعد في تقييم البيئة الرقابية الشاملة للتطبيقات.

[1] نعيم دهمش، عفاف اسحق أبوزر، **الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية لجامعة الزيتونة الأردنية، الاردن ،2005، ص7 .

رابعا: أهداف تدقيق نظام المعلومات

تتمثل أبرز أهداف عملية تدقيق نظم المعلومات فيما يلي: [1]

1- حماية وتأمين موارد وأصول نظم المعلومات:

ويشمل ذلك حماية الأجهزة والبرامج والملفات والبيانات ووثائق النظم وأدلة تشغيلها وكذلك حماية الموارد البشرية المتخصصة وجميع عناصر البنية الأساسية لنظم المعلومات وتتمثل أهم عناصر المراجعة المتصلة بحماية وتأمين هذه الأصول في الأتي:

- بيئة وموقع تشغيل النظم (مركز الحاسب): وهنا يجب القيام بدراسة للموقع وتجهيزاته وتوفير عوامل المان والتهوية والحرارة والرطوبة
- التوصيلات الكهربائية: ويشمل ذلك دراسة مصادر التيار الكهربائي مع أهمية وجود أكثر من مصدر
- وحدة مقاومة إنقطاع التيار الكهربائي: يهتم المدقق هنا للاطمئنان على مدى كفاية هذا الجهاز للحمولة الخاصة بالأجهزة الموصلة عليه.
- توصيلات الشبكة وخطوط البيانات: وتتمثل في أجهزة الربط والتوزيع.
- تأمين الأصول ضد المخاطر: حيث يجب حصر المكونات الهامة من الأجهزة والبرامج والقيام بالتأمين عليها ضد المخاطر كالحريق.
- عقود الصيانة السنوية: يجب على المؤسسة القيام بتأمين عقود صيانة دورية لضمان إستمرارية تشغيل نظام المعلومات.

2- سلامة البيانات وصيانتها:

تهدف عملية التدقيق في هذا المجال إلى تخفيض مخاطر تعديل البيانات أو حذفها أو تلفها مما يجعلها تفقد مصداقيتها.

3- فاعلية وكفاءة النظم:

في هذه الحالة يجب على المدقق القيام ب:

- التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة ومدى تفاعل مستخدمي النظم معها؛
- معرفة مدى الإستفادة الكاملة من مكونات النظم القائمة ونسبة استخدامها أو عدم استخدام طاقتها بالكامل.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص5،9.

4- تأمين وتعزيز سلامة نظم المعلومات:

يقوم المدقق بمراجعة التعليمات الموزعة على الإدارات المختلفة والتأكد من مدى الالتزام بها بشأن أمن النظام، وكذلك تحديد مهام العمليات الدورية ثم يقوم بتقديم توصيات ومقترحات لتحسين كفاءة إجراءات الأمن للمعلومات ومستوى أداء نظام المعلومات والشبكات.

5- التحقق من كفاية ضوابط إدارة الأصول والبرامج:

يقوم المدقق من التأكد من تخصيص إدارة واحدة لتنفيذ عمليات الشراء والصيانة لبرامج الحاسبات الآلية بجميع أنواعها وكذلك منع حالات الشراء المباشر دون دراسة مسبقة، كما يدخل في هذا الإطار وضع تعليمات وضوابط لعمليات الحصول على برامج من خلال الانترنت.

6- تقييم مخاطر نظم المعلومات:

في هذا المجال يقوم المدقق بتقييم وتقديم التوصيات اللازمة لإدارة المنظمة بشأن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها نظام المعلومات ومن أبرز هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر توقف نشاط الأجهزة والبرامج؛
- مخاطر قيام المنشأة بتغيير الموردين؛
- مخاطر إختراق النظام والتعرض لفيروسات في الكمبيوتر؛
- مخاطر تلف الاجهزة ووسائط التخزين والبرامج؛
- مخاطر تعطل الشبكات نتيجة تعطل الأجهزة أو فقد البيانات أو تلف البرامج؛
- المخاطر الناتجة عن السهو والخطأ في حالة القيام بأداء الخدمات للغير.

خامسا: خطوات تدقيق نظام المعلومات

تتضمن خطوات تدقيق نظام المعلومات في فحص كافة مكونات نظام المعلومات المتمثلة في: [1]

1- الرقابة على العامين: وذلك عن طريق:

-الفصل بين الوظائف؛

-الإصرار على منح إجازة الموظف السنوية؛

-التأكد من استخدام كلمات السر وكذلك استعمال البرمجيات المتخصصة في الرقابة على المستعملين المرخصين فقط.

[1] زياد عبد الحليم الذيبة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 36،37.

2- الرقابة على الأجهزة: وتتضمن:

-اختيار موقع آمن للأجهزة؛

-تحديد الموظفين المسموح لهم بالاتصال بالكمبيوتر؛

-الاحتفاظ بنسخ احتياطية للملفات، والسجلات الهامة، والاحتفاظ بها في مكان آمن؛

-التأمين على أجهزة الكمبيوتر.

3- الرقابة على البرمجيات: وتشمل:

-التحقق من إجراءات اعتماد البرامج؛

-التحقق من إختبارات المجاميع الرقابية للبرامج نفسها؛

-إجراء المراجعة الفجائية للبرامج خلال وقت استخدامها؛

-الاستخدام المفاجئ للبرامج المعتمدة خلال وقت الإعداد لمعالجة البيانات.

4- الرقابة على قاعدة البيانات:

يجب التأكد من حماية قواعد البيانات في المنشأة وذلك للأسباب التالية:

-إن ملفات الكمبيوتر غير قابلة للقراءة من قبل الانسان، لذلك لابد من وجود أساليب رقابية لضمان إمكانية قراءة الملفات عند الحاجة؛

-احتواءها على كم هائل من البيانات، وإن أي انقطاع مفاجئ في التيار الكهربائي أو تذبذب فيه يمكن أن يؤدي إلى ضياع البيانات؛

-احتواءها على البيانات الأساسية والسرية للمنشأة، ولذلك يجب حمايتها من سوء الاستخدام، خاصة وأن تكلفة إعادة إنشاء قواعد البيانات تكون مرتفعة جداً؛

-تعتبر قواعد البيانات أحد أصول المنشأة لذلك يجب إتباع نفس أساليب حماية باقي الأصول.

المطلب الثاني: مراحل وطرق تدقيق نظم المعلومات

يحتوي هذا المطلب على مراحل عملية التدقيق وطرق التدقيق

أولا: مراحل تدقيق نظام المعلومات

يتمم تنفيذ عملية المراجعة من خلال عدت مراحل تتمثل في: [1]

[1] امين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره ص ص 16،20.

1- مرحلة تخطيط عملية المراجعة:

في هذه المرحلة يقوم المدقق بالتعرف على الضوابط الداخلية المستخدمة في المؤسسة ثم يقوم بتجميع معلومات كاملة عن الإدارات والأنشطة التي ستشملها عملية التدقيق، ثم يحدد المخاطر المطلوب مراجعتها ومناطق هذه المخاطر حيث يجب تحليل دقيق لمخاطر نظم التشغيل المستخدمة لتقدير حجم الاختبارات التفصيلية التي ستتم خلال مرحلة التنفيذ.

2- مرحلة إختبار الضوابط الرقابية:

يقوم المدقق في هذه المرحلة بإختبار الضوابط الرقابية الداخلية الموجودة للإطمئنان على سلامة تنفيذها ومدى إمكانية الاعتماد ومن ثم الوصول إلى نقاط الضعف وإقتراح ما يلزم من تعديلات لمعالجة القصور مثل وجود تعليمات من الإدارة بضرورة تعديل كلمة السر بصفة دورية بينما في الواقع لم يتم الإلتزام بها.

3- مرحلة الفحص والإختبار التفصيلي للعمليات:

يقوم المدقق بفحص وإختبار لبعض العمليات للاطمئنان على سلامة ودقة البيانات المتداولة في النظام

4- مرحلة إختبار الأرصدة:

يتم في هذه المرحلة تقييم عن مدى دقة وسلامة كشوف الحسابات والقوائم المالية، وهل توجد فروق ناتجة عن أخطاء عند تنفيذ عمليات في نظم المعلومات مثل خطأ في حساب الإهتلاك للأصول.

5- مرحلة إتمام عملية التدقيق:

في هذه المرحلة يدعى المدقق إلى إجتماع يقدم فيه ملخص لعملية التدقيق يوضح فيه رأيه بصورة واضحة مع استعراض النتائج التي توصل إليها وتقييمه لمختلف العناصر التي تناولتها عملية التدقيق لأنشطة نظام المعلومات وتوصيات في هذا الشأن وكذلك يقوم بالتعليق على مستوى المعرفة والتخصص والخبرة لدى موظفي إدارة نظام وتكنولوجيا المعلومات ومدى استعدادهم وتأهيلهم لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة في مجال نظم المعلومات.

ثانيا: طرق تدقيق نظام المعلومات:

يواجه المدقق الان بيئة سريعة التطور والتغير، ونظرا للمسؤوليات التي يتحملها واهمها المسؤولية التقصيرية تجعله عند مواجهة استخدام بيئة أنظمة تكنولوجيا المعلومات في اعلى درجات الخطر، لذا فالتدقيق في بيئة تكنولوجيا

المعلومات تتطلب مداخل ومهارات وخبرات تختلف كلية عن المطلوبة في التدقيق اليدوي، وطرق التدقيق في ظل التشغيل الالكتروني هي: [1]

1- التدقيق المخطط:

هو ذلك التدقيق الذي يحتاج الى جدول معين وتخطيط مسبق من خلال التنسيق بين الأطراف المختلفة، وكذلك اخطار إدارات الفروع لتوفير المستندات الاصلية اللازمة لعملية التدقيق، وكذلك تحديد الوقت اللازم من الحاسوب لفحص البرامج والملفات وما الى ذلك.

2- التخطيط الفجائي:

هو عملية فحص غير مجدولة حيث يسيطر المدقق على كافة عمليات المنشاة بهدف التحقق من سلامة ودقة عملية معالجة البيانات ولذلك فالتدقيق الفجائي يفيد في تحقيق مايلي:

أ-توفير الفرصة للمدقق لفحص عمليات المنشاة خلال ظروف يامل ان تكون عادية، وعلى هذا الأساس يتوقع ان تمثل البيانات بامانة المدخلات اليومية، وبالتالي يكون لدى المدقق تصور جيد عن الإجراءات الجاري اتباعها.

ب- عدم إعطاء الفرصة للمتلاعبين لإخفاء اختلاساتهم والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في ضبط عمليات الغش المنظم في معالجة البيانات.

ولنجاح التدقيق المخطط والتدقيق الفجائي فان ذلك يعتمد على وجود مسار جيد للتدقيق بذءا بالمستندات الاصلية وانتهاء بالإفصاح عن البيانات في التقارير المالية حيث يعتبر مسار التدقيق اهم وسائل الرقابة الوقائية.

المطلب الثالث: معايير تدقيق الدولية ذات الصلة بتكنلوجيا المعلومات

نتيجة التوسع في استخدام تكنلوجيا المعلومات وتأثيرها على تدقيق البيانات المالية، فقد اصدر مجلس المعايير الدولي العديد من المعايير ممارسة التدقيق الدولي منها:

أولا: المعيار الدولي 401 التدقيق في ظل بيئة نظم المعلومات الالكترونية

إن المعيار الدولي 401 " التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب " يهدف إلى وضع معايير وتوفير إرشادات للإجراءات التي يجب إتباعها عند تدقيق نظم المعلومات وفيما سوف نتعرض إلى أهم المعايير التي يجب إتباعها من قبل المدقق عند قيامه بعملية تدقيق نظم المعلومات: [2]

[1] احمد علي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية**، دار صفاء للنسر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص167-168

[2] Hand Book of International Auditing, IFAC ,Ethics Pronouncements, New York, 2004 ,page 379 ,381.

1- المبدأ الأول: على المدقق الأخذ بعين الاعتبار كيفية تأثير بيئة نظم المعلومات المحوسبة على عملية التدقيق.

2- المبدأ الثاني: على المدقق أن تكون لديه المعرفة الكافية لبيئة نظم المعلومات المحوسبة لغرض تخطيط وإدارة وإشراف ومراجعة ومتابعة العمل المؤدى وعلى المدقق النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى مهارات متخصصة في عملية نظم المعلومات خلال عملية التدقيق.

3- المبدأ الثالث: في حالة الحاجة إلى المهارات المتخصصة، فإن المدقق يقوم بطلب مساعدة من مهنيين متخصصين مع مراعاة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة بأن هذا بان هذا العمل مناسب لغرض عملية التدقيق.

4- المبدأ الرابع: على المدقق أن يحصل على فهم كاف للنظام المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية ليستطيع التخطيط لعملية التدقيق وتطوير مدخل فعال لكيفية إنجازه

5- البدا الخامس: عند تخطيط أجزاء من عملية التدقيق التي قد تكون متأثرة ببيئة أنظمة المعلومات المحوسبة للمنشأة على المدقق أن يحصل على فهم لأهمية وتعقيد أنشطة نظام المعلومات إن كانت المعلومات متيسرة لاستعمالها في عملية التدقيق ام لا.

6- المبدأ السادس: ان نظام المعلومات المحوسب للمنشأة هام لذا على المدقق أن يحصل أيضا على فهم لبيئة هذه المعلومات وفيما إذا كانت تؤثر على تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

7- المبدأ السابع: على المدقق أن يقوم بعمل تقييم للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لصحة البيانات المالية.

8- المبدأ الثامن: على المدقق مراعاة بيئة نظم المعلومات المحاسبية عند تصميم إجراءات التدقيق وذلك لتقليل مخاطر التدقيق إلى المستوى الأني المقبول.

ثانيا: المعيار الدولي 1001 بيئة نظم المعلومات الالكترونية في ظل استخدام الحاسبات الصغيرة

مهنة التدقيق تمت المصادقة عليه من طرف اللجنة الدولية لمهنة التدقيق والغرض منه هو مساعدة المدقق على تطبق المعايير الدولية الأخرى ذات الصلة وقد نص على:

1- يجب على المدقق فهم ومراعات مميزات بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب

2- أنظمة الحاسوب الشخصي وهي الحواسيب الصغيرة الكاملة فهي حواسيب اقتصادية وقوية وتامة ذاتيا وتتكون نموذجيا من معالج وذاكرة ووحدة عرض مرئي ووحدة تخزين البيانات ولوحة مفاتيح وموصلات الطابعة.[1]

3- تأثير بيئة الحاسوب الشخصي على إجراءات التدقيق: في حالات معينة قد تتضمن أنظمة الحواسيب الشخصية حيث تقوم بمعالجة عدد كبير من العمليات، حيث يكون من المناسب انجاز التدقيق في تاريخ مبكر. مثلا قد تضع المنشاة والتي تعالج عدد كبير من معاملات المبيعات على حاسوب شخصي مستقل، إجراءات رقابية تقلل من مخاطر الرقابة. ومن امثلة الإجراءات الرقابية وضع الحاسوب الشخصي وملفاته على مرأى الشخص المسؤول، استخدام المفاتيح لإقفال الحاسوب واستعمال كلمات السر للوصول الى برامج الحاسوب الشخصي وغيرها.[2]

ثالثا: المعيار الدولي 1002 بيئة نظم المعلومات الالكترونية في ظل نظم الحاسبات الالكترونية المباشرة

يتضمن هذا البيان تأثير أنظمة الحاسبات المباشرة على إجراءات التدقيق، والغرض منه هو مساعدة المدقق على تطبيق المعايير الدولية الأخرى ذات الصلة وتتمثل هذه الإجراءات في: [3]

1- إجراءات التدقيق المنفذة خلال مرحلة التخطيط:

وتتضمن إجراءات التدقيق المنفذة خلال مرحلة التخطيط ما يلي:

- أن يشارك في فريق التدقيق أشخاص لديهم براعة تقنية في أنظمة الحاسبات الشخصية والروابط ذات العلاقة؛
- تقدير المخاطر وتحديد تأثير النظام على إجراءات التدقيق في أنظمة الحاسبات المباشرة المصممة والمسيطر عليها بشكل جيد.

2- إجراءات التدقيق المنجزة بنفس الوقت مع المعالجات المباشرة

قد تتضمن اختبارات الالتزام بالضوابط على التطبيقات المباشرة مثلا قد يتم هذا بواسطة إدخال معاملات اختبارية من خلال الأجهزة الفرعية المباشرة، أو باستعمال برمجيات التدقيق. هذه الاختبارات قد تستعمل من قبل المدقق إما للتأكد من فهمه للنظام، أو لاختبار ضوابط مثل كلمات السر وضوابط الوصول الأخرى. وينصح

[1] Hand Book of International Auditing, IFAC, Ethics Pronouncements, New York, 2004, page 577,579.
[2] Op,cit , page 580.
[3] Op,cit, page 588,589.

المدقق باستعمال مثل هذه الاختبارات مع موظفي العميل المناسبين، والحصول على موافقتهم المسبقة لتنفيذ الاختبارات لغرض تفادي الإتلاف غير المقصود لسجلات العميل.

3- الإجراءات المنجزة بعد انتهاء المعالجات

وتتمثل الإجراءات المنجزة بعد انتهاء المعالجات مايلي:

- إختبارات الإلتزام بالضوابط لمعاملات ادخلت في النظام المباشر لغرض المصادقة والإكتمال والدقة؛
- إختبارات جوهرية للمعاملات ولنتائج المعالجات؛
- -إعادة معالجة البيانات، على أساس اختبار الالتزام أو الاختبار الجوهري.

رابعا: المعيار الدولي 1003: بيئة نظم المعلومات الالكترونية واستخدام نظم قواعد البيانات

يتضمن هذا البيان تأثير قواعد البيانات على إجراءات التدقيق حيث تتأثر هذه الأخيرة بالدرجة الأولى ببيئة قاعدة البيانات، وكذلك مدى استعمال المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات، النظام المحاسبي. ومن ثم وجب على المدقق القيام بالإجراءات التالية: [1]

1- الحصول على فهم لبيئة رقابة قاعدة البيانات:

وتتم عن طريق معرفة كل من:

- نظام إدارة قاعدة البيانات والتطبيقات المحاسبية المهمة التي تستعمل قاعدة البيانات؛
- الوسائل والإجراءات لتطوير وصيانة البرامج التطبيقية التي تستعمل قاعدة البيانات؛
- الإجراءات المستعملة لضمان حماية وإكتمال المعلومات المالية التي تحتويها قاعدة البيانات؛
- توفر تسهيلات التدقيق ضمن نظام إدارة قاعدة البيانات.

2- خلال عملية تقييم المخاطر:

ولغرض تحديد مدى الإعتماد على الضوابط الداخلية المتعلقة بإستعمال قاعدة البيانات، فقد يقوم المدقق بدراسة كيفية إستعمال الضوابط المستخدمة في النظام، وإذا قرر لاحقا الإعتماد على هذه الضوابط، فإن عليه تصميم وتنفيذ إختباراته المناسبة.

3- خواص أنظمة قاعدة البيانات:

ان لخواص أنظمة قاعدة المعلومات قد تجعل قيام المدقق بإنجاز فحص للتطبيقات المحاسبية الجديدة قبل تنفيذها، لها فعالية اكثر من فحص التطبيقات بعد تركيبها، وقد يوفر الفحص المسبق للتنفيذ فرصة للمدقق لجلب

[1] Op,cit , page 597,598.

أعمال إضافية كالمراجعة الالية التكرارية، كذلك قد يوفر للمدقق وقتا كافيا لتطوير واختبار إجراءات التدقيق بفترة تسبق استعمالها.

خلاصة الفصل

لقد ناقش هذا الفصل تعريف التدقيق والأنواع المختلفة له، حيث تم التأكيد على أن التدقيق هو أحد الموضوعات اللافتة للإنتباه حيث عرف التدقيق توجهات جديدة خاصة من حيث المعايير التي تحكمه والتي إهتم بها الباحثين لتدعيم وتقوية أركان هذه المهنة حيث تمحورت عملية التدقيق حول ثلاث نقاط أساسية هي الفحص والتقرير والتحقيق.

أما بالنسبة لنظام المعلومات فهو يعمل على تقليل الوقت والجهد الذي يبذله المديرين في البحث عن المعلومات وتحليلها، وكذا القدرة على تقييم احتمالات المستقبل ومواجهة التغييرات البيئية وذلك بأخذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

تناول هذا الفصل أيضا تدقيق نظام المعلومات حيث وجدنا انه يعمل على التحقق من صحة وصدق البيانات إلكترونيا لضمان إكتشاف الامور الشاذة وتقليل إحتمال التحايل والتلاعب بالحاسب الآلي.

تمهيد

يعتبر البنك التجاري كأي مؤسسة اقتصادية او مالية، يستعمل التدقيق لكن بطريقة خاصة، وذلك راجع الى طبيعة التعاملات البنكية التي تنصب بالأساس على الأموال سواء من جانب المدخلات او من جانب المخرجات بمعنى اخر الموارد والاستخدامات.

حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنوك لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، بالإضافة التدقيق الالكتروني الذي يعمل على كشف الأخطاء ومختلف التلاعبات التي تتماشى مع التطور التكنلوجي في البنوك التجارية.

حيث يتضمن هذا الفصل العناصر التالية:

- **المبحث الأول**: ماهية البنوك التجارية
- **المبحث الثاني**: التدقيق الداخلي في البنوك التجارية
- **المبحث الثالث**: آلية عمل التدقيق في الأنظمة المعلوماتية ودورها في تسيير البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، حيث يعد من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد وهذا بفضل الخصائص التي ينفرد بها عن المؤسسات المالية الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها

يتكون هذا المطلب من نشأة وتطور البنوك التجارية إضافة الى المفهوم والخصائص.

أولا: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمربين والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقي قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها.

ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.[1]

تأسس أول بنك تجاري في مدينة البندقية جنوب إيطاليا 1587 م ثم توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول بنك عام 1609 م وفي لندن نشأ بنك إنجلترا عام 1694م وبنك فرنسا عام 1800م ثم نشأت البنوك في مختلف أنحاء العالم.[2]

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

أعطيت للبنوك التجارية تعاريف عديدة نوجز بعضها فيما يلي:

---

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2000 ، ص63.

[2] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 17.

يعرف قانون النقد والعرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 الى 113 من هذا القانون " وبالرجوع الى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية: جمع الودائع من الجمهور، منح القروض، توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على ادارتها".[1]

عرف محمد عزت غزلان البنوك التجارية بداية " بإسم بنوك الودائع، تعمل في سوق النقد أي سوق الأصول المالية قصيرة الأجل وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل، وهذا الطابع هو أهم ما يميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى التي تتعامل في الإئتمان طويل الأجل ." [2]

عرف أنس البكري ووليد صافي البنوك التجارية على أنها " البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة تلقي ودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على إستعداد لدفع الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي " [3]

عرف السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان البنك التجاري بأنه " مؤسسة تتعامل في الدين والإئتمان من خلال الحصول على ديون من الغير تمثل إلتزامات عليه تظهر في جانب الخصوم من الميزانية العمومية للبنك التجاري، ويقدم مقابلها وعودا بالدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير في شكل ائتمان وإقراض للغير يمثل حقوقا له تدخل في جانب الأصول من الميزانية العمومية ." [4]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن البنوك التجارية هي مؤسسة مالية ومكان لإلتقاء عارضي النقود مع طالبيها، فهو رابط بين المدخر والمستثمر، إذ يقوم بتجميع الأموال من أصحاب الفائض المالي على شكل ودائع وإعطائها لأصحاب العجز المالي في شكل إحدى أنواع الإئتمان بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح وبأقل مخاطر ممكنة.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 202.

[2] محمد عزت غزلان، **إقتصاديات البنوك والمصارف**، دار النهضة العربية ،بيروت، لبنان ،2002 ، ص109.

[3] أنس البكري، وليد صافي ، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، 2010، ص112 .

[4] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** ، المؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،مصر ، 2010 ،ص188 .

ثالثا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بالخصائص التالية:

- أنها أكثر أنواع البنوك مخاطرة في عملياتها مما يجعلها متحفظة في ممارسة فعالياتها وعليه تتحمل مسؤولية كبيرة في إدارة الأموال؛
- تعتمد هذه البنوك على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها؛
- تواجه هذه البنوك متطلبات السيولة أكثر من غيرها من البنوك وذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير وكذلك منحها القروض قصيرة الأجل؛
- تتصف كذلك بتعامل عدد كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال معها مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية؛[1]
- تعتبر أكثر المؤسسات المالية إنتشارا من حيث العدد، فهي بذلك تساهم في تجميع المدخرات سواء كانت صغيرة أو كبيرة فهي تلبي رغبات جميع فئات المجتمع من الأفراد والمنشآت والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وسواء كانت خاصة أو حكومية، مما يجعلها مستعدة لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت.[2]

المطلب الثاني: أهداف ووظائف والبنوك التجارية

نتعرض في هذا المطلب إلى كل من أهداف البنوك التجارية وأيضا وظائفها سواء كانت الأساسية أو الفرعية.

أولا: أهداف البنوك التجارية:

يقوم نشاط البنك التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف، وهي:

- تحقيق أقصى ربحية؛
- تجنب تعرض لنقص شديد في السيولة؛
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين والبنك.

[1] فلاح حسن الحسن، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص14.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2006، ص36.

1- الربحية

يسعى البنك إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين ،وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والإستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة ،إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن إرتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك ،أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز البنك عن إستردادها لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد لتحقيق أكبر إيراد ممكن.[1]

2- السيولة

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك من منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم.[2]

3- الأمان أو الضمان

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيم رأس المال، فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك الجاري، وبالتالي تسعى بشدة البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من الخاطرة.[3]

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

تركز معظم عمليات البنك في قبول الودائع ومن ثم إعادة استثمار هذه الودائع بشتى أنواع ومجالات الاستثمار المختلفة كليا او جزئيا مع موارد البنك الأخرى.

---

[1] العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر ،2006-2007 ،ص8.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص20 .

[3] طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007 ، ص257 .

يمكن تقسيم هذه وظائف البنوك التجارية إلى وظائف أساسية تتمثل في الوظائف التقليدية والحديثة وأخرى فرعية .

1- الوظائف الأساسية :تتمثل في : [1]

أ- الوظائف التقليدية:

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بكل أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل، وخاضعة لإشعار).
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان. ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار مايلي:
  - منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة؛
  - تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
  - التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء المحفظة لها أو لمصلحة عملائها؛
  - تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛
  - تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛
  - التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية؛
  - تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛
  - المساهمة في إصدار الأسهم وسندات الشركات المساهمة؛
  - تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

ب-الوظائف الحديثة

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة؛
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلا الإقراض لأجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا. ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى منها:

[1] فائق شقير واخرون، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2009، ص31.

- وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، لا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.
- وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها. [1]

2- الوظائف الفرعية للبنوك التجارية

أ-إصدار خطابات الضمان

خطاب الضمان عبارة عن تعهد كتابي صادر من البنك بان يدفع نيابة عن العميل إلى طرف ثالث، مبلغا لا يتجاوز حد معين خلال مدة معينة تحدد عادة في الخطاب. وفي حالة عدم النص في خطاب الضمان على مدة معينة لصلاحيته، فان صلاحيته تنتهي، أي بمضي خمسة عشر عاما من تاريخ إصداره، مادام لم ينشئ أثناء تلك المدة مايعتبر من الناحية القانونية قاطعا أو موقفا للتقادم.

الجدير بالذكر انه يمكن مد مدة صلاحية خطابات الضمان إما من العميل أو من المستفيد، أو من البنك دون الرجوع إلى العميل بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول. أن البنك يقوم أولا بدراسة العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تقديم أية تسهيلات ائتمانية أخرى للعملاء مثل السمعة الائتمانية وسلامة الضمانات المقدمة كذلك.

ب-فتح الاعتمادات المستندية

تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عملية التبادل التجاري مع الخارج، حيث يتم دفع قيمة البضاعة نيابة عن المستورد لصالح المصدر، وبذلك يستطيع المستورد أن يتجنب حرمانه من رأس ماله لفترة قد تطول، وان يحصل المصدر على قيمة البضاعة فور شحنها.

[1] فائق شقير واخرون، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2009، ص31.

والجدير بالذكر أن هناك أنواع مختلفة من الاعتمادات المستندية يختلف حسب رغبة المصدر، وهذه تتوقف على مدى ثقته في المستورد، ومدى وفائه لالتزاماته.[1]

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

تتمثل أهم موارد واستخدامات البنك التجاري فيما يلي:

أولا: موارد البنك التجاري

تتحصل البنوك التجارية على أموالها من خلال نوعين أساسيين من المصادر وهما: [2]

1- مصادر داخلية: تشمل هذه المصادر على الأموال التي يتأسس بها البنك، بالإضافة إلى ما يستطيع البنك توليده من خلال نشاطاته وتقسم إلى:

أ- رأس المال المدفوع:

هو عبارة عن المبالغ التي يدفعها الملاك والمساهمون عند إنشاء البنك، ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه. ويعتبر هذا الجزء من أموال البنك ذو أهمية بالغة من أجل الحصول على ثقة الجمهور و المودعين، لأن هذا الجزء من رأس المال البنك يشكل ضماناً لهم، كما أنه يعكس قوة المركز المالي للبنك. كما تجدر الإشارة إلى ضرورة عدم المبالغة بهذا الجزء من رأس المال.

ب-الاحتياطات:

ويقصد بها تلك المبالغ التي تقتطع من الأرباح ولا توزع على المساهمين وتوضع جانبا وذلك بغرض استخدامها في أنشطة معينة للبنك وتتألف الاحتياطيات من:

- الاحتياطي القانوني: وهو مجموع ما يقتطعه البنك من صافي أرباحه كل عام وبنسبة يحددها البنك المركزي، ويبقى يقتطع النسبة ويضيفها إلى احتياطاته الإجبارية حتى يصبح هذا الاحتياطي مساويا لرأس المال المدفوع للبنك.
- الاحتياطي الاختياري: وهو احتياطي يقوم باقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري، وذلك بمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل.

[1] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص84 ،88.

[2] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** ، الدار الجامعية ، مصر ،2002 ،ص ص255 ،256.

ج-الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح غير الموزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري.

2-مصادر خارجية: وتتمثل في القروض التي يقترضها البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي وكذلك الودائع على اختلاف أنواعها

أ-الاقتراض: ويمثل الاقتراض موردا آخرا من موارد البنك غير الذاتية، حيث أن البنوك قد تحتاج إلى موارد إضافية في مواسم معينة فلذلك فإنها تلجأ إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي.[1]

ب- الودائع: وتمثل النسبة الكبرى من الموارد الداخلية والخارجية للبنك وتأخذ عدت صور أهمها:

- الودائع الجارية: وتعرف في بعض الأحيان باسم الودائع تحت الطلب إشارة إلى أن العميل يستطيع أن يسحبها في أي لحظة من الزمن وبدون إخطار المصرف مسبقا. فنجد أن نسبة الاحتياطي النقدي المقابلة لها عادة مرتفعة بالمقارنة بالأنواع الأخرى من الإيداعات.
- الودائع غير الجارية: وهي الودائع التي يفرض فيها البنك قيود على حرية العميل في السحب منها. ويأخذ هذا النوع من الودائع عدت صور أهمها الودائع لأجل وهي التي لا يحق للعميل السحب منها إلا بعد إنقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بين العميل والمصرف عند الإيداع. ومنها أيضا الودائع بإخطار وهي لا تتطلب إنقضاء مدة زمنية مثل الودائع لأجل ولكن يشترط أن يقوم العميل قبل السحب بمدة معينة بإخطار المصرف برغبته في ذلك.

كذلك هناك الودائع الإدخارية التي تتسم بأنها ودائع طويلة الأجل التي تتم أصلا بهدف الإدخار وتعرف باسم الودائع المجمدة.

ثانيا: إستخدامات البنك التجاري

1- الموجودات المتداولة: هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال سنة مالية واحدة، أو دورة تشغيلية واحدة وتشمل الأصول المتداولة مايلي: [2]

أ-نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك: وتعد أكثر الأصول المتداولة سيولة.

-النقود الجاهزة في خزائن البنك التجاري؛

-أرصدة لدى البنوك الأخرى؛

-أرصدة لدى البنك المركزي؛

[1] سامر جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية، عمان ، الأردن ،2008، ص ص87،88.

[2] المرجع نفسه، ص ص 88،90.

ب-محفظة الأوراق المالية: وتشمل ما يمتلكه المصرف من سندات مالية.

-إستثمارات المصرف في أذونات الخزينة؛

-السندات المالية التي تصدرها الحكومة؛

-إستثمارات في أسهم وسندات شركات أخرى غير حكومية سواء محلية أو أجنبية.

ج-الأوراق التجارية: وهي عبارة عن صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بعد وقت قصير، ويقبلها المصرف التجاري كأداة تسوية الديون.

د-حسابات جارية مدينة: تعتبر أحد الأشكال الرئيسية لتوظيفات البنك التجاري وهي حسابات جارية تعود للمصرف التجاري تودع لدى البنوك التجارية الأخرى أو لدى البنك المركزي.

2-سلف وقروض مستغلة: إن القروض والسلف التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها إنها هي أكثر أنواع الأصول ربحية، فربحية البنك التجاري تتوقف على مقدار القروض والسلف التي يمنحها البنك لعملائه.

3-الموجودات الثابتة: وتشمل: [1]

-أثاث بعد الاستهلاك؛

-آلات مكتبية بعد الاستهلاك؛

-سيارات بعد الاستهلاك؛

-مصاريف التأسيس بعد الاستهلاك؛

-مباني بعد الاستهلاك.

4-الموجودات الأخرى: وتشمل :

-تأمينات لدى الغير؛

-فوائد وعمولات مدفوعة مقدما؛

-فوائد وعمولات دائنة مستحقة؛

-إيرادات مستحقة؛

-مصاريف مدفوعة مسبقا.

[1] حسين بني هاني ، **إقتصاديات النقود والبنوك** ،دار ومكتبة الكندري للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، 2014 ، ص ص221،222 .

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

تعد وظيفة التدقيق الداخلي من اهم الوظائف داخل البنوك لما لها من اثر على سير العمل داخله وصولا إلى تحقيق أهدافه

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

يتضمن هذا المطلب مفهوم التدقيق الداخلي للبنوك وكذلك أهدافه ومن ثم مبادئ التدقيق الداخلي للبنوك.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي في البنوك

هناك عدة تعاريف للتدقيق الداخلي يذكر اهمها فيما يلي:

عرف مجمع المدققين الداخلين التدقيق الداخلي على أنه " عبارة عن خدمة توكيد وإستشارة مستقلة وموضوعية مصممة لإضافة قيمة وتحسين أعمال البنك ويساعدها على تحقيق أهدافها عبر أسلوب منظم لتقييم وتحسين كل من إدارة المخاطر والرقابة "

عرف يونس عليان الشوبكي التدقيق الداخلي بأنه "وظيفة تنشأ داخل البنوك التجارية وذلك لفحص النشاطات المالية والمحاسبية والإدارية التي تقوم بها، وكذلك القيام بعمليات التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والإستشارات في أعمال البنوك ووظائفها جميعا، إذ أن التدقيق الداخلي تقوم به وحدة أو دائرة متخصصة داخل البنك، تكون مستقلة ومهمة هذه الدائرة هي فحص العمليات المالية والإدارية كلها وتقييمها للتأكد من أنها قد جرت وفقا للخطط والسياسات التي تضعها الإدارة العليا."[1]

عرف خالد أمين عبد الله التدقيق الداخلي على انه "وظيفة مستقلة تنشأ داخل لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها لمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والإستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في المنشأة وللتأكد من الإستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك ".

[1] يونس عليان الشوبكي، **أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، سوريا، 2014 ،ص 181.

ويقوم المدقق الداخلي بإعداد تقارير للإستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة بحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح الذي يعمل البنك من خلاله ".[1]

ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي في البنوك

لكي تكون وظيفة التدقيق الداخلي فاعلة، يجب ان تكون مستقلة عن الأنشطة التي يقوم بها البنك وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن عملية الضبط الداخلي اليومي.

إن الكفاءة المهنية لكل مدقق داخلي ولوظيفة التدقيق الداخلي كوحدة كاملة هي أساسية للأداء السليم لتلك الوظيفة. لذا، يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مزودة بشكل مناسب بأشخاص ذوي مستوى ملائم من المهارة والكفاءة الفنية وليسوا مكلفين بمسؤوليات تشغيلية.

كما يجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تقدم تقارير دورية لمجلس الإدارة والإدارة بانتظام حول أداء أنظمة كل من الضبط الداخلي وغدارة المخاطر وحول تحقيق أهداف وظيفة التدقيق الداخلي، وعلى الإدارة أن تؤسس وتوافق على إجراء يضمن تلك الاعتبارات، وتنفيذ توصيات وظيفة التدقيق الداخلي، إذا كان ذلك ملائما. [2]وفي هذا السياق ولكي يتحقق المراجع الداخلي من هذا الوضع فإنه يقوم بما يلي : [3]

- مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط المرسومة والتعليمات والإجراءات والقوانين المرعية؛
- مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك، أو مراجعة تنفيذ العمليات بكفاءة معقولة؛
- التحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وذلك عن طريق الربط والمقارنة للوصول إلى استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص135.

[2] داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، الطبعة الثانية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان ،2010 ،ص320.

[3] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص136.

- مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي للتأكد من تنفيذ كافة الضوابط المحاسبية والإدارية الموضوعة بصورة فعالة؛
- فحص المعلومات الإدارية والمالية بشكل مفصل سواء ما كان متعلق بالعمليات، الحسابات، الأرصدة أو الإجراءات للتحقق من قيم الأصول ومطابقتها لها هو مثبت في الدفاتر ولحماية هذه الأصول كنشاط وقائي ناشئ عن الإهمال وعدم الكفاية؛
- التحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها وذلك عن طريق الربط والمقارنة للوصول على استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك.

ثالثا: أهداف التدقيق الداخلي للبنوك

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي من مكونات المنظومة الرقابية في البنك ولها الحق على التدقيق على جميع العمليات والأنشطة المنفذة بالبنك من أجل مساعدة البنك على تحقيق أهدافه وذلك من خلال:[1]

- التأكد من التزام الإدارات والدوائر في البنك، خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة محددة؛
- التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية في البنك؛
- التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في البنك؛
- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر والأنشطة في البنك بالإضافة إلى الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الممتلكات والموجودات؛
- تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر والحوكمة في البنك وما اشتملت عليه مراكز الخطر بالإضافة إلى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

[1] جمعية البنوك في فلسطين

http://www.abp.ps/files/server/Internal%20Audit%20in%20the%20bank%20and%20functionally.pdf , consulte le 01/03/2016 a 05 :25.

رابعا: مبادئ ومقومات التدقيق الداخلي للبنوك

1- مبادئ التدقيق الداخلي للبنوك

أشارت الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل المكلفة بالإشراف على أعمال البنوك خلال سنة 2001 إلى المبادئ الأساسية للمراجعة الداخلية والمستمدة من معايير معهد المدققين الداخليين الأمريكي والتي شملت:

أ- الاستمرارية(الديمومة):

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام والواجبات بحيث يقع على عاتق الإدارة العليا مسئولية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة بما يتناسب مع حجم البنك، وطبيعة أنشطته وخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة والكوادر البشرية المؤهلة التي تساعد في تحقيق أهداف المراجعة الداخلية.

ب-الاستقلالية:

تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة، وهذا يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، ويكون الاتصال مباشرة مع هذا المستوى. وكذلك تتطلب الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي المراجعة والبنك.[1]

ج- وثيقة التدقيق:

يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في البنك وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل ما يلي:

- أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عملة، وموقع إدارة التدقيق الداخلي في البنك ومسئولياتها وعلاقتها مع الوظائف الرقابية الأخرى.
- مسئوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي. ويتم اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، وعلى الإدارة العليا تفويض إدارة التدقيق صلاحية اطلاع على أية وثائق أو ملفات أو معلومات والاتصال المباشر

[1] محمد أحمد مخلوف، **المعايير الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ،2006-2007 ،ص 119.

مع أي موظف داخل البنك أثناء تنفيذ مهام التدقيق، كذلك يجب أن تشير الوثيقة إلى الأمور التي تقدم فيها إدارة التدقيق الاستشارات وشروطها.

د- النزاهة:

يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالموضوعية والنزاهة ويستمد ذلك ويستمد ذلك من خلال موقعه في البنك، ومن الأمثلة على الموضوعية تجنب تعارض المصالح بين المدقق والبنك، والدوران المستمر لأعمال موظفي المراجعة الداخلية، عدم قيام المراجع بتدقيق نشاط كان يتم تأديته من خلاله قبل مرور سنة على الأقل من نقلة إلى إدارة التدقيق وعدم قيام موظفي إدارة التدقيق بأية أعمال تنفيذيه داخل البنك.

هـ- الكفاءة المهنية:

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين عنصراً جوهرياً في تأديتهم مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك، وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.[1]

و- نطاق أنشطة المراجعة:

يجب أن يخضع كل نشاط أو وحده في البنك للتدقيق الداخلي سواء فروع أو دوائر أو شركات تابعة وكذلك يجب أن يشمل نطاق عمل المراجعة الجوانب الرئيسية التالية:

- اختبار وتقييَم مدى كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية؛
- مراجعة كفاءة واختبار عمليات ووظائف وإجراءات إدارة المخاطر ومدى تطبيقها وأساليب تقييم المخاطر؛
- مراجعة أنظمة المعلومات المالية والإدارية بما فيها أنظمة المعلومات الإلكترونية وخدمات البنك الإلكترونية، ومراجعة مدى دقة وسلامة السجلات المحاسبية والتقارير المالية ومراجعة إجراءات حماية الأصول ومدى فعاليتها ومراجعة الأسس المتبعة من قبل البنك في تقييَم رأس ماله وعلاقته بالمخاطر المحتملة؛

[1] المرجع نفسه، ص ص 120،119 .

- تقييَم مدى كفاءة وفاعلية العمليات ومراجعة الأنظمة التي تم استحداثها والتأكد من توافقها مع الأنظمة والقوانين والأدلة والإجراءات والسياسات وكذلك اختبار التقارير الدورية في الوقت المناسب وتقرير مدى الاعتماد عليها والقيام بالتحقيقات الخاصـة.

والمراجعة الداخلية والرقابة التي تتولاها أجهزة خاصة في البنك نفسه تكون تابعه لإدارته العليا. ولها صلاحية الإشراف والرقابة على جميع أنشطة البنك "وتسمى بأجهزة التفتيش والتدقيق الداخلي وتمارس أعمالها بأساليب متعددة، ومن أهمها الجرد والتدقيق المادي المفاجئ لموجودات البنك النقدية والأخرى"[1]

2- مقومات التدقيق الداخلي في البنوك

تتمثل مقومات التدقيق الداخلي فيما يلي: [2]

أ- قسم مستقل للتدقيق

يجب تواجد إدارة عامة للتدقيق تقوم بتدقيق جميع أعمال إدارات البنك تتبع في الهيكل الوظيفي للبنك لعضو مجلس الإدارة حيث تقدم له تقرير عن سير العمل وانتظامه في الإدارات المختلفة والمقترحات التي تهدف إلى تحقيق مصالح العمل.

كما يجب تواجد أقسام للمراجعة الداخلية في الفروع تتبع في الهيكل الوظيفي للمدير العام وتتبع من الناحية الفنية الإدارة العامة للتفتيش. ويكون على رئيس قسم المراجعة الداخلية تنظيم القسم ووضع الهيكل التنظيمي له .

ب- أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي

يجب تزويد أقسام التدقيق الداخلي بالبنوك بأفراد من ذوي الكفاءة والخبرة في أعمال البنك وسوف نعرض الشروط الواجب توافرها في أفراد قسم التدقيق الداخلي كما يلي:

- شروط علمية:

- أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي؛
- أن يكون من ذوي الخبرة ومؤهل في أعمال البنك وبالأخص في الأقسام التي سيقوم بمراجعة العمل فيها؛
- التدريب العملي المستمر؛

[1] المرجع نفسه، ص120.

[2] ثناء علي القباني، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في** البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر ،2006 ، ص ص 184 ،191 .

- ان يكون المدقق لديه معرفة أساسية بنظم الحاسوب ومكوناته ووظائفه وإمكانيات التشغيل؛
- أن يتفهم المدقق كيف تؤثر المعالجة الإلكترونية للبيانات على دراسة وتقييم نظم الضبط الداخلي؛
- المعرفة الكافية في كيفية معالجة البيانات إلكترونيا؛
- الإلمام بأساليب التدقيق الداخلي في ظل إستخدام بيئة التشغيل الإلكتروني.

- شروط مهنية:

- أن يؤدي عمله بموضوعية؛
- يجب بذل العناية المهنية المعقولة أثناء القيام بعمله حيث يجب أن يكون المدقق الداخلي على وعي بإحتمالات الأخطاء والسهو؛
- أن يلتزم بأداب وسلوك مهنة التدقيق؛
- يجب أن يساعد على تصحيح الأخطاء؛
- يجب أن يتمتع عمله بالسرية وعدم إفشاء أسرار العمل.

- نظام جيد للمراقبة الداخلية

إن نطاق عمل التدقيق الداخلي يشمل فحص وتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك ومدى كفاءة أداء المهام المحددة ويتم ذلك من خلال:

- دراسة مدى صحة المعلومات المالية والتشغيلية وإمكانية الوثوق بها وكذلك دراسة وتقييم الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وعرض هذه المعلومات؛
- الإلتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد؛
- تقييم طرق حماية الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول؛
- التأكد من مدى إقتصادية وفعالية إستخدام الموارد؛
- مراجعة العمليات للتأكد مما إذا كانت النتائج المحققة متمشية مع الأهداف الموضوعة.

- نظام جيد للتقارير

تتميز التقارير الجيدة بخصائص أربع هم: [1]

- المنفعة؛
- الشكل الملائم؛

[1] المرجع نفسه، ص 194.

- ان يكون محدد الهوية؛
- الثبات.

المطلب الثاني: أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك

يقوم مدير دائرة التدقيق بوضع الخطط المناسبة للقيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتق دائرته، ثم ترفع هذه الخطة إلى المدير العام للبنك لإعتمادها مع إمكانية إضافة بعض التعديلات على الخطة قبل إعتمادها.

وعلى العموم تتناول خطة التدقيق السنوية لدائرة التدقيق الداخلي الأمور التالية:

أولا: التدقيق المادي

ويشمل التدقيق المادي الجرد والفحص المفاجئ عدت مرات في السنة وفي أوقات مختلفةحيث يتناول التدقيق المادي مايلي: [1]

- الأوراق النقدية، والمسكوكات الموجودة بعهدة أمناء الصناديق والسلف والغرف المحصنة للمركز والفروع سواء منها بالعملة الوطنية أو الأجنبية؛
- محفظة الأوراق المالية؛
- الضمانات العينية المقدمة للبنك؛
- الوثائق المستندية الواردة العائدة للإعتمادات المستندية ووثائق الشحن الواردة برسم التحصيل؛
- الأثاث والمفروشات وموجودات المستودعات من اللوازم وأدوات مكتبية؛
- أية أموال أخرى تقتضي الضرورة جردها والتحقق من وجودها.

ثانيا: التدقيق المحاسبي

يشمل التدقيق المحاسبي التأكد من دقة وصحة القيود والمستندات المالية والوثائق الثبوتية المعززة لهاو كذلك تدقيق السجلات والمفكرات والقوائم والبيانات الدورية وغير الدورية ويتناول التدقيق المحاسبي بصورة خاصة الأمور التالية: [2]

- تدقيق نسبة معينة من القيود والجداول المحاسبية الصادرة عن مختلف الأقسام؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 162.
[2] المرجع نفسه، ص ص163،164.

- التأكد من أن حسابات العملاء تسمح بتنفيذ العمليات اليومية الجارية بشأنها؛
- التأكد من أن المستندات والوثائق والقيود والجداول المحاسبية تحمل تواقيع الموظفين المسؤولين عن العمليات المالية حسب الأصول؛
- التأكد من نجاز الأعمال القيدية والحسابية في أوقاتها وبدون تأخير؛
- تدقيق السجلات المحاسبية بصورة دورية بغية التأكد من صحة ودقة ترحيل القيود وذلك بمطابقة العمليات المثبتة في السجلات مع مستندات القيود المحاسبية؛
- فحص حسابات البنك مع مراسليه في الخارج؛
- متابعة تحصيل القيم والمول العائدة للبنك في تاريخ إستحقاقها؛
- تدقيق العمليات المصرفية المتعلقة بحسابات العملاء بالعملة المحلية والأجنبية؛
- تدقيق الحوالات الصادرة والواردة والتحقق من أسباب عدم التنفيذ إذا وجدت؛
- تدقيق الإعتمادات المستندية الصادرة والواردة والتأكد من تطبيق التعليمات والشروط الخاصة بها؛
- تدقيق التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء ومتابعة تسديدها وفق شروط منحها؛
- تدقيق محفظة الأوراق المالية والسجلات الخاصة بها؛
- تدقيق الميزانية الشهرية والبيانات والكشوفات والتأكد من أنها تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنك؛
- تدقيق الميزانية العامة قبل إحالتها للمدققين الخارجيين.

ثالثا: تدقيق النفقات والواردات

تشمل كذلك خطة التدقيق السنوي في البنك كذلك تدقيق النفقات والواردات المتعلقة بالمركز الرئيسي للبنك والفروع وذلك على النحو التالي: [1]

1- تدقيق النفقات الإدارية والتأسيسية التالية:

- الرواتب والتعويضات؛
- نفقات السفر والإنتقال؛
- الإيجارات؛
- التأمين؛
- اللوازم والمطبوعات والإشتراكات في الصحف والمجلات؛

[1] المرجع نفسه، ص ص 165،166 .

- إصلاح وصيانة الموجودات؛
- النفقات المختلفة.

2- تدقيق أوامر دفع السلف أو رد الأمانات أو الإقتطاعات الجارية قبل تأديتها.

3- تدقيق نسبة من نفقات الإستثمار التالية:

- الفوائد المدفوعة؛
- العمولات المدفوعة؛
- فروق عمليات العملات الأجنبية؛
- نفقات الأموال الخاصة بالبنك.

4- تدقيق واردات البنك الإدارية والإستثمارية:

- الغرامات النقدية المفروضة بموجب القوانين والأنظمة؛
- الفوائد المقبوضة؛
- أرباح عمليات العملات الأجنبية؛
- إيرادات محفظة الأوراق المالية وايردات الأموال الخاصة بالبنك.

المطلب الثالث: مهام وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

تتكون مهام وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك من:

أولا: مهام التدقيق الداخلي في البنوك

تتمثل مهام التدقيق الداخلي في: [1]

- بتقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب إهتمام البنك؛
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطر العالية؛
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق؛
- إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا للبنك؛
- القيام بمهمات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص المشاكل التي تتطلب مزيدا من التحقيق؛

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، غزة ،فلسطين ،2011 ،ص ص23،24.

- حل المشكلات في بدايتها قبل أن تتفاقم.

ثانيا: إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

تتمثل إجراءات التدقيق الداخلي لدى البنوك في: [1]

- يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد إجراءات عمل أو برنامج للتدقيق الداخلي بحيث تصف اهداف وخطة عمل التدقيق على أن تكون هذه الإجراءات مرنة نسبيا بحيث تكون عملية تبنيها وإنجازها منسجمة مع المخاطر التي تم تحديدها؛
- يجب توثيق كافة إجراءات التدقيق ضمن أوراق العمل على أن تعكس كافة الإختبارات والتقييمات التي تمت على الأنشطة؛
- إصدار تقرير التدقيق الداخلي المكتوب بأسرع وقت ممكن بعد مناقشته مع الإدارات التي تم التدقيق عليها لأخذ ردودها على الملاحظات، على أن يتم رفع تقرير ملخص بالملاحظات والنتائج للجنة المراجعة والتدقيق؛
- يجب أن يحتوي التقرير مجال وغرض التدقيق وان يتضمن ما يتم التوصل إليه من ملاحظات وتوصيات من دائرة التدقيق وإجابات الدوائر التي تم تدقيق أعمالها؛
- يجب أن تحتفظ دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهام التي تم إنجازها والتقارير التي تم إصدارها.
- مناقشة تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري مع لجنة المراجعة والتدقيق.

[1] المرجع نفسه، ص 29.

المبحث الثالث: آلية عمل التدقيق في الأنظمة المعلوماتية ودورها في تسيير البنوك التجارية

يشهد التدقيق تطورا مهما تسايرا مع توفر أنظمة الإعلام الآلي المعتمدة بها والتقنيات الحديثة التي سهلت مهنة التدقيق وعززت أهدافها، وفي ظل بيئة المعالجة الالكترونية للبيانات والتي أصبحت تعتمدها كل البنوك التجارية فإن المراجعة الالكترونية اصبحت حتمية في ظل هذه البيئة.

المطلب الأول: التدقيق حول الحاسوب

في هذا المطلب سنتعرض لكل من تعريف التدقيق حول الحاسوب وكذلك الشروط الواجب توفرها عند القيام بهذا التدقيق وأخيرا المزايا والعيوب.

أولا: تعريف التدقيق حول الحاسوب

عرفه جمال عادل الشرايري بانه عبارة عن "عملية فحص صحة المخرجات (البيانات والوثائق) بالنسبة للمدخلات دون الدخول في تفاصيل عملية ويستخدم هذا الأسلوب في حالة نظم التشغيل الالكترونية البسيطة، حيث يقوم المراجع بفحص المدخلات للوصول الى المخرجات يدويا، ثم يقارنها بمخرجات نظام الحاسوب للبيانات، ويتأكد من صحة ودقة المدخلات والمخرجات التي يوفرها نظام المعلومات". [1]

كما عرفه زياد عبد الحليم الذيبة بأنه "تتبع مسار التدقيق حتى نقطة دخول البيانات في الحاسب الآلي مع إعادة متابعتها عند نقطة خروجها من أجهزة الحاسب على شكل تقارير مطبوعة أو صورة إلكترونية مقروءة ".[2]

حيث تقوم عملية المراجعة حول الحاسوب من خلال: [3]

- مراجعة المستندات الأصلي؛
- التحقق من خطوات إعداد المدخلات وفي صحة إدخال البيانات بالشكل الملائم؛
- التحقق من مخرجات الحاسوب، حيث يقوم المراجع بمطابقة مخرجات الحاسوب مع نتائج العمليات الحسابية اليدوية لنفس مداخلات البيانات كاختبار لصحة معالجة البيانات الكترونيا؛
- مراجعة وفحص ومقارنة محتويات الملف الرئيسي قبل وبعد تحديثه للتأكد من صحة تحديث ما يحتوي من بيانات / معلومات.

---

[1] جمال عادل الشرايري، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] زياد عبد الحليم الذيبة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[3] سردوك فاتح، **دراسة اثر استخدام الحاسوب والإجراءات التحليلية على مراجعة الحسابات**، المؤتمر الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة ،الجزائر ،يومي 27-28جانفي 2009 ،ص11.

ثانيا: الشروط الواجب توفرها عند التدقيق حول الحاسوب

تتمثل الشروط الواجب توفرها عند التدقيق حول الحاسوب فيما يلي: [1]

- أن يتم الإحتفاظ بالمستندات الأصلية لمدة كافية. هذا وبالنسبة للمستندات التي تنشأ داخل المشروع يجب أن لا تكون بلغة الآلة؛
- أن يتم ترتيب وحفظ المستندات بصورة سليمة تمكن المدقق من إيجاد المستندات التي يرى ضرورة الحصول عليها للقيام بعملية التدقيق؛
- أن تكون المخرجات مفصلة بدرجة كافية تمكن المدقق من تتبع عملية معينة من بدايتها إلى نهايتها.

ثالثا: مزايا وعيوب التدقيق حول الحاسوب

تتمثل مزايا وعيوب التدقيق حول الحاسوب فيما يلي:

1- مزايا التدقيق حول الحاسوب

وأهم مزايا التدقيق حول الحاسوب مايلي:

- بساطة وسهولة ووضوح خطواته، وذلك لانه يقتصر على تدقيق المدخلات والمخرجات؛
- انخفاض تكلفة أدائه؛
- أنه يعتمد على تدقيق البيانات الفعلية واستخدام أجهزة الحاسوب الموجودة بالمنشاة؛
- يتطلب من المدقق قليل من المهارات والتدريب على عمليات الحاسوب، كما انه يتطلب مساعدة قليلة من موظفي الحسابات وإدارة تشغيل البيانات؛
- عدم حاجته للخبرات والمهارات المتخصصة في الأنظمة الحاسوبية وعدم الاعتماد على بيانات افتراضية في عملية التدقيق؛
- يمكن أدائها بالكامل باستخدام أجهزة الكمبيوتر الموجودة بالمؤسسة.

2- عيوب التدقيق حول الحاسوب

أما عيوب التدقيق حول الحاسوب فهي:

- عدم القيام بالاختبارات الكافية من قبل المدقق؛

[1] إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سبق ذكرة، ص 217.

- تجاهل وسائل الرقابة على معالجة البيانات المصممة لاختبار بعض الحالات كمشكلة فصل موظف من المنشاة ولم يستبعد ملفه الرئيسي؛ [1]
- أنها لا تستخدم الكمبيوتر الذي يعتبر أداة فعالة في إجراء الإختبارات ومعالجة البيانات؛
- لا يمكن من خلالها إجراء مراجعة شاملة واسعة النطاق، حيث بتم الإقتصار على نسبة صغيرة من الكم الكبير من العمليات التي تم مراجعتها إلكترونيا.[2]

المطلب الثاني: التدقيق من خلال الحاسوب

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف وأساليب التدقيق من خلال الحاسوب ثم نتعرف إلى مزايا وعيوب هذا التدقيق.

أولا: تعريف التدقيق من خلال الحاسوب

عرف زياد عبد الحليم الذيبة التدقيق من خلال الحاسوب بأنه "عملية تتبع المدقق من خلال الحاسوب الآلي في مرحلة عمليات الحسب الداخلة لمعالجة البيانات والتحقق من صحة أدائها".[3]

وأيضا عرفه جمال عادل الشرايري بأنه عملية " قيام المراجع بالتحقق من توافر قواعد الرقابة في النظام المعتمد على الحاسب، ووفقا لهذا الأسلوب يقوم المراجع بالتأكد من سلامة المدخلات إلى الحاسب، ثم التأكد من سلامة التشغيل الداخلي، بهدف التأكد من الحصول على المخرجات المطلوب الحصول عليها، ويحتاج هذا النوع من معرفة جيدة لنظام التشغيل والمعدات المستخدمة وبعض الخبرة الفنية في تطوير الأنظمة.[4]

ثانيا: أساليب التدقيق من خلال الحاسوب

وتوجد عدة أساليب يلجأ إليها المدقق لتنفيد اختبارات التدقيق أهمها:

1-أسلوب مجموعة الحالات الاختبارية:

هو عبارة عن مجموعة من العمليات الاختبارية التي يقوم المراجع باعدادها لبيان الى أي مدى تستطيع الحالات الاستثنائية ان تتخطى عمليات معالجة وتشغيل البيانات الكترونيا، وذلك تحت الظروف العادية للتشغيل حيث يتم استخدام نفس البرامج الذي تستخدم في معالجة البيانات الحقيقية للعملية محل الفحص.

---

[1] احمد علي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية** ، دار صفاء للنسر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009 ، ص ص171،170.

[2] زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

[3] المرجع نفسه، ص 49.

[4] جمال عادل الشرايري، **سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنلوجيا المعلومات في البنوك الأردنية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31،العدد الاول، جامعة تشرين، الاردن، 2009، ص09.

ويستكمل المراجع فحصه عن طريق مقارنة النتائج التي حصل عليها من معالجة بيانات الحالات الاختبارية الكترونيا مع مجموعة الإجابات السابق اعدادها يدويا في ورقة عمل المراجع.

مايميز هذا الأسلوب انه بسيط نسبيا، سريع، اقتصادي ولكن ما يعيبه ان عدد العمليات يجب ان يكون محدود لتقليل المجهود وتبسيط عملية التقييم.[1]

والشكل الاتي يوضح كيفية اجراء اختبار مجموعة الحالات الاختبارية:

الشكل (05): كيفية إجراء إختبار مجموعة الحالات الإختبارية

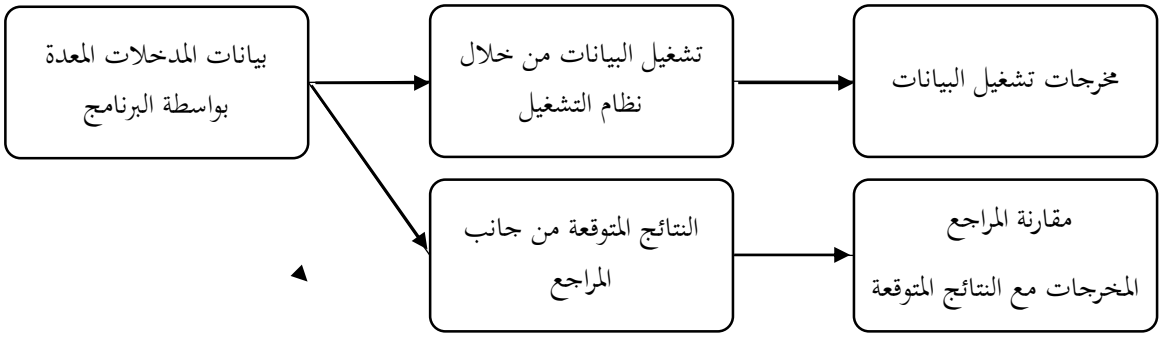

المصدر: ثناء علي القبائي، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 182.

2-أسلوب تدقيق برامج الحاسب الالكتروني:

يظل استخدام مجموعة الحالات الاختبارية في المراجعة مرهونا على مدى سلامة وصحة برامج التشغيل المستخدمة، حيث يمكن لمعدي ومستخدمي برامج التحايل على استخدام بيانات الحالات الاختبارية وذلك عن طريق استبدال البرامج الغير صحيحة والجاري استخدامها بالبرامج الصحيحة والمعتمدة عندما يطلب المراجع البرامج لعمل اختبار المراجعة للتحقق من سلامة وصحة معالجة وتشغيل البيانات. ويجب ملاحظة انه لا يوجد اختبار ما يضمن سلامة وصحة البرامج المستخدمة بصورة مؤكدة.

ففي المنشأت الكبرى يتم استخدام نماذج خاصة لاعتماد عمل أي تعديل في البرامج المستخدمة، او اعداد برامج جديدة، يحدد اسم الشخص القائم بعملية التعديل او الاعداد وتوقيع المسؤول عن اعتماد البرامج النهائية

[1] ثناء علي القبائي، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص181،182.

وذلك لتحديد من المسؤول عن تعديل البرامج ومن ثم إمكانية المحاسبة والمسائلة عن حدوث مشاكل في هذه العمليات ومن هنا يجب على المراجع عند اجراء الفحص التركيز على:

– التأكد من اعتماد كل من معدي البرامج ومستخدمي نظم الكومبيوتر نموذج مواصفات البرامج، والذي يعد بمثابة تصريحا بإعداد البرامج او تعديلها؛

– مقارنة التعديلات في البرامج مع البرامج الجاري استخدامها في معالجة البيانات الموجودة في برامج الكمبيوتر؛

– التأكد من مطابقة مستندات توثيق البرامج لمستندات اعداد وتعديل البرامج؛

– مراجعة وظائف المسؤول من مكتبة الكومبيوتر وخاصة المتعلقة بمستندات توثيق طلبات تعديل البرامج؛

–اختبار المجاميع للتحقق والتأكد من صحة وسلامة البرامج المستخدمة.[1]

3-أسلوب الاختبارات المتكاملة:

يتم تطبيق هذا النظام عن طريق قيام المدقق بخلق وحدة اقتصادية صورية في ملفات العميل الفعلية، ثم يقوم بتشغيل بعض البيانات الصورية لهذه الوحدة كجزء عمليات تشغيل البيانات العميل الفعلية. وهنا المدقق يعرف مقدما تأثير العمليات الصورية التي قام بتشغيلها، فيمكنه أن يتأكد مما إذا كانت نتائج العمليات الصورية تتفق مع النتائج المتوقعة.

أن تطابق نتائج العمليات الصورية مع النتائج المتوقعة لها يؤكد أن البرامج تعمل طبقا لما هو مقرر لها. لكن يجب على المدقق أن يقوم بتعديل البرامج ليتجاهل جميع العمليات والحسابات الصورية عند إعداد القوائم المالية، أو ان يستخدم مبالغ صغيرة لا تؤثر في بيانات القوائم المالية حتى ولو لم يتم إزالة اثر هذه العمليات الصورية.

تتماشى هذه الطريقة مع مفهوم التدقيق المستمر، حيث ان العمليات الصورية يتم تشغيلها ومطابقتها باستمرار خلال الفترة الخاضعة للتدقيق، ذلك بالإضافة الى ان العمليات الصورية يتم تشغيلها مع العمليات الفعلية. وتقل فاعلية هذه الطريقة بدرجة كبيرة اذا علم معدو البيانات ومشغلو الجهاز ان هذه العمليات هي عمليات صورية قام المدقق بتشغيلها لغرض القيام بخطوات التدقيق.[2]

[1] المرجع نفسه، ص ص 182،184.

[2] حسين يوسف القاضي، حسين احمد دحدوح، **تدقيق الإجراءات المحاسبية**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2000، ص ص 50،51.

4-أسلوب المحاكاة المتوازية:

ينطوي أسلوب المحاكاة المتوازية على استخدام مجموعتان من نفس البرامج، مجموعته الأولى توجد ضمن التشغيل اليومي (الاصلية) والمجموعة الثانية (برامج المحاكاة) توجد مع المراجع الذي يقوم بعمل نفس التعديل او التحديث في مجموعته مثل ما يتم في مجموعة برامج التشغيل اليومي، ثم اجراء مقارنة بين النتائج المتولدة من تشغيل كلا من البرامج الاصلية وبرامج المحاكاة، وتحديد ما اذا كان هناك اختلاف وفحصه وتحديد أسبابه ان وجد بعد كل تشغيل. هذا الأسلوب يتطلب ان يكون لدى المراجع الخبرة الكافية واللازمة لاعداد برنامج المحاكاة، وان لا يقوم مخططي البرامج الاصلية باعداد هذه البرامج.

أ-ممبزات أسلوب المحاكاة المتوازية

ما يميز هذا الأسلوب مايلي:

- انه لا يتطلب إعداد أي بيانات اختبارية أو إعاقة نظام التشغيل الفعلي؛
- يستطيع المراجع إجراء اختباراته مستقلا؛
- يعتبر من أفضل الأساليب في اكتشاف التعديلات غير المصرح بها في البرامج.

ب-عيوب أسلوب المحاكاة المتوازية

لكن يعاب على هذا الأسلوب ما يلي:

- حاجة المدقق الى تعديل برامج المحاكاة مع كل تعديل يلحق بالبرامج الاصلية مما قد يترتب عليه بذل جهد وتكلفة إضافية مع كل تعديل؛
- توخي الحذر للتحقق من ان البيانات المختارة للمحاكاة تكون ممثلة للعمليات الفعلية؛
- من الممكن ان تكون البرامج الاصلية نؤدي عمليات اكبر من قدرة برامج المحاكاة.[1]

ثالثا: مزايا وعيوب التدقيق من خلال الحاسوب

تتمثل مزايا وعيوب التدقيق حول الحاسوب فيما يلي :[2]

1- مزايا التدقيق من خلال الحاسوب :

إن التدقيق من خلال الحاسوب له العديد من المزايا أهمها:

- يمكن المدقق من اختبار وسائل الرقابة على الحاسب الالكتروني؛

[1] ثناء علي القبائي، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، مرجع سبق ذكره، ص ص192،190.

[2] **أحمد** علي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص175،176.

- يمكن المدقق من اختبار برامج الحاسوب؛
- إلمام المدقق بمواطن الضعف والقوة في النظام الالكتروني المتبع في المنشاة محل الفحص وبالتالي تقديم توصياته بالتحسين والتطوير؛
- يمكن المدقق من تقديم خدمة افضل لعملائه او لمنشاته اذا كان مدققا داخليا.

2- عيوب التدقيق من خلال الحاسوب:

أما عيوب التدقيق من خلال الحاسوب فتتمثل في ما يلي:

- يتطلب جهدا كبيرا من موظفي قسمي معالجة البيانات والمحاسبة؛
- يتطلب إلمام المدقق بمهارات ودراية كافية بعمليات الحاسوب؛
- محدودية نطاق المعلومات الالكترونية عند الفحص حيث ان الفحص لا يتضمن كل الحالات المحتمل حدوثها عند معالجة البيانات.

المطلب الثالث: التدقيق باستخدام الحاسوب

سنقوم في هذا المطلب بإعطاء تعريف التدقيق بإستخدام الحاسوب ومن ثم التطرق إلى البرامج الخاصة بهذا النوع من التدقيق وأخيرا مزاياه وعيوبه.

أولا:تعريف التدقيق بإستخدام الحاسوب

عرف التدقيق بإستخدام الحاسوب بأنه "إستخدام الحاسوب وبرامجه كوسيلة في عملية التدقيق بهدف اجراء اختبارات موضوعية بواسطته وبرامجه، ويستخدم عندما تكون أنظمة التطبيقات كثيرة المدخلات والمخرجات او تكون عملية الفحص والاختبار المباشرة للمدخلات والمخرجات صعبة".

ثانيا: برامج التدقيق بإستخدام الحاسوب

1-برامج التدقيق العامة:

تتم المراجعة باستخدام برامج المراجعة العامة وهي "مجموعة برامج جاهزة قادرة على أداء بعض عمليات التشغيل التي تفيد المحاسبين القانونيين في تنفيذ خطوات المراجعة"، والتي تم تطويرها لتعاظم الفوائد الناتجة عن تطبيقاتها في الكثير من اختبارات عملية التدقيق.

- تسهل على المراجع التعامل مع كميات متنوعة وضخمة من بيانات ملفات العميل للتحقق من صحتها ودقتها والتقليل من الاعتماد على مساعدة العاملين في إدارة الحاسوب عند القيام بالاختبارات المختلفة.

-وتتميز بقدرتها على تحسين نوعية خطوات المراجعة وذلك من خلال فحص السجلات واختبار العمليات الحسابية والتحليلية ومقارنة بيانات الملفات المختلفة، واختبار العينات وطباعتها وتحليلها وإعادة تشكيل البيانات وتجميعها وتحليلها.[1]

2- أنواع برامج التدقيق:

وردت أنواع برامج التدقيق في البيان رقم 1009 الفقرة 05 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين حيث ينص المعيار على ان تتكون برمجية التدقيق من برامج الحاسوب المستخدمة من قبل المدقق كجزء من إجراءات تدقيقه لمعالجة بيانات ذات أهمية تدقيقية وقد تتضمن برامج الرزم والبرامج المكتوبة لغرض والبرامج النفعية. وبغض النظر عن مصدر البرامج يجب على المدقق ان يثبت من صختها لأغراض التدقيق قبل استعمالها ونعرفها كمايلي:

أ- برامج الرزم:

وهي برامج الحاسوب العامة لاجراء وظائف معالجة البيانات والتي تتضمن قراءة ملفات الحاسوب واختيار العمليات وإنجاز الاحتسابات وخلق ملفات البيانات وطبع التقارير بالشكل المحدد من قبل المدقق

ب-البرامج المكتوبة لغرض:

هذه البرامج يتم اعدادها من قبل المدقق او المنشاة او من قبل مدقق خارجي مكلف من قبل المدقق وهي برامج حاسوب مكلفة بالتدقيق في ظروف خاصة. ويتطلب اعداد برامج المراجعة الخاصة[2]مايلي:

-أهداف مهمة المراجعة واجراءاتها؛

- إعداد تفاصيل عملية المراجعة؛

- إعداد خريطة تدفق المدخلات ومعالجة البيانات والمخرجات؛

- إختبار البرنامج وتأكد خلوه من الأخطاء؛[3]

ج- برامج نفعية:

تستعمل من قبل المنشئة لاجراء وظائف معالجة البيانات المشتركة، مثل التصنيف وخلق وطبع الملفات وهذه البرامج قد لا تعد لأغراض التدقيق، فهي تحتوي على خصائص كسجل العد الالي والمجاميع الرقمية. [4]

[1]جمال عادل الشرايري، مرجع سبق ذكره ، ص09.

[2]Hand Book of International Auditing, IFAC, loc.cit, page 767,768.

[3]زياد عبد الحليم الذبية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

[4] Hand Book of International Auditing, IFAC, loc.cit, page 770.

ثالثا: مزايا وعيوب أسلوب التدقيق باستخدام الحاسوب

تتمثل مزايا وعيوب التدقيق بإستخدام الحاسوب:

1- مزايا التدقيق بإستخدام الحاسوب

تكمن مميزات برامج التدقيق الإلكتروني في:

- التحقق من صحة الإجراءات الحسابية بسرعة وبدقة عالية وبتكلفة اقل عن التدقيق اليدوي؛
- تبويب البيانات واختيار العينات مباشرة من السجلات؛
- القدرة على القراءة والطباعة لتقارير واوراق المراجعة؛
- القدرة على تنفيذ العمليات المنطقية؛
- اعداد كشوف عينات المراجع ونتائج إجراءات المراجعة وتضمينها في أوراق المراجعة؛[1]
- تعالج البيانات وتصدر نتائجها في فترات محدودة؛
- الثبات في طريقة معالجة العمليات؛
- سهولة اصدار النتائج؛
- دمج الوظائف والمهام.

2- عيوب التدقيق بإستخدام الحاسوب

تتمثل عيوب التدقيق بإستخدام الحاسوب فيما يلي:

- عدم توافر الكفاءة والمهارة من قبل المدقق وهذا ينعكس على نتيجة التدقيق النهائي والمتمثلة في براي المدقق ؛
- نقص العنصر البشري الكفء خاصة ان استخدام البرامج يؤدي الى زيادة الأخطاء المنتظمة، وصعوبة إيجاد الأخطاء.[2]

[1] زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] كردودي سهام ،مرجع سبق ذكره ،ص 114.

خلاصة الفصل

إنطلاقا مما سبق ذكره من معلومات حول البنوك التجارية، يمكن إستنتاج أن البنوك التجارية تعتبر مؤسسات جوهرية تلعب دور الوسيط في نقل الاموال من اصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، من خلال قيامها بوظيفتها الأساسية في قبول الودائع ومنح القروض. وبتزايد العمليات البنكية أصبح التدقيق الداخلي في البنوك التجارية أمرا ضروريا، حيث انه يعمل على تحسين أعمال البنك ويساعده على تحقيق اهدافه عبر أسلوب منظم.

من خلال تطور الأنظمة المعلوماتية أصبح الإعتماد على التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية أمرا حتميا، حيث يستخدم المدقق تقنيات باستخدام الحاسوب لها تأثيرات مختلفة في مقدرتها التعرف على الأخطاء المحتملة.

ففي هذه الدراسة تبين أن التدقيق الإلكتروني يمكن تطبيقه على نحو فعال لمساعدة المدقق في إكتشاف الأخطاء الجوهرية الخاصة بالبنوك التجارية، والتي تساعده على الإمتناع والوقاية من الإنحرافات ومعالجتها وأخيرا القيام بالتوصيات لتفادي الوقوع فيها مرة أخرى.

تمهيد

إستكمالا لما جاء في الفصلين السابقين سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية لتدقيق نظام المعلومات في البنوك التجارية ودورها في سيير العمليات البنكية، وهذا من خلال تناولنا لحالة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة حيث سلطنا الضوء على الإجراءات التي يعتمد عليها البنك في منح القروض والضمانات التي يمكن مراعاتها وذلك بالمقابلة مع الموظف المكلف بالدراسات ومع المسؤول عن مديرية القروض بوكالة قالمة.

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي توضيح آلية عمل التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتمية الريفية بأخذ نموذج لعمل لجنة التدقيق.

وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث كمايلي:

- **المبحث الأول**: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- **المبحث الثاني**: دراسة ملف قرض بنكي كنموذج للدراسة
- **المبحث الثالث**: آليات التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتكون هذا المبحث التقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك أهداف ومهام هذا البنك وفي الأخير الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية الرائدة في الجزائر، فقد شهد تحولات كبيرة منذ بداية نشاطه إلى يومنا هذا مما جعله يتماشى مع التطورات الحاصلة في البنوك الأجنبية، كما ينصب نشاطه على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الإقتصادية.

ثانيا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 88-105 بتاريخ 13 مارس 1982 وهو مؤسسة وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وأكمل بقانون 88-01 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988 ووضع طرق العمل واجراءات التمويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989.

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، رقم أعماله اليوم 33مليار دينار جزائري.

في بداية المشوار كان البنك مكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، وأصبحت اليوم مكونة من 31 مجموعة جهوية و350 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 10000 عامل ما بين إطار موظف.

ثالثا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمراحل عدة نوجزها فيما يلي:

1- مرحلة 1982-1990: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي؛

2- مرحلة1991-1999: تميزت هذه المرحلة بتوسع نشاط البنك ليشمل مختلف القطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، ولقد تميزت هذه المرحلة بما يلي :

1991: تم الإنخراط في نظام SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية الدولية؛

1992: تم وضع نظام SYBU يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية، إلى جانب تعميم إستخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، كذلك إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات؛

1993: الإنتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية؛

1994: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب بدر؛

1996: إدخال عملية الفحص السلكي والتي سهلت العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت المطلوب؛

1998: بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك CI B؛

3- مرحلة 2000-2005 : خلال هذه المرحلة تم دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل مختلف القطاعات الإقتصادية وخاصة الإستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال حيث تم إنجاز مشاريع عديدة أهمها :

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك بإعتماد المعايير العالمية؛

2002: تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج progiciel sybu كزبون مقدم للخدمة؛

2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير

مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، بالإضافة إلى تعميم إستخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع؛

4- المرحلة الرابعة (2006 إلى يومنا هذا): خلال هذه المرحلة قام البنك بإعادة تخصيصه في الميدان الفلاحي ومنه تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها؛

تميزت هذه المرحلة بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية في مجال تشجيع الإستثمارات وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد إقتصاد السوق، وعليه ففي إطار التدخل في التمويل الإقتصادي ضمن توجهات إقتصادية جديدة للجزائر، غير بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسته ا إذ رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في جميع الميادين وفي نفس الوقت طور مستوى أدائه وهذا مسايرة للتحولات الاقتصادية والإجتماعية وإستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين.

ثالثا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

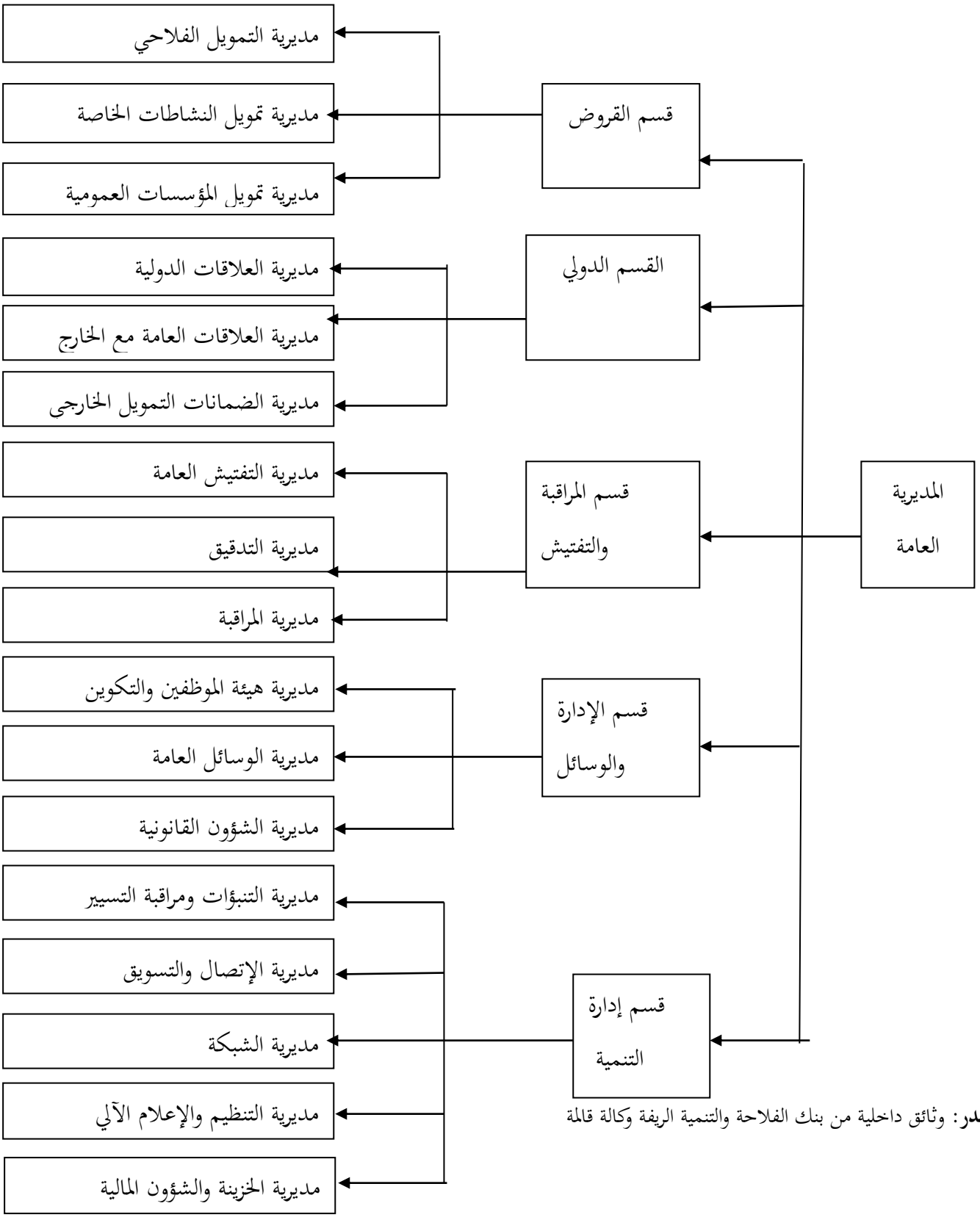

المصدر: وثائق داخلية من بنك الفلاحة والتنمية الريفة وكالة قالمة

رابعا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- مبدأ الإستغلال: يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن إستقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

2- مبدأ القرض والمخاطرة: بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة.

3- مبدأ السيولة: يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن

4- مبدأ الخزينة: ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

5- مبدأ الأمن: وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وإدخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهام واهداف وهي كما يلي:

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- المشاركة في تجميع الإدخارات؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛

- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛
- تنمية موارد وإستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار والإستثمار؛
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
- إعادة تنظيم إدارة القروض.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الإقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط إستراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، تلخصت أهم محاوره في :

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك؛
- عصرنة البنك (تقوية تنافسيته)؛
- إحترافية العاملين؛
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى؛
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

ثانيا: أهداف بنك والتنمية الريفية

يتحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لإنشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30 بالمئة من التجارة الخارجية بالجزائر، ولهذا أصبح بثقة المتعالمين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب :

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 821 بقالمة:

أولا: تقديم وكالة قالمة

نظرا لإحتياجات الزبائن في هذه المنطقة أقامت الدولة في أواخر سنة 1973 بنك في ولاية تحت إسم البنك الوطني الجزائري وكان مكلفا بتمويل عدت قطاعات إقتصادية تتمثل في القطاع الزراعي، قطاع التجارة الخارجية ، ومختلف قطاعات الإقتصاد الزراعي ، ونظرا للطبيعة الفلاحية التي تكتسيها الولاية وإعتماد سكانها على للنشاط الفلاحي وكذلك تنمية المناطق الريفية تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مارس 1982 وفقا للمرسوم 82-106 .

تقع وكالة قالمة في شارع القدس بوسط المدينة حيث تتوسط جميع المرافق العمومية وهذا بقربها أكثر من المواطن وتلبية حاجياته، وتغطي هذه الوكالة إحتياجات ولاية قالمة وولاية سوق أهراس ودوائرهم حيث تضم 09 وكالات :

ولاية قالمة: تضم 04 وكالات

- قالمة 821؛
- عين مخلوف 816؛
- واد الزناتي 819؛
- بوشقوف 820.

ولاية سوق أهراس: تضم 05 وكالات

- سوق أهراس أ 822؛
- سوق أهراس ب817؛
- مداوروش 824؛
- سدراتة 818؛
- تاورة 825 .

ثانيا: نشاطات الوكالة

تتمثل نشاطات الوكالة في نوعين أساسيين هما:

1- نشاطات التمويل

- تمويل النشاط الفلاحي؛
- تمويل المستفيدين الخواص ومختلف المساهمات الفلاحية والصناعية؛
- تمويل تعاونية الخدمات وتقديم المساعدة لكل النشاطات والمؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية.

2- النشاطات الإقتصادية

- بذل مجهودات من أجل تطوير الإقتصاد الوطني؛
- تقديم القروض وتمويل النشاطات الإقتصادية لتنمية الإقتصاد الوطني؛
- ربط العلاقات مع الدول الخارجية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالة

إن المديرية الفرعية يترأسها مدير يقوم بإعطاء توجيهات لمختلف الخلايا الموجودة تحت مسؤوليته، وبما أن تربصنا في المديرية الجهوية بقالمة فيما يلي أهم فروع هذه المديرية.

1- خلية الإعلام الآلي:

يلعب الإعلام الآلي دورا مهما في تسهيل أعمال ومهمات القائمين على تقديم الخدمات المصرفية، من جهة ومن جهة أخرى تقديم تسهيلات للزبون للإستفادة من ما هو مقدم وفي أسرع وقت ممكن وأكثر دقة ، إن هذه التكنولوجيا المتقدمة تسمح بتحقيق مردود أعلى للمصالح البنكية في أجل قصير جدا وبالتالي نظرة مستقبلية وإتخاذ قرار مناسب ، وتضم خلية الإعلام الآلي وكالات مهمتها تتمثل فيما يلي:

- تجميع المعلومات الخاصة بالعمليات المصرفية التي تقوم بها الوكالات؛
- تسعى إلى تطوير الإعلام على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- توجبه الوكالات الأخرى من الداخل وتسهيل الصعوبات التي تتلقاها الإدارة المركزية؛
- الإعلام الآلي يضم كل العمليات المصرفية.

2- الأمانة العامة

إن الأمانة العامة جزء لا يتجزأ من المديرية الفرعية فهي تعمل في شكل وسيط بين المديرية وجميع المصالح، وتقوم بتوزيع المهام الخاصة بكل مصلحة ومديرية، تتمثل مهمتها فيما يلي:

- الربط بين المديرية والمصالح؛
- تلقي البريد الوارد والصادر؛
- القيام بالعمليات الإدارية المختلفة كالطبع وإستقبال البرقيات والإشراف على المكالمات الهاتفية.

3- نيابة مديرية القروض: يرأسها نائب المدير ويشرف على تسيير 04 مصالح وهي:

أ- مصلحة القروض التجارية والفلاحية: وتتمثل في مايلي:

- تلقي ملفات القروض وكل ما يخص ذلك، والنظر في صحة الملف إذا كان كاملا أم لا؛
- دراسة القروض على مستوى الوكالة سواء قبول منح القروض أو رفضها؛
- تسجيل الملفات التي تدخل بها بين المصلحتين وإعطاؤها رقم تسلسلي.

ب- قسم الودائع: وهو الجانب للإحتفاظ بنقود العملاء سواء بصفة مؤقتة أو طويلة على سبيل الحفظ والتوظيف.

ج- نيابة مديرية المراقبة: تتكون نيابة مديرية الفرعية للرقابة من مجموعة من المراقبين ومهمتهم الخروج في زيارات ميدانية من أجل أداء مهمة الرقابة على وكالات وذلك عبر مخطط سنوي موضوع للرقابة على الوكالات.

د- خلية الشؤون القانونية: ومهمتها تتمثل في:

- متابعة الملفات الخاصة بالقروض غير المسددة؛
- في حالة وفاة الزبون تتأكد من أنه لا يملك أرصدة مدينة مع البنوك الأخرى على المستوى الوطني، وبهذا تقوم بتحديد الرصيد الذي يمنح للورثة؛
- النظر في الضمانات ومدى تطابقها مع الجانب القانوني.

هـ- نيابة المديرية للشؤون الإدارية: ويشرف عليها نائب المدير وهي تتضمن 03 مصالح وهي:

- مصلحة المستخدمين: وتتمثل مهمتها فيما يلي:
  - متابعة المستخدمين ومدى تكوينهم داخل البنك؛
  - تنظيم العلاقات بين المصالح.
- مصلحة الوسائل العامة: تشرف على عتاد البنك وتوزيعه وتجديده وإصلاحه.
- مصلحة المحاسبة: وتقوم بجمع المعلومات لهذه المصلحة وإعدادها في دفتر يومي.

و-خلية التكوين: للبنك تربصات دائمة سواء كانت على مستوى التعامل داخل البنك أو على مستوى مؤسسات التربية والتكوين.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة رقم 821

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة

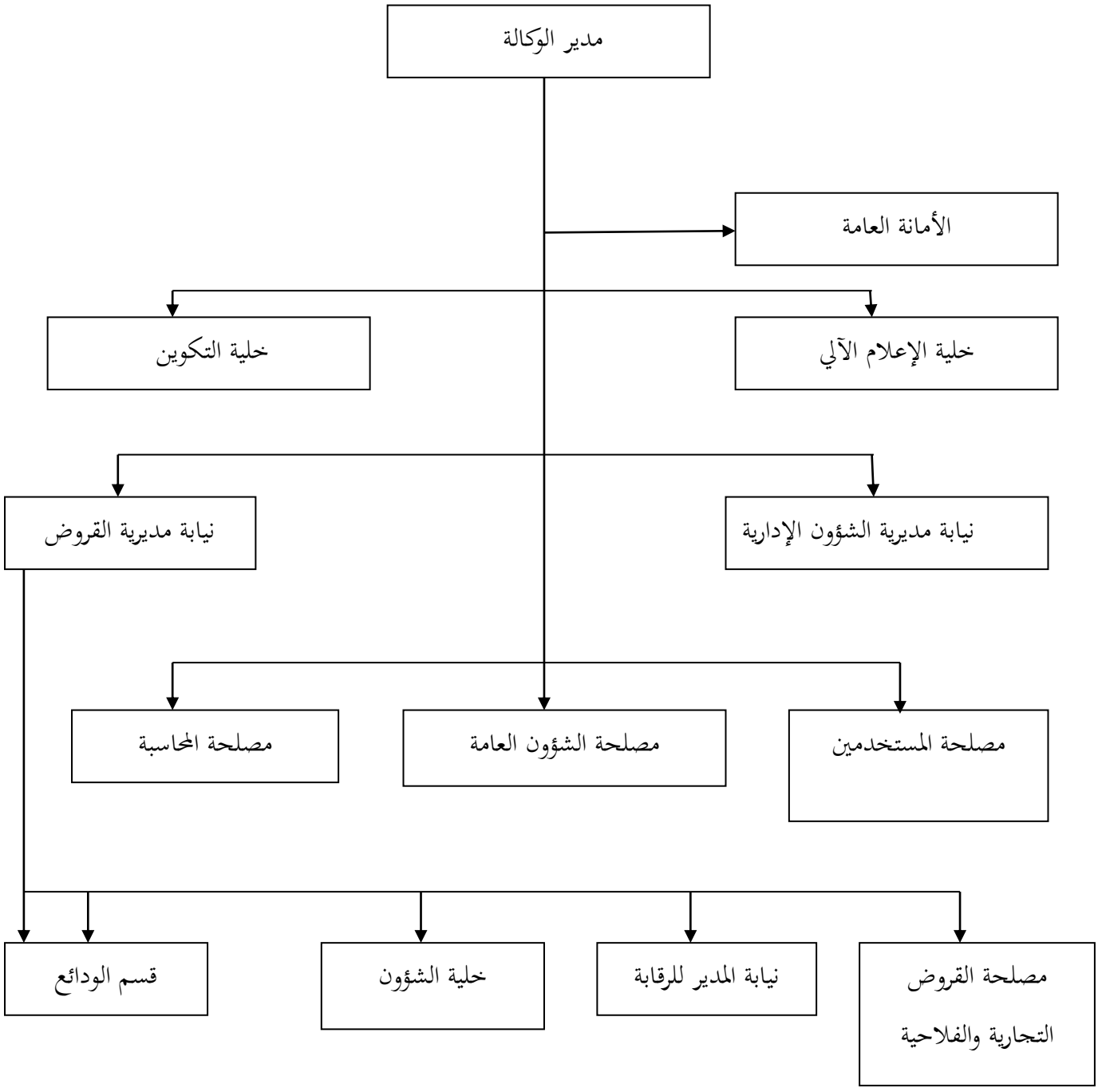

المصدر: وثائق داخلية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة

المبحث الثاني: دراسة ملف قرض بنكي كنموذج للدراسة

تعتبر مصلحة القروض جوهر النشاط البنكي لأي وكالة كانت وتهتم مصلحة القروض في وكالة قالمة بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بالقروض ومعالجتها ومتابعتها حتى بعد منح القرض من اجل التغطية والتحصيل، وقمنا بتسليط الضوء على قرض التحدي وهو نوع من القروض يمنح لفئة من المجتمع وفق شروط معينة.

المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض البنكي

أولا: شروط الاستفادة من القرض البنكي

1- الشروط العامة للقرض

وتتمثل في العناصر التالية:

أ- موضوع القرض

بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

ب- مدة القرض

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة؛
- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

ج- نسبة الفائدة المتغيرة:

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة؛
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية؛
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية، ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

د- الرسوم والعمولات:

- تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقا وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية.

هـ- كيفية استعمال القرض:

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة؛
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك وكذلك بالإمضاء على السندات لأمر؛
- إن إثبات القرض وتسديده يكون حسب الكتابات والعمليات المسجلة من طرف البنك.

و- طرق التسديد:

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة؛
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه؛
- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية؛
- عن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد؛
- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

ز- الضمانات:

- لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف والعمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك؛
- تكون مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض؛

- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا؛
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

ح- التسديد المسبق:

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا؛
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

ط- الترخيص بالخصم:

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط، من أصل وفوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات، مصاريف، ضرائب).

ي- شروط الفسخ:

في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل، فوائد ومصاريف أخرى وملحقات فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

- التصريح الخاطئ للمقترض؛
- دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية؛
- تحويل الموضوع الأصلي للقرض؛
- عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه؛
- كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض؛
- البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك؛
- عند احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

ك- مراقبة القرض

حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة والمنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بتقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورية. وايضا تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، ووثائق الحسابات والملحقات وكذا تقرير

محافظ الحسابات، مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، وما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاق فهو ملزم بما يلي:

- عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض؛
- العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء وحماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج والخدمات؛
- تأمين المعدلات المنقولة والعقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين وفي حالة حدوث كارثة كلية او جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية؛
- تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

ل- العقوبات التأخيرية:

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذه التأخير مع فوائد التأخير؛
- نسبة عقوبة التأخير الساري المفعول محددة في الشروط الخاصة.

م- العمولة والمصاريف:

- يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

ن- تسوية النزاع:

- كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

س- اختيار الموطن:

- لتنفيذ هذه الاتفاقية، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

ثانيا: الشروط الخاصة للقرض:

يحتوي كل نوع من القروض على شروط خاصة يتميز بها وهي:

- نوع القرض، المبلغ، مدة القرض؛

- نسبة العقوبة، نسبة عقوبة التأخير؛
- الضمانات والاحتياطات الحاصرة: بطاقة فلاح، اتفاقية القرض، سندات لأمر، ضمانات أخرى؛
- الضمانات والاحتياطات غير الحاصرة: التأمين المتعدد الأخطار على الكوارث.*

المطلب الثاني: تقديم نموذج لملف قرض التحدي

اولا: التعريف بقرض التحدي

قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم جزئيا موجه لتمويل المستثمرات الفلاحية وتربية الحيوانات والمستثمرات الغير مستغلة التابعة للقطاع العام أو الخاص.

1- الأشغال أو الأعمال المستهدفة بقرض التحدي

- تمويل أشغال تحضير وتهيئة وحماية الأراضي؛
- عمليات تطوير السقي الفلاحي؛
- اقتناء عوامل وسائل الإنتاج؛
- إنشاء هياكل التخزين، التحويل، التغليف وتمويل المنتوجات الفلاحية؛
- الإنتاج الحرفي؛
- حماية وتطوير الإنتاج الحيواني والنباتي.

2- المؤسسات المؤهلة للاستفادة بقرض التحدي

يمنح هذا القرض الى:

- الأشخاص الطبيعيين المعنويين الذين يقدمون دفتر أعباء مؤشر عليه من طرف الهيئات المؤهلة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالخصوص الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- أصحاب الأراضي الخاصة الغير مستغلة والمستفيدين من امتياز في إطار المجموعات الفلاحية الجديدة أو تربية الحيوانات التابعة للأملاك الخاصة والعامة الفلاحين والمربين في إطار فردي أو منظمين في إطار تعاونيات أو مجمعات منظمة قانونا؛

* انظر الملحق رقم 01

- المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة التي تتدخل في أنشطة الإنتاج الفلاحي وتمويل وتوزيع المنتوجات الفلاحية والغذائية.
- مزارع نموذجية.

3- حدود القرض

- مليون دينار (1000.000.00 دج) للهكتار للمستثمرات التي لا تتعدى مساحتها العشر هكتارات؛
- مائة مليون دينار (100.000.000.00 دج) للمستثمرات التي تتعدى مساحتها العشر هكتارات وباقي المستفيدين من قرض التحدي؛
- ما فوق هذه المبالغ بإمكان المستثمر مناقشة القرض مع البنك في إطار القروض العادية.

4- مدة القروض

- التحدي هو قرض متوسط أو طويل الأجل؛
- متوسط من 5 إلى 7 سنوات ومدة الإعفاء من 1 إلى 2 سنوات؛
- طويل الأجل من 8 إلى 15 سنوات ومدة الإعفاء من 1 إلى 5 سنوات.

5- نسبة الفائدة المدعمة

- نسبة الفائدة المدعمة كليا في 03 سنوات الأولى للقرض؛
- نسبة الفائدة 1% على عاتق المستثمر من السنة الرابعة إلى الخامسة؛
- نسبة الفائدة 3% على عاتق المستثمر من السنة السادسة إلى الثامنة؛
- نسبة الفائدة المطبقة في البنوك بعد السنة الثامنة.

6- تشكيل ملف القرض للأشخاص العاديين

- طلب قرض؛
- دفتر الأعباء مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- شهادة ميلاد؛
- عقد الملكية أو عقد امتياز (للأراضي الخاصة)؛

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- فاتورة شكلية أو تقييم تقديري كمي؛
- قرار استفادة من الدعم (في حالة ما يكون المشروع مدعم من الصناديق التابعة للدولة)؛
- رخصة بناء (لمباني الاستغلال الجديدة)؛
- اعتماد صحي (لمباني الاستغلال الموجودة)؛
- رخصة مصالح الري لإنشاء الآبار (في حالة ما تكون لازمة).

7- تشكيل ملف القرض للأشخاص المعنويين

- نسخة مصادق عليها للقانون الأساسي؛
- نسخة مصادق عليها لقرار الاعتماد بالنسبة للتعاونيات؛
- محضر اجتماع لتعيين ممثلي الشركة أو التعاونية لطلب القرض؛
- طلب قرض؛
- دفتر الأعباء مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- شهادة ميلاد؛
- عقد الملكية أو عقد امتياز (للأراضي الخاصة)؛
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- فاتورة شكلية او تقييم تقديري كمي؛
- قرار استفادة من الدعم (في حالة ما يكون المشروع مدعم من الصناديق التابعة للدولة)؛
- رخصة بناء (لمباني الاستغلال الجديدة)؛
- اعتماد صحي (لمباني الاستغلال الموجودة)؛
- رخصة مصالح الري لإنشاء الآبار (في حالة ما تكون لازمة).

ثانيا: مرحلة إيداع الملف لدى البنك

عند تقرب العميل X الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة رقم 821 طلب منه تكوين الملف التالي:

- طلب خطي موقع من العميل X؛[*]
- صورة شمسية؛
- شهادة ميلاد اصلية؛
- بطاقة إقامة؛
- بطاقة شخصية او عائلية؛
- نسخة من بطاقة الهوية (بطاقة التعريف او رخصة سياقة)؛
- نسخة من السجل التجاري؛
- مستخرج ضريبي؛
- اثبات فتح الحساب لدى الوكالة؛
- عقود الاستثمار سواء كانت (عقد ملكية، ايجار، استغلال)؛
- فواتير شكلية؛*
- دفتر الشروط؛
- ميزانية محاسبية تقديرية؛
- جدول حسابات النتائج وجدول الهيكل المالي؛ *
- جدول الاهتلاك.*
- دراسة تقنية واقتصادية يستعين فيها العميل بمكتب دراسات حيث تتضمن مايلي:
  - كل المعلومات الشخصية والمهنية للعميل (الاسم، اللقب، اسم االاب، اسم ولقب الام، العنوان، رقم الهاتف، الوظيفة الاصلية ....)؛

[*] انظر الملحق رقم 02.

* انظر الملحق رقم 03.

* انظر الملحق رقم 04.

* انظر الملحق رقم 05.

- تعريف كامل بالمشرو؛. *
- وصف الاستغلال تتضمن الصفة القانونية للأراضي محل الاستغلال، المنطقة البيئية، مساحة الأرض المستغلة، الموارد المائية المستغلة، الإنتاج الحيواني)؛*
- دراسة السوق واختيار الموقع المجال النشاط؛*
- بطاقة فنية وتقنية عن المشروع تنجز عند مكتب دراسات يشرح فيها الهدف من المشروع، ومحله ومناصب العمل التي توفرت جراء هذا المشروع.

بعد دراسة ملف القرض والتأكد من صحة جميع الوثائق تعقد وكالة الفلاحة والتنمية الريفية قالمة لجنة يحضرها المدير و3 أعضاء اخرين هم نواب المدير. حيث تقوم بتقييم الملف وإعطاء رأيها بالرفض او القبول.

وفي اطار تسيير مخاطر عدم التسديد وبعد التقرير الاولي المرسل من من لجنة القرض التابع للوكالة الى خلية القرض التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال، ومن اجل قبول طلب القرض، تم فرض ضمانات على العميل، وتاتي الضمانات كقاعدة متينة لاتخاد القرار في منح القرض.

- ضمانات اجبارية: وثيقة امر بالرهن شرعية لقطعة الأرض الموسعة للبناء؛
- تحفظات اجبارية: رخصة البناء، سلسلة وثائق بالامر، اتفاقية القرض؛
- تحفضات مكملة: شهادة جبائية وشبه جبائية، عقد الكراء، القيمة المادية الممولة.

المطلب الثالث: دراسة وتقييم ملف القرض المودع لدى البنك

يقوم البنك بدراسة الملف ويوافق عليه كما يلي:

أولا: الموافقة البنكية الأولية

عند إيداع ملف العميل لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم القيام يالمراقبة والتاكد من وجود كل الوثائق السابقة الذكر والتاكد من صحة المعطيات وتطابق الأرقام والحسابات مع الفواتير الشكلية وأيضا بعد التقصي

* انظر الملحق رقم 06.
* انظر الملحق رقم 07.
* انظر الملحق رقم 08.

على سمعة العميل في مدى انتظام وقدرته على سداد ديونه من خلال البنوك التي يتعامل معها فسمعة العميل تعمل دورا كبيرا في منحه للقرض وكذا الضمانات المقدمة وفي حالة نقص الملف يقوم البنك بارجاعه رفض التمويل نهائيا.

اما الملف الذي قمنا بدراسته فقد تمت الموافقة عليه دون وجود أي إشكال فكانت كل الأوراق والمعاملات صحيحة وقد تم تمويله.

وبعد الموافقة الأولية على المشروع يقوم المكلف بالدراسات في البنك بوضع البطاقة التقنية الخاصة بالبنك التي يظهر فيها ثمن العتاد والتأمين، والرسوم والمصاريف الابتدائية، ومن ثم يقوم البنك بالاتصال بالعميل لأخذ الموافقة على تمويل مشروعه.

ويقوم البنك ببعض الإجراءات لكي يتم تفعيل القرض هي:

- رخصة وطلب معاينة الخطر والجواب على طلب معاينة الخطر؛
- تسجيل اتفاقية القرض على مستوى مفتشية التسجيل والطوابع؛
- راس المال العامل ودفع رسوم التامين.

ثانيا: الموافقة النهائية

بعد الإنتهاء من مرحلة التفاوض وقبول منح القرض يتم اعداد مذكرة الموافقة على طلب القرض.*

ويقوم البنك باستدعاء العميل للقيام بالاجراءات اللازمة لتفعيل القرض، وعند قدوم العميل لاخذ المصادقة وتقديم حصته الواجب دفعها، يأتي مدير البنك ويقوم بمقابلة مع صاحب القرض يتم فيها الاتفاق على مبلغ القرض ونوعيته وطريقة امتلاكه وطريقة التسديد ونوعية الضمانات المقدمة، ويصبح العقد ساري المفعول وهنا يقوم البنك بإيداع مبلغ القرض في حساب العميل.

* انظر الملحق رقم 09.

المبحث الثالث: آليات التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عند القيام بعملية التدقيق على مستوى الوثائق والبرامج المعلوماتية المتوفرة في الوكالة تم التوصل الى:

المطلب الأول: تقديم وظيفة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعرف التدقيق الداخلي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه وظيفة مستقلة وموضوعية، تهدف إلى توفير قيمة مضافة وتقييم وتحسين أداء العمليات البنكية، وكذلك إعطاء الإرشادات والنصائح اللازمة؛ حيث تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من اهم الوظائف التي تقوم بمراقبة وفحص كافة العناصر الموجودة بالبنك.

اولا: أهداف التدقيق

- يساهم في تحقيق أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتوفير منهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عملية إدارة المخاطر البنكية؛
- التكيف مع ديناميكية البيئة التي ينتمي إليها التدقيق الداخلي وكذلك التغير في الهياكل، العمليات والتكنولوجية المستخدمة.

ثانيا: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

1- إستقلالية التدقيق الداخلي عن الأنشطة المدققة:

- لضمان إستقلالية التدقيق الداخلي يجب السماح لقسم التدقيق بممارسة مهامه في جميع المصالح دون ضغوطات، وكذلك إعطاء التوصيات اللازمة بكل حرية؛
- إن قسم التدقيق الداخلي ملزم بالتمتع بطابع السرية لكل المعلومات، حيث يمتثل بشكل صارم لقواعد أخلاقيات المهنة التي تحكم سير مهنة التدقيق الداخلي.

2- النزاهة:

- تعمل إدارة التدقيق الداخلي بكل موضوعية حيث يجب تجنب صراعات المصالح والأحكام المسبقة؛
- يجب أن يؤدي المراجع الداخلي عمله بنزاهة تامة تحرره من أي شبهات وتجعل من عمله محل ثقة ومصداقية للغير.

3- الكفاءة

- إن التحفيز والتدريب المستمر ينمي كفاءة المدقق الداخلي وبالتالي فعالية إدارة التدقيق الداخلي؛

- إن إدارة التدقيق الداخلي تقوم بدراسة جميع المجالات التي يعمل فيها البنك، وللمحافظة على كفاءة المدقق الداخلي تقوم بتوفير التدريب المستمر والمنتظم لكل مدقق.

ثالثا: التخطيط وسير المهام

1- التخطيط

بغية توزيع الوسائل البشرية والمادية المتاحة بشكل حسن، يقوم مدير التدقيق بإجراء مخطط تدقيق وفق الطريقة التالية:

- تحديد مناطق الأخطار المتجانسة؛
- ترتيب مناطق الأخطار حسب:
  - مستوى المراقبة الداخلية للنشاط؛
  - مدى تعقيد النشاط؛
  - نضوج العمليات داخل النشاط؛
  - أهمية التغييرات في النشاط؛
  - تأثير النشاط على صورة وتنافسية البنك؛
- يحدد المخطط تكرار المهمات والمدة اللازمة لكل مهمة؛
- يقدم مخطط التدقيق للسيد الرئيس المدير العام للمصادقة عليه.

2- برامج التدقيق

كل سنة يسطر مدير التدقيق الداخلي برنامج التدقيق أو يقوم بتحديثه، حيث يحتوي هذا البرنامج على:

- قائمة مهمات المراقبة والتدقيق التي سيتم إنجازها خلال السنة؛
- أهداف هذه المهمات؛
- فترات إنجازها.

3- سير مهمة التدقيق الداخلي

عموما تجرى مهمة التدقيق ب " أمر بمهمة " ممضي من طرف الرئيس المدير العام، حيث تتكون منهجية سير المهمة من 8 مراحل. (إجراءات مهمة التدقيق)

- المرحلة 1: تحضير المهمة؛

- المرحلة 2: تشخيص نقاط القوة والضعف؛
- المرحلة 3: تحديد الأسباب؛
- المرحلة 4: تقييم النتائج؛
- المرحلة 5: تحديد التوصيات؛
- المرحلة 6: كتابة تقرير المهمة؛
- المرحلة 7: متابعة مدى تطبيق التوصيات؛
- المرحلة 8: حصيلة المهمة.

رابعا: نوعية عمل التدقيق الداخلي

نوعية عمل التدقيق الداخلي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية مضمونة بطريقة عقلانية، حيث تستدعي القيام في كل مهمة بما يلي:

1- دراسة أولية: تتلخص هذه الدراسة في معرفة جميع العناصر التي تسهل المهمة وتزيد من فعاليتها.

2- برامج عمل: ينجز برنامج العمل أو يحدث من طرف إدارة التدقيق الداخلي لكي تمن تغطية جميع العمليات وتمنح للمدققين إطار عمل لا يشكل بأي حال من الأحوال حدا لقراراتهم، حيث يحتوي برنامج العمل على:

- الأعمال التي ستنجز؛
- سبر الآراء؛
- إستبيان مراقبة داخلية يمكن إستخدامه في تقييم نظام المراقبة الداخلية.

3- ملفات موثقة

تتوج كل مهمة بملف دائم وملف عمل، حيث يحتوي الملف الدائم على دائمة تخص النشاطات أو الوحدات المدققة مثل:

- النظام البنكي؛
- الإجراءات الداخلية المتعلقة بالبنك؛
- التقارير السابقة للمهمات المنجزة في المجال أو المهمات التي لها علاقة بمجال ما؛
- معلومات أخرى مختلفة (متنوعة).

4- ملف العمل

يجب على هذا الملف أن يبين بوضوح الأعمال المنجزة خلال مهمة ما والمراحل المتبعة في ذلك. تسمح أوراق العمل إلزاما بالنظر في العمليات المنتقاة من أجل سير الأراء والمراقبات المنجزة والاختلالات المشار إليها.

5- تقارير نوعية

تقرير التدقيق هو نتاج كل مهمة تدقيق، يسمح هذا التقرير بإعادة التفكير في توجهات الإدارة العامة وفي الأعمال التصحيحية المتبناة والتي ستطبق فيما بعد من طرف مسؤولي البنك.

كما يرفق تقرير التدقيق الداخلي الموجه إلى السيد المدير العام بمذكرة ملخصة تتضمن النقاط التي يعتبرها المدقق مهمة مع مراجع أجزاء التقرير التي تعالج هذه النقاط بالتفصيل.

6- الموافقة

تتم الموافقة على الأعمال دائما وأولا بين المدقق الداخلي والشخص أو المسؤول على المصلحة المدققة، وفي حالة عدم الإتفاق حول الملاحظات أو التوصيات يقوم المدقق بذكر ذلك في تقرير التدقيق.

7- متابعة التوصيات

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء يسمح بمتابعة توصيات التدقيق الداخلي، حيث يولى هذا الإجراء عناية خاصة بمسؤوليات الجهات المعنية المكلفة بمعالجة النقائص المسجلة وبموافقة المديريات المعنية وبالآجال الممنوحة لمعالجة النقائص.

المطلب الثاني: اجراءات التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هناك عدة إجراءات تقوم بها الهيئة المكلفة بالتدقيق لضمان سير جيد للبنك، حيث تطرقنا الى كل من الهيئة المركزية والهيئة الجهوية التابعة لها وكالة قالمة.

أولا: الإطار التنظيمي للهيئة المكلفة بالتفتيش والتدقيق" الهياكل المركزية"

1- تعريف المفتشية المركزية

المفتشية المركزية عبارة عن خلية مسؤولة عن التفتيش والتدقيق في الهياكل المركزية لإنجاز المهمات المبرمجة سنويا أو لعدت سنوات والمقترحة من طرف المديرية العامة في إطار الأهداف المحددة.

تقسم المفتشية المركزية إلى قسميين رئيسيين هما:

أ- قسم التفتيش والتدقيق: يتكون قسم التفتيش والتدقيق من عدت مجموعات تتمثل في:

- المجموعة الأولى: مكلفة بالتدقيق والتفتيش في الوظائف ذات الصلة بالأعمال المصرفية (المكاتب الأمامية في البنك)، سوق رأس المال.
- المجموعة الثانية: مكلفة بالتفتيش والتدقيق في الوظائف ذات الصلة بالعمليات البنكية (المكاتب الخلفية)، الإلتزامات البنكية.
- المجموعة الثالثة: مكلفة بالتفتيش والتدقيق في الهياكل المركزية ذات الصلة بالوظائف الداعمة من الموارد البشرية، الإعلام الآلي، المحاسبة.

ب- قسم متابعة تنفيذ التوصيات: يتكون قسم متابعة تنفيذ التوصيات من عدد من المفتشين والمدققين.

2- مهام المفتشية المركزية المكلفة بالتفتيش والتدقيق في الهياكل المركزية

- إنشاء برنامج مهمات التفتيش والتدقيق في الأقسام المركزية، والتأكد من تنفيذ توجيهات المفتشية العامة؛
- مراقبة تنفيذ برنامج التفتيش والتدقيق؛
- ضمان حسن سير العمل في المهمات؛
- التأكد من تنفيذ كل المهمات التي أمرت بها المفتشية العامة بشكل دقيق؛
- دراسة كل الشكاوى والاقتراحات للهيئات المركزية في طار المهام الموكلة إليها؛
- المحافظة على العلاقة الوظيفية مع الهياكل المركزية الأخرى التابعة للمفتشية العامة؛
- وضع الاقتراحات وجميع التدابير اللازمة مع المفتشية العامة؛
- تقييم النشاطات المنتمية لدائرة العمل.

3- مهام الأقسام المركزية للتفتيش والتدقيق

- تنسيق وتوجيه الأعمال الخاصة بمجموعة التفتيش والتدقيق الموضوعة تحت تصرفهم؛
- تنفيذ مهمات التفتيش والتدقيق المدرجة في برنامجها؛
- اقتراح لقاءات مع المفتشية العامة لوضع جميع التدابير اللازمة بشأن القيام بالمهمات المطلوبة؛
- ضمان متابعة جدول الزيارات باستمرار؛
- الرد على شكاوى الهياكل المركزية في إطار المهام الموكلة إليها.

4- مهام قسم متابعة تنفيذ التوصيات

- متابعة تنفيذ التوصيات للهياكل المركزية ذات الصلة والواردة في التقرير؛
- إنشاء سجلات لمختلف الإختلالات حسب الوظائف؛
- الرد على شكاوى الهياكل المركزية في إطار المهام الموكلة إليها.

5- الهيكل التنظيمي للمفتشية المركزية المسؤولة عن التفتيش والتدقيق في الهياكل المركزية

وهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي للمفتشية المركزية المسؤولة عن التفتيش والتدقيق في الهياكل المركزية

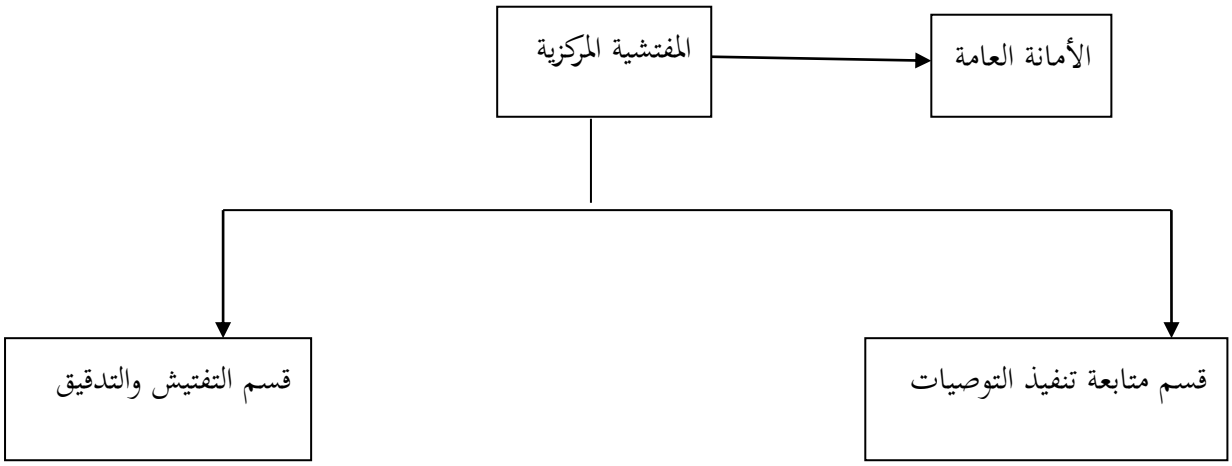

المصدر: وثائق داخلية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة

ثانيا: الإطار التنظيمي للهيئة الجهوية المكلفة بالتفتيش والتدقيق "المنطقة وسط–شرق "

- تحدد تنظيم واسناد مهام المفتشية المركزية للتفتيش والتدقيق منطقة "وسط–شرق" بقرار تنظيمي صادر عن الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- تؤدي المفتشية المركزية مهام التفتيش والتدقيق طبقا لتوجيهات المفتش العام وتماشيا مع الأهداف المحددة التي تخص الرقابة التي تنجز فيما بعد؛
- تغطي المفتشية المركزية شبكة مكونة من مجمع جهوي للاستغلال ووكالة محلية للاستغلال الواقعة في نطاق عمليات المتفشيات والتدقيق الجهوية التالية:
  - عنابة "173"؛
  - قسنطينة "175"؛

- الرويبة "176"؛
- سطيف "178"؛
- تيزي وزو "181"؛
- ام البواقي "182".

1- تنظيم المفتشية المركزية المكلفة بالتفتيش والتدقيق منطقة "شرق-وسط"

- تسير المفتشية المركزية من طرف مفتش مركزي، وتتكون من قسمين مركزيين هما:
  - قسم التفتيش والتدقيق؛
  - قسم متابعة تطبيق التوصيات.
- تحتوي الأقسام المركزية على مدققين ومفتشين.

2- مهام وصلاحيات المفتشية المركزية المكلفة بالتفتيش والتدقيق منطقة "شرق-وسط"

- يكمن دور المفتش المركزي المكلف بالتفتيش والتدقيق منطقة "شرق-وسط" في:

- انجاز وتوثيق برنامج مهام التفتيش والتدقيق للهياكل الواقعة في نطاق عملياته طبقا لتوجيهات المفتش العام؛
- السهر على تطبيق برنامج التفتيش والتدقيق وعلى نشر التقارير في الآجال المحددة؛
- السهر على انجاز المهمات غير المبرمجة من طرف المجمعات الجهوية للاستغلال؛
- ضمان انجاز كل مهمة ظرفية بأمر من المفتش العام؛
- اقتراح جميع الإجراءات اللازمة التي تعقب نتائج المهمات بالمشاركة مع المفتش العام؛
- المشاركة في انجاز وتحديث برامج التدقيق؛
- المحافظة على العلاقات الوظيفية مع الهياكل المركزية الأخرى التابعة للمفتشية العامة والتدقيق؛
- تقييم النشاطات التابعة لمجال عمله؛
- كتابة تقرير النشاط الدوري لمؤسسته.

3- مهام وصلاحيات الأقسام المركزية

أ- رئيس القسم المركزي ل " التفتيش والتدقيق" مكلف ب:

- القيام بمهام التفتيش والتدقيق المسجلة في البرنامج المتعلق بميدان عمله؛

- متابعة ارسال تقارير المهمات غير المبرمجة مدعمة بخلاصة عن النتائج والاقتراحات بالمشاركة مع مفتشية الجهوية للتدقيق؛
- ضمان انجاز خلاصات تقارير التفتيش والتدقيق التابعة لمجال عمله؛
- اقتراح جميع الإجراءات الضرورية تلي نتائج المهام بالمشاركة مع المفتش المركزي؛
- مساعدة وتنسيق وتوجيه عمليات المفتشية الجهوية للتدقيق التابعة لميدان عمله.

ب- رئيس القسم المركزي ل "متابعة تطبيق التوصيات" مكلف ب:

- متابعة وتطبيق وتفعيل التوصيات من طرف الهياكل المعنية بالتنسيق مع المفتشية الجهوية للتدقيق؛
- انجاز الكشوفات عن الاختلالات المسجلة في التقارير؛
- مساعدة المفتشيات الجهوية للتدقيق في اعمالها عندما تكون هذه الاعمال مرتبطة بصلاحياته.

4- الهيكل التنظيمي للمفتشية المركزية المكلفة بالتفتيش والتدقيق منطقة "شرق-وسط"

وهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي للمفتشية المركزية المكلفة بالتفتيش والتدقيق منطقة "شرق-وسط"

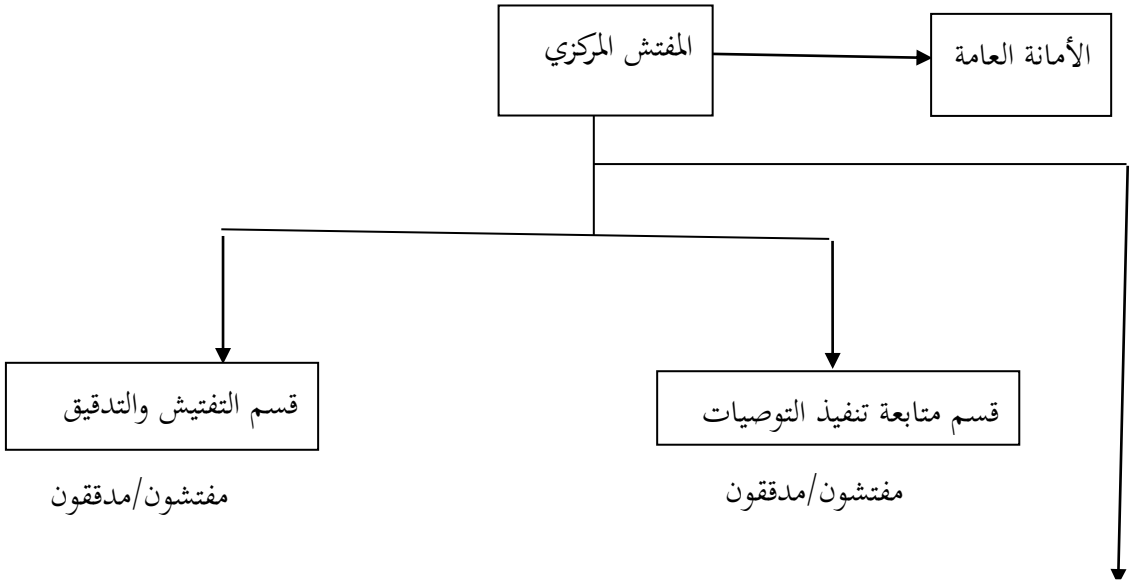

المفتشية الجهوية للتدقيق بعنابة

المفتشية الجهوية للتدقيق بقسنطينة

المفتشية الجهوية للتدقيق وسط

المفتشية الجهوية للتدقيق سطيف

المفتشية الجهوية للتدقيق تيزي وزو

المفتشية الجهوية للتدقيق ام البواقي

المصدر: وثائق داخلية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة

المطلب الثالث: نموذج مستخرج من تقرير المدقق

إن لجنة التدقيق التابعة للمفتشية العامة بعنابة تقوم بزيارات ميدانية دورية وفجائية لوكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية التابعة لها إقليميا بهدف إيجاد الأخطاء والتجاوزات مع إقتراح الحلول المناسبة لها.

من النموذج المقدم بتاريخ 31-05-2015 قامت لجنة التدقيق بفحص بعض الملفات الخاصة بمواضيع مختلفة مثل (استغلال القروض، التجارة الخارجية، الحسابات الجارية ....) لاستخراج مختلف الإختلالات الموجودة، حيث دامت مهمة التدقيق 18 يوم أي إلى غاية 18-06-2015 حول ملف القروض المقدمة للزبائن.

لتختتم لجنة التدقيق في الأخير عملها بإعداد تقرير وكذلك يطلب من المسؤول عن الوكالة بالرد عل كل التساؤلات المقدمة حول عملية التدقيق بالوكالة وتصحيحها في آجال محددة، أما الجدول التالي يوضح عمل لجنة التدقيق مع بنك الفلاحة والتمية الريفية.

الجدول رقم (01): عمل لجنة التدقيق مع بنك الفلاحة والتمية الريفية.

ردود المسؤولين	المعاينة	الإختلالات	الرمز

المصدر: وثائق تابعة لتقرير المدقق بالبنك محل الدراسة [*]

وفيما يلي سنوضح بعض العمليات التي قامت بها لجنة التدقيق انطلاقا من النموذج محل الدراسة حسب المراحل التالية:

أولا: مرحلة المعاينة (الفحص)

- عند قيام لجنة التدقيق بالتحقيق في السجلات الخاصة بملفات القروض إتضح لهم مايلي:
  - غياب بعض الملاحظات المنصوص عليها في التعليمات كتاريخ قبول أو رفض ملف القرض؛
  - الدفاتر الموجودة غير مرقمة وغير مختومة من طرف المسؤولين المختصين.
- لاحظت لجنة التدقيق عدم وجود إشعار بالإستلام داخل الملف أو استعمال إشعار إستلام لنموذج قديم وهذا ما يتنافى مع التنظيم؛
- عند قيام المدققين بإختيار عينة من ملفات القروض تبين وجود إختلال يتمثل في عدم إحترام المدة المسموح بها في معالجة ملفات القروض في إطار المبادئ التوجيهية المعمول بها؛
- بعض ملفات القروض المعالجة تفتقر نسخة من لجنة القرض والنقد؛

[*] انظر الملحق رقم 10.

- عند دراسة بعض ملفات القروض لوحظ وجود بعض الإختلالات تتمثل في:
  - نموذج طلب القرض غير موافق للنموذج المقدم من طرف المديرية الجهوية؛
  - إفتقار الملفات لرسالة الرفض الخاصة بالملفات غير الملائمة والبلاغ البنكي بالقبول للملفات الملائمة.
- عند قيام لجنة التدقيق بدراسة ملفات القروض وجد أن بعض الملفات لم تكن لها زيارة ميدانية قبل البدء في تنفيذ المشروع؛
- لاحظت لجنة التدقيق عند قيامها بعملية فحص مدخلات الحاسوب لبعض ملفات القروض وجود خلط في تسجيل المعلومات الخاصة بالزبونين Xو Y؛
- التحقيق الذي أجري على الملف الخاص بالزبون X صاحب الأرض ذات 14 هكتار والذي مول بقرض من نوع التمويل الإيجاري لإستراد آلة حصاد، ولكن طبقا للتعليمة رقم 391 الصادرة يوم 14-06- 2014 أن تمويل هذا النوع من القروض يستلزم توفر شرط 100 هكتار لدى الزبون على الأقل؛
- تصنيف فوضوي لمختلف الملفات المدققة (ملفات القروض) وكذلك عدم إستخدام الحافظات الخاصة بحفظ ملفات القروض؛
- وجدت لجنة التدقيق عند الفحص المستندي لملفات القروض عدم تسجيلها في الحاسوب؛
- عند القيام بمهمة التدقيق لاحظت اللجنة أن قرارات الرفض المتعلقة بملفات القروض المعالجة من قبل المجموعة الجهوية للإستغلال أسبابها غير كافية لعدم منح القرض.

ثانيا: مرحلة كشف الأخطاء والتجاوزات

- عدم وجود سجل لتسجيل الملفات المستقبلة أو عدم تسجيل الملفات المستقبلة في السجل؛
- عدم وجود إشعار بإستلام الملفات؛
- بطئ في معالجة ملفات القروض؛
- دراسة ملفات القروض بطريقة سطحية؛
- عدم تسجيل بعض ملفات القروض المقبولة في الحاسوب لاسباب غير مبررة؛

- غياب محضر اللجنة الخاصة بمعالجة ملفات القروض؛
- إفتقار الملفات لبعض الوثائق خاصة الضريبية وشبه الضريبية؛
- عدم القيام بالزيارات الميدانية قبل وبعد تنفيذ المشروع؛
- سوء الإحتفاظ بملفات القروض (عدم إستخدام الحافظات الخاصة بحفظ الملفات، تصنيف فوضوي...)؛
- وجود خلط في معلومات الزبونين X و Y الموجودة في الحاسوب؛
- رفض ملف القرض دون تبرير وتأخر أو عدم إبلاغ الزبون.

ثالثا: مرحلة ردود المسؤولين عن الوحدات

- وجود عدد معتبر من ملفات القروض المستقبلة مقارنة بعدد الموظفين (قليل جدا)؛
- محاضر لجنة القروض غير الموجودة في الملفات سيتم إيداعها في الملفات لاحقا؛
- الملفات غير مرتبة بسبب وجود عدد كبير من منها؛
- نظرا لنقص الموظفين لم تدخل كل ملفات القروض المقبولة في الكمبيوتر بعد؛
- عدم وجود عدد موظفين كافي للقيام بزيارة ميدانية لكل طلب قرض؛
- الملف أستلم قبل صدور التعليمة التي تنص على وجوب ملكية 100 هكتار للزبون، إضافة إلى أن قدرة السداد لدى الزبون جيدة؛
- تم تصحيح الخطأ الخاص بمعلومات الزبونين X و Y؛
- أعطيت التعليمات للمصالح الخاصة للقيام بالتصنيفات اللازمة؛
- سبب رفض ملف القرض مسجل في بطاقة منفصلة، هذا ما سيشار إليه في المحضر.*

* انظر الملحق رقم 11.

خلاصة الفصل

إنطلاقا من دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن قرار منح القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم عن طريق دراسة جيدة للملفات بغية التوصل إلى قرار سليم.

أما بالنسبة للتدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية فانه يتم بصفة فجائية ودورية لإيجاد مختلف الإختلالات لضمان حسن سير عمل الوكالة.

أما بالنسبة للتدقيق في مجال القروض فتتم عن طريق أخد عينة من الملفات لفحصها ومنن ثم استخراج الأخطاء والتجاوزات الحاصلة ثم الطلب من المسؤولين الرد عليها وتصحيح الإنحرافات الموجودة في آجال محددة.

يعد تدقيق نظام المعلومات مهما جدا في وقتنا الحاضر نظرا لاستعمال الأنظمة المعلوماتية في كل المجالات، حيث يعد المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعمليات اتخاذ القرارات، لذا وجب التدقيق فيه لتقليل مختلف التجاوزات والانحرافات التي تحول دون الانتفاع من فوائده.

أما بالنسبة للتدقيق في البنوك التجارية فهو أصبح أمرا حتميا لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره وظيفة رئيسية هدفها مساعدة الإدارة للقيام بوظائفها عل أكمل وجه، وكذلك كشف الأخطاء والفجوات الموجودة وأسباب حدوثها، والتوصل إلى نتائج وتوصيات مقترحة مع الأخذ بها من أجل حماية حقوق الغير.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تدقيق الأنظمة المعلوماتية في تسيير البنوك التجارية، حيث برز أكثر في المراجعة حول الحاسوب، حيث اعتمدت لجنة التدقيق هذا النوع في فحص ملفات القروض والتأكد من مدى صحة المدخلات ودقة المخرجات، ومن ثم إيجاد الانحرافات لتصحيحها واقتراح الحلول المناسبة لها.

أما في الدراسة الميدانية قد حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على الواقع الميداني من خلال دراسة لنموذج تقرير المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكننا استخلاص عدد من النتائج:

- تعتبر دراسة ملفات القروض خطوة أساسية ومهمة في عملية منح القروض بالاعتماد على الطرق الحديثة حاليا؛
- تتم مراجعة المستندات والوثائق قبل إدخالها للكمبيوتر؛
- تقوم لجنة المراجعة بفحص عملية ادخال البيانات والتعليمات الى الكمبيوتر خطوة بخطوة؛
- إن المراجعة تعتبر وظيفة وقائية ضرورية للنظام بحيث تضمن صحة ومصداقية نظام المعلومات المستخدم
  - احترام الإجراءات الداخلية والقوانين المعتمدة.
  - المحافظة على أصول وذمة البنك.
- تتبع المراجعة منهجية علمية تستند على تقنيات ووسائل تسمح بجمع الأدلة والقرائن الكافية لتدعيم الحكم النهائي لحالة البنك؛
- تركيز سيولة كبيرة داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتأخر في دراسة طلبات القروض؛

- يتمتع نظام المعلومات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعناصر الامن والسرية اللازمة من خلال استعمال نظام للتشفير يحمي المعلومات من مخاطر المتطفلين. كما ان المخاطر على نظام المعلومات اكثرها تكون من داخل البنك؛
- يعمل نظام المعلومات في البنك محل الدراسة على تنبيه المستخدم في حالة وجود خطأ في الاستخدام وذلك بظهور لوحات تنبيهية ترشد المستخدم للاستعمال الصحيح لنظام المعلومات؛
- وجود نقائص على مستوى الوكالة لعدم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لمختلف الموظفين؛
- عدم اعتماد لجنة التدقيق على برامج خاصة بعملية المراجعة؛
- عدم اعتماد لجنة التدقيق على الاساليب المستخدمة للمراجعة من خلال الحاسوب التي تمكنها من اختبار وسائل الرقابة على الحاسب الالكتروني؛
- استقلالية مديرية التفتيش والتدقيق عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتبعيتها للمديرية العامة؛
- حضور لجنة التدقيق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دورية ومفاجئة.

اختبار الفرضيات

1- ننفي الفرضية الأولى المتضمنة: "لا يوجد تدقيق مستندي في البرامج المعلوماتية على مستوى البنوك التجارية " وهذا لوجود فحص مستندي قبل اجراء عملية التدقيق على مستوى نظام البرامج من خلال الدراسة الميدانية.

2- نؤكد صحة الفرضية الثانية المتضمنة: "يعمل التدقيق باستخدام الحاسوب على التخفيف من ارتكاب الأخطاء والتجاوزات" حيث ان قيام عملية التدقيق في ظل أنظمة التشغيل الالكتروني يساعد على كشف بعض الأخطاء والتجاوزات المرتكبة.

3– نؤكد صحة الفرضية الثالثة المتضمنة: "يساعد التدقيق الإلكتروني في متابعة ملفات القروض البنكية "من خلال دراسة نموذج التقرير المقدم من طرف مدقق البنك حول ملفات القروض.

من خلال ما سبق يمكننا الإجابة عن إشكالية البحث ببروز الدور الهام لتدقيق الأنظمة المعلوماتية لمحاربة المخاطر البنكية التي تمس القطاع المصرفي فهي تعمل على تحسين سير عمل البنوك التجارية.

الاقتراحات

بناءا على ما سبق بمكننا ان نقدم بعض الاقتراحات المتواضعة حول موضوع البحث للمؤسسة محل الدراسة منها:

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في نظام الرقابة؛
- العمل على الإصلاح المصرفي على المستوى الجزئي من خلال تحديد النقائص والاحتياجات على مستوى الوكالة وتحديد الصلاحيات ومراكز المسؤوليات على مستوى الموظفين؛
- التعجيل بالإصلاحات في القطاع المصرفي لمسايرة التطورات في الدول الرائدة؛
- من الضروري أن يأخذ المدققون في البنوك بعين الاعتبار تأثير العوامل البيئية عند تقييم فعالية أساليب وإجراءات نظام الرقابة الداخلية للمصرف ومن بين هذه العوامل:
  - الهيكل التنظيمي للبنك؛
  - طريقة تقسيم المهام.
- التفكير في الرفع من الموارد البنكية عن طريق تحسين الخدمات البنكية المقدمة للعملاء؛
- ضرورة استخدام المراجع الداخلي لتكنلوجيا المعلومات في عملية المراجعة الداخلية من اجل تحسين عملهم وتأديته في اقل وقت وتكلفة.

آفاق الدراسة

في الأخير يمكن القول إن تدقيق الانظمة المعلوماتية في البنوك التجارية موضوع ثري ويحتوي على جوانب مهمة، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى في هذا المجال ولعل من أهمها:

- دور التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع التحايل المالي على مستوى البنوك.
- واقع معايير التدقيق الدولي في المنشآت المالية.
- دور التدقيق الالكتروني في التقليل من المخاطر البنكية.

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1- أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2005.

2- أحمد علي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، دار صفاء للنسر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

3- أحمد علي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، دار صفاء للنسر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

4- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.

5- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر ،2002.

6- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

7- إيهاب نظمي، تدقيق الحسابات -الإطار النظري-، مركز يزيد، عمان، الأردن، 2012.

8- توفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري، تدقيق ومراجعة الحسابات، دار ومكتبة الكندري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2014.

9- ثناء علي القباني، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

10- ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة المنوفية، مصر،2003.

11- ثناء علي القبائي، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

12- حازم هاشم الالوسي، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003.

13- حسين بني هاني، إقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

14- حسين يوسف القاضي، حسين احمد دحدوح، تدقيق الإجراءات المحاسبية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2000.

15- خالد الخطيب، خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

16- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2012.

17- خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والعملية–، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

18- داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الطبعة الثانية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2010.

19- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000.

20- زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.

21- زين يوسف، عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية، مكتبة بن موسى السعيد للنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2011.

22- سامر جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، عمان، الأردن، 2008.

23- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

24- السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، المؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

25- صباح رحيمة محسن وآخرون، نظم المعلومات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

26- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

27- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

28- طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

29- عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر، نظم المعلومات الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2009.

30- عبد الرزاق محمد عثمان، اصول التدقيق والرقابة الداخلية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011.

31- فايز جمعة صالح، نظم المعلومات الإدارية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

32- فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار ومكتبة حامد، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.

33- فائق شقير واخرون، محاسبة البنوك، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

34- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000.

35- فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الابادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.

36- كمال الدهراوي، سمير كامل محمد، نظام المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.

37- كمال الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنلوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

38- محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

39- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

40- محمد عزت غزلان، إقتصاديات البنوك والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

41- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

42- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

43- وليم توماس ، امرسون هنكي، تعريب ومراجعة أحمد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

44- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

45- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

الاطروحات والمذكرات

1- شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر،2011-2012.

2- كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

3- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011.

4- ألعاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

5- بلخيضر سميرة، المراجعة في قطاع البنوك، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

6- محمد أحمد مخلوف، المعايير الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.

المجلات العلمية

1- عصام زعبلاوي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد الثاني، الأردن، 2001.

2- يونس عليان الشوبكي، أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، سوريا، 2014.

المؤتمرات والملتقيات العلمية

1- جمال عادل الشرايري، سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنلوجيا المعلومات في البنوك الأردنية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول، جامعة تشرين، الاردن، 2009.

2- سردوك فاتح، دراسة اثر استخدام الحاسوب والإجراءات التحليلية على مراجعة الحسابات، المؤتمر الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 27-28جانفي 2009.

3- فراحتية العيد، شريف مراد، ملتقى دولي بعنوان "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة بعنوان " أهمية نظم المعلومات في تشخيص ومعالجة مشكلة البطالة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

4- لوراري ليلى، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، صيانة نظام المعلومات في المؤسسة الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22-23 أفريل 2003.

5- نعيم دهمش، عفاف اسحق أبوزر، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية لجامعة الزيتونة الأردنية، الاردن، 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Hand Book of International Auditing, IFAC, Ethics Pronouncements, New York, 2004.

2- Insttitut de formtion boncaire, audit et analyse des bilans des banque ,alger , algerie, 2012.

المواقع الإلكترونية

1- جمعية البنوك في فلسطين

http://www.abp.ps/files/server/Internal%20Audit%20in%20the%20bank%20and%20functionally.pdf , consulte le 01/03/2016 a 05 :25.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تصنيفات التدقيق	6
02	معايير التدقيق المتعارف عليها	8
03	نموذج نظام المعلومات	18
04	وظائف نظام المعلومات	21
05	كيفية إجراء اختبار مجموعة الحالات الاختبارية	61
06	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	73
07	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة	80
08	الهيكل التنظيمي للمفتشية المركزية المسؤولة عن التفتيش والتدقيق في الهياكل المركزية	96
09	الهيكل التنظيمي للمفتشية المركزية المكلفة بالتفتيش والتدقيق منطقة شرق – وسط	99

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	عمل لجنة التدقيق مع بنك الفلاحة والتمية الريفية	100

الملحق رقم (01): اتفاقية القرض

• * * * اتفـــاقيـــة القرض * * *
(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / أفريل) 1994
ملف رقم : .....

بيـن الموقعيـن أسفله :

– بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثـــة و ثلاثـــــون مليار دينار جزائري(**33.000.000.000.00** دج) المسجلة بالسجـل التجـــاري للجزائر العاصمة تحت رقم **11640 /00** ب**00** ، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائرالعاصمة **17** شارع العقيد عميروش ، و المتمثلة من طرف **السيد :**
- المعيـن فيمـا يلـي :

من جهة

و

السيد : .....

(الإسم و اللقب أو عنوان الشركة ،العنوان،المقر الإجتماعي، الصفة القانونية و >لك حسب الحالة .....الخ).

العنـــوان : .....

المعيـن فيمـا يلـي : " المقتـــرض " .

من جهة أخرى

حيث اتفقا و أقرا على مايلي :

موضـوع الاتفاقيـــة :

بموجب هذه الاتفاقية ، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كمايلي :

1.**الشـــروط الخاصـــة للقـــرض :**

نوع القرض : **قرض**

المبلغ : ..... **دج** مدة القرض :

النسبة **(نسبة متغيرة) – نسبة العقوبة :**

- نسبة عقوبة التأخير

- الضمانـــات الاحتياطـــات الحاصـــرة :

1- بطاقة فلاح 2- اتفاقية القرض

3 – سندات لأمر

4- .....

- الضمانـات و الاحتياطـــات غيـر الحاصـــرة :

1- التأمين المتعدد الأخطار على الكوارث.

2.**الشروط العامة للقرض :**

المادة 1 : مبلـــغ القـــــرض :

– يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 2 : موضـــوع القـــرض:

– بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض ، فإن القرض موضـــوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة ، و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف .

المادة 3 : مـــــدة القـــرض:

– يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصـــــة .

– غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4 : نسبـة الفائـدة المتغيـرة :

– إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشـــروط الخاصة.

– تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدوريـــــــــــــة.

– يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية . ويصرح المقترض بقبول هـــــذا التعديل دون قيد أو تحفظ .

المادة 5 : الرســـوم و العمـــولات:

– تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصـــــــــوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6 : كيفيـة استعمـال القـرض :

– إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصـــة.

– ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمـــادها من طرف البنك وكذلك بالإمضاء على السندات لأمر.

– إن إثبات القرض وتسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنـــــك.

المادة 7 : طـرق التسديـــد :

– عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصـــــة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة .

– هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعـــــــلاه.

– يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعـد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.
– عن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعـة جـــدول التسديد.

– إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8 : الضمـانـات :

– لضمان الوفاء بأصل القرض ، الفوائد ، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقـــرض موضوع الاتفاقية ،يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك .

– تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتـق المقترض .

– إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية ، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعتـــه قضائيا .

– استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات .

المادة 9 : التسديـد المسبـــق :

– للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا .

– التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة .

المادة 10 : الترخيـص بالخصـــم :

– يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديـــد الأقساط ، من أصل و فوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات – مصاريف – ضرائب).

المادة 11 : شـروط الفسـخ :

– في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل ، فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض ، خاصة في الحالات التالية :

* التصريح الخاطئ للمقترض .

* دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية

* تحويل الموضوع الأصلي للقرض .

* عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه .

* كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض .

* البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنـــك.

عند احترام بنود هذه الاتفاقية ، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من ط=ـرف البنك بفعل الأداء المسبق .

المادة 12 : مراقبـة القـرض :

– حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :

* تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية .
* تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية ، و وثائق الحسابات و الملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات.

* تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيـــزات الأخرى .

* كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان وبناءا على الوثائق المقدمة مـــن تطابقها.

المادة 13 : التزامـــات المقتـــرض :

-
- مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول ،و ما دام المدين مدينـــا بموجب هذه الاتفاق
- ية ن فهو ملزم بما يلي :

*عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين ، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر علـــى الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية ، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض .

* العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج و الخدمات .

* تأمين المعدلات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأميـــن و في حالة حدوث كارثة كلية او جزئية قبل إبراء ذمته ،يحتفظ البنك بحق التعويـــض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية .

* تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتـــاج أو الخدمات .

المادة 14 : العقـوبـــات التأخيـريـــة :

– كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذه التأخير مع فوائد التأخير.
– نسبة عقوبة التأخير الساري المفعول محددة في الشروط الخاصة .

المادة 15 : العمولـــة و المصاريـــف :

– يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكورة فـــي الشروط الخاصة .

المادة 16 : تسويـــة النـــــزاع :

– كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية ، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة .

المادة 17 : اختيـــار الموطـــن:

– لتنفيذ هذه الاتفاقية ، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقـــة الذكـــر .

في : قالمة. بتاريخ : / / 2014

ع/البـــــنك
المـــديـــــن (1)

(1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة " قرأ و صادق ".

الملحق رقم (02): نموذج لطلب القرض

Nom : Guelma le

Prénom :

Adresse :

A

Monsieur le Directeur de la

- BADR -

Objet : Demande d'un crédit ETTAHADI pour l'acquisition des équipements d'entreposage frigorifique.

J'ai l'honneur de venir par la présente vous demander de bien vouloir m'accorder un crédit ETTAHADI pour un montant de 12 000 000,00 DA pour l'acquisition des équipements d'entreposage frigorifique selon les factures pro-format.

Sachant que l côut total de l'investissement est de 17 346 114,00

Je vous prie Monsieur le Directeur d'agréer l'expression de mes salutations les plus distinguées.

L'intéressé.

الملحق رقم (03): الفواتير الشكلية

FROM :SATA -R L [illegible] FAX NO. :021518477 25 Sep. 2012 11:31 P1

North African Company

NAFCO Sarl

Dely brahim , le 25/09/2012

FACTURE PROFORMA N°313/RR/G.IND 2012

NOM DU CLIENT : [redacted]
ADRESSE : [redacted]

Item	Désignation	Quantité	P.Unitaire HT	TOTAL HT	DISPONIBILITE
1	CABLE SOUPLE 4X240 U1000	250	9122,22	2 280 555,00	10 JOURS

TOTAL HT	2 280 555,00
TVA 17%	387 694,35
TOTAL TTC	2 668 249,35

Arrêtée la présente Facture PROFORMA à la Somme en Toutes Taxes Comprises de:
DEUX MILLIONS SIX CENT SOIXANTE HUIT MILLE DEUX CENT QUARANTE NEUF DINARS ET TRENTE CINQ CENTIMES

CONDITIONS:

Validité de l'offre : 05 jours

TRANSPORT: ASSURER PAR NAFCO

Modalité de paiment: 40% A LA COMMANDE 60% A LA LIVRAISON PAR CHEQUE DE BANQUE OU VIREMENT BANCAIRE

10% DE PLUS OU DE MOINS CONCERNANT LE METRAGE DES SECTIONS SPECIALES

COMPTE BANCAIRE: COMPTE BNA: 0010 0601030 00 5310 138

DOSSIER SUIVI PAR : Mr RYAD LEFKIR

[illegible]

[illegible] M. GARTI ABDENOUR

NORTH AFRICAN COMPANY NAFCO Lot 29 N°3 ZERALDA ALGER 021 32 79 87/88

Siège social : Coopérative El Bouroudj N° 426 Lot II Ain Allah – Dely Brahim
Usine : Zone D'activité de Zéralda Lot 29 N° 03 Tel. : 021 32 70 87/88 Fax : 021 32 70 13 / 04
NAFCO : Notre fournisseur en câbles et matériels électriques

ACTIUM PESAGE

4éme KM Route de B[illegible] Tel Fax : 031/63.46.11

R.C:N°: 03A 03[illegible]
Article N° : 250[illegible]
Matricule Fisca[illegible]
C.B. code RIB N° [illegible]
- Constantine

Constantine le : 28/04/2012

FACTURE PRO-FORMAT N° A/P046/12

Client : [redacted]
Objet : [illegible]miture d'un Pont bascule 60t.

DESIGNATION	Dimension Tablier (M)	Capacité (Tonne)	Echelon (KG)	QNT	Prix.U H.T	TOTAL H.T
Pont bascule MARQUES modulaire [illegible]ique modèle PCMSG16×3M 60T : - (08) Capteurs de charge toute INOX - (01) Indicateur électronique de poids Bi9000 avec imprimante incorporée et un programme complet de gestion du pesage des camions. - Installation, mise en service et poinçonnage par le service O.N.M.L.	16×3M	60	20	01	2.100.000,00 90.000,00	2.100.000,00 90.000,00
					TOTAL H.T	2.[illegible].000,00
					T.V.A 17%	[illegible].300,00
					TOTAL T.T.C	2.562.300,00

Arrêté le présent devis à la somme de : DEUX MILLIONS CINQ CENT SOIXANTE DEUX MILLE TROIS CENT DINARS ALGERIENS.

N.B : le génie civil a coût réduit a la charge du client suivant plant fourni par Actium pesage

- **Délai de validité de l'offre :** 15 jours
- **Délai de la livraison :60Jours**
- **Délai de la mise en service est d'une semaine après la livraison**
- **Garantie :** Une (01) année pièces et main d'œuvre à partir de la date de mise en service.
- **Modalités de paiement :**
- 40% du montant TTC a titre d'avance a la confirmation de la commande
- 60% du montant TTC a la livraison

Le gérant de ACTIUM PESAGE

SARL CMGS

CONSTANTINOISE DE MANUTENTION ET GERRAGE SERVICE
SARL AU CAPITAL SOCIAL DE 20.000.000,00 DA

FACTURE PROFORMAN °. 0042/12

DATE :23/04/2012

R.C :07B0067181
RIB :021 00601 1130000306 13 DZD
Identification Fiscale :296525010994420
N° d'Articles :25063289011

[redacted]
ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE GUELMA

Pos	Désignation	Référence	Unité de Qté	Qté	Prix unitaire H.T	Prix Total H.T
1	CHARIOT ELEVETAEUR R25D D'UNE CAPACITE					
	DE 2500 KG DE MARQUE SAMUK	R25D		1	1 820 000,00	1 820 000,00
	MAT DUPLEX 3300 mm					
	MOTEUR YANMAR					
	FOURCHE 1200 MM					
	BOITE ADVANCE					
2	CHARIOT ELEVETAEUR R20D D'UNE CAPACITE					
	DE 2000 KG DE MARQUE SAMUK	R20D		1	1 735 000,00	1 735 000,00
	MAT DUPLEX 3300 mm					
	MOTEUR YANMAR					
	FOURCHE 1200 MM					
	BOITE ADVANCE					
3	CHARIOT ELEVETAEUR R20D D'UNE CAPACITE					
	DE 1500 KG DE MARQUE SAMUK	R15D			1 660 000,00	1 660 000,00
	MAT DUPLEX 3300 mm					
	MOTEUR YANMAR					
	FOURCHE 1200 MM					
	BOITE ADVANCE					
4	GERBEUR ELECTRIQUE K16 CAPACITE 1600 KG					
	MARQUE SAMUK					
	MAT 3000 MM	k16			756 000,00	756 000,00
	FOURCHES 1150 mm					

NB LE CHARIOT R25D ET LE GERBEUR ELECTRIQUE SONT DISPONIBLE , PAR CONTRE LE CHARIOT DE 2 TONNES ET DE 10S TONNES SONT A COMMANDER

Arrete le présent facture à la somme de

SIX MILLION NEUF CENT QUATRE VINGT SIX MILLE SOIXANTE DIX DINARS ALGERIENS

Unité de Quantité		Montants	
UN	Unité	totale HT	5 971 000,00
KG	Kiligramm		
T	Tonne	Total Prestation	5 971 000,00
M3	Métre Cube	TVA 17%	1 015 070,00
L	Litre	Total TTC	6 986 070,00

Condition de Livraison	conditions de Paiement	Certifié sincére et véritable (Nom,date,et)
	CHEQUE A LA LIVRAISON	LE GERANT

Siége social : 03, cité belaaribi BP 62 B EL EHROUB RABAH DJEDDOU25102
TEL/FAX : 00 213 31 92 58 40 Mobile : 00 213 61 30 36 76
R.C.N° : 07B0067181 C.F : 296525010994420

الملحق رقم(04): جدول حسابات النتائج والهيكل المالي

BADR
DGA/ENGAGEMENTS-DFAPA

NOTE AU COMITE DE CREDIT *CREDIT « ETTAHADI »*

- GRE : GUELMA 024
- ALE :GUELMA 821
[redacted]

Personne physique :

- *NOM ET PRENOM* [redacted]
  AGE / 54 ANS
- *ADRESSE :RUE ATMANE MEDOUR N01 GUELMA*
- *QUALIFICATION :IPROMOTEUR AGRICOLE*
- *CARTE E D'AGRICULTEUR N° 874616/01 04 B 03 24*

Personne morale : R C N 24/00 1921871

- *Raison social :*
- *Forme juridique :*
- *Capital social :*
- *Associé et répartition du capital social :*
- *Géant :*

- N° DE COMPTE : [redacted]
- DATE D'ENTREE EN RELATION : [redacted]
- ACTIVITE : REALISTION DE CHAMBRE FROIDES

I-Situation Des Engagements Arrêtée Au : 31/01/2013

Engagements	*Autorisation*
852,311,72	2,296,459,00

-Garanties détenues :
-Garanties proposées :HYPOTETHEQUE TERRAIN ET NANTISSEMENT EQUIPEMENTS

-Mouvements confiés des trois derniers exercices :

2-Présentation De L'exploitation

- *Statut juridique : (privé, concession.....)* PRIVE
- *surface agricole totale :* 311 ha
- *Surface agricole utile :* 288 ha
- *spéculations dominantes :*
(indiquer les superficies)
- *Investissements existants :* chambre froide verger, et divers
- *Forage : debit)*
- *Hangar (superficie,utilisation)* 04 hangar s 1680M2
- *Agrément sanitaire:AG* 228 DU 06/02/2008
- *Cheptel:*
  - *Bovin (vaches...)* 30
  - *Ovin (brebis...)* 560
- *Materiel agricole*
(Tracteur,MB...)

6,000,000,00 da

4- OBJET DU PRÊT : EXTENSION D ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE

Intitulé des operations	*Qualité*	*Unité*	*Prix unitaire (DA)*	*Montants (DA)*
EXTENTSION D ENTREP FRIGORIFIQUE				
Total				17,314,846,

5- Structure de financement :

Désignation	*Cout global*	*Credit Bancaire*	*Apport personnel*	*Credit Ettahadi*	*Subvention*
equipements					
equipements					
CHAMBRE FROIDE					
Total					
100%	17,314,846		11,314,846,00	6000,000,	

6- CHIFFRE D'AFFAIRES PREVISIONNEL

6-1 PRODUCTION VEGETALE :

Spéculation	Superficie (HA)	Rendement QX/HA	PRIX UNITAIRE DE VENTE (DA)		C.A Previsionnel (DA)
divers					5,228,677

6-2 PRODUCTION ANIMALE (GROS ELEVAGE)

Type d'elevage	Effectif (sujets)	PRODUCTION				C.A Previsionnel (DA)
		LAIT (L)	Prix de vente	Veaux velles Beliers Antenaise	Prix de vente	
-Bovin (VL) - Ovin (brebis - Autres	30 560					
Total						

6-3 PETITS ELEVAGES

Type d'elevage	Effectif (sujets)	Production					C.A Previsionnel (DA)
		Oufs (NBR)	Prix de vente	Poulettes reformée	Poulet de chair Poids	Prix de vente	
- Poule pondeuse - Poulet de chair - Repro - chair - Autres	neant						

7 - Analyse financiere :

7-1 TABLEAU DES COMPTES DES RESULTATS PREVISIONNEL

(indiquer les parametres de la durée de prêt)

7-2 Valeur actuelle nette

Années	0	1	2	3	4	5	6
Flux non actualisés							
Confficient d'actualisation							
Flux actualisés							
Flux actualisés cumulés							

- INDICE DE PROFITABILITE

$$IR = \sum \frac{\text{FLUX ACTUALISES}}{\text{INVESTISSEMENT}}$$

- Delai de récupération des capitaux

$$DRC = \frac{\text{INVESTISSEMENT}}{\text{MOYENNE DE FLUX ACTUALISES}}$$

8- Appreciation du directeur d'agence

L AUGMENTATION DES SUPERFICIES CULTIVEES EN POMME DE TERRE ET LL AMELIORATION DES RENDEMEI DEMENT
IL DEVIENT IMPERATIVEMENT ,ET D UNE GRANDE UTILITE L AUGMENTATION DES CAPACITES DE STOCKAGE
SOUS FROID POUR LES BESOINS DE LA WILLAYA
CE PROJET PERMETTRA DE METTRE A LA DISPOSITION DES PRODUCTEURS DE POMME DE TERRE DES SEMENCES
AU NIVEAU LOCAL ET NATIONAL VPOUR LA PRODUCTION DE CE PRODUIT DE LARGE CONSOMMATION.

الملحق رقم (05): جدول الاهتلاك

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

EDITE LE : 18-04-2016

CLIENT : 821-[redacted] NUMERO DOSSIER : [redacted]
NOM : [redacted] COMPTE REGLEMENT : 821-[redacted]-300-0-00
ADRESSE : [redacted] COMPTE DE PRET : 821-[redacted]-379-0-00
: GUELMA TYPE DE PRET : 01-13 C.M.T ETTAHADI BONIFIE

DUREE DU PRET : 084 MOIS TAUX DU PRET : 00,00 % <VARIABLE> BONIFIE : 5 %
DIFFERE TOTAL : 024 MOIS TAUX T.V.A. : 17,00 %
DUREE AMORTISSEMENT : 060 MOIS 1ERE UTILISATION : 19-05-2013
PERIODICITE : ANNUELLE FIN UTILISATION : 31-03-2014

CAPITAL PRETE : 12.000.000,00 INT. INTERCAL. BONIFIES HT : 470.6[illegible]
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 10.103.626,60
INTERETS DIFFERE TOTAL : 0,00 T.V.A : 0,00
TOTAL A AMORTIR : 10.103.626,60
INTERETS INTERCALAIRES : 0,00
COMMISSION D'ENGAGEMENT : NEANT

ECHEANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	T O T A TAT
31-03-15	10.103.626,60	CAPITALISEE	0,00	0,00	0, HUE
31-03-16	10.103.626,60	CAPITALISEE	0,00	0,00	0, HUE
31-03-17	10.103.626,60	2.020.725,32	0,00	0,00	2.020.725, .E.
31-03-18	8.082.901,28	2.020.725,32	0,00	0,00	2.020.725, .E.
31-03-19	6.062.175,96	2.020.725,32	0,00	0,00	2.020.725, .E.
31-03-20	4.041.450,64	2.020.725,32	40.414,51	6.870,47	2.068.010, .E.
31-03-21	2.020.725,32	2.020.725,32	20.207,25	3.435,23	2.044.36[illegible] .E.
T O T A U X		10.103.626,60	60.621,76	10.342,20	10.174.59[illegible]

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

2- PRESENTATION GENERALE DU PROJET

Secteur d'activité : Ce projet rentre dans le cadre de la revalorisation de l'agriculture en général et de l'exploitation rationnelle d'une chambre froide en particulier, cette activité sera donc spécialisée dans le domaine de stockage de pomme de terre (semence).

Intitulé du projet :

Extension des chambres froides.

Description du projet :

Renforcement des capacités de stockage des infrastructures de froid existantes et insuffisamment valorisées.

Localisation et implantation :

Commune DJEBALLA KHEMISSI, Wilaya de GUELMA

État d'avancement du projet :

Ce projet sera opérationnel dès la réception des investissements à Exploiter, vu que l'infrastructure existante est tout à fait fonctionnelle mais demeure insuffisante pour la zone.

Effet sur l'environnement :

Le projet que le promoteur envisage de créer n'engendre aucun effet négatif sur l'environnement.

Bureau D'études Et D'expertises Agricoles BOUSSAHA TAYEB
Adresse: Ex Caserne Guelma. Tel: 07.76.36.03.40

Impact de projet :

- Assuré l'approvisionnement en semences mères de pomme de terre, dans les délais impartis.
- Création d'emploi : création de nouveaux postes d'emplois.
- Renforcer les capacités techniques en matière de manipulation après récolte notamment le stockage sous froid.
- Développement des capacités nationales de production de biens.
- Rapprochement des produits auprès des consommateurs ...etc.

Avantage souhaité :

- Facilités dans l'obtention du projet.
- Sollicitation de crédits bancaire.
- Bénéficier d'études approfondies à titre gratuit.
- Solliciter si nécessaire, un accompagnement personnalisé assuré par les cadres de l'EAGR, pendant la phase de valorisation.

Bureau D'études Et D'expertises Agricoles BOUSSAHA TAYEB
Adresse: Ex Caserne Guelma. Tel: 07.76.36.03.40

3- DESCRIPTION DE L'EXPLOITATION

Statut Juridique des Terres de L'Exploitation	Privé		
Zone Ecologique	montagne	piémont	littoral
		X	

Main D'œuvre	04	Dont Familiale	Dont Salariée
		00	04

Surface De L'Exploitation (Ha)	En Propriété	En Location	Autre
Surface totale	402		
Dont SAU	402		

Utilisation de La Surface				
Cultures	Surface Irriguée	Surface non Irriguée	Total Culture	Utilisation
Céréales	150	70	220	Vente
T I	30		30	Vente
P.D.T	40		40	Vente
FEVE+ PP	10		10	Vente
Fourrage	61		61	Vente
Cult Mar	20		20	Vente
Total SAU	**311**	**70**	**381**	

Ressources hydriques disponibles						
Nombre de points d'eau	Nature					
	Forage	Rivière	Barrage	Puits	Retenue collinaire	Autres à préciser
03		x	x	x		

Productions Animales		
Animaux	Effectif	Utilisation
Bovin	30	Prod lait
Ovin	560	Vente

Facteurs de production existants	
Matériels agricoles	+
Matériels d'irrigation	+
Bâtiments	1680 m^3

Bureau D'études Et D'expertises Agricoles BOUSSAHA TAYEB
Adresse: Ex Caserne Guelma. Tel: 07.76.36.03.40

4- CHOIX DE SITE

Pour avoir décidé de retenir la localisation et l'implantation du projet dans la commune de DJEBALLA KHEMISSI, Wilaya de Guelma, il a été tenu compte des paramètres suivants :

- disponibilité du terrain destiné à l'extension.
- Le bon emplacement
- Facilité d'écouler le produit
- Proximité de moyens de transport
- les terres agricoles exploités par le promoteur sont très meubles et se situent sur le périmètre d'irrigation.

5- ANALYSE DU MARCHE :

Le stockage de la pomme de terre est un créneau fort rémunérateur lorsqu'il est mené dans les conditions optimales de conservation (entretiens et soins Permanents) aussi le marché actuel connaît un grand attrait pour ce genre d'activité que les fellahs ont trop longtemps négligé et sous estimé.

Une fois crée, le projet, participera donc, à la réduction du déficit que connaît actuellement le pays dans le domaine d'approvisionnement de la pomme de terre (semences et consommation).

Le produit trouvera sa place sur le marché locale, car l'offre actuelle est considérée comme insuffisant par rapport à la demande progressive des consommateurs.

Bureau D'études Et D'expertises Agricoles BOUSSAHA TAYEB
Adresse: Ex Caserne Guelma. Tel: 07.76.36.03.40

الملحق رقم (09): مذكرة الموافقة على طلب القرض

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

DATE N°

ORGANE DE DECISION : C/C DU GRE DE GUELMA/024 **DATE DU COMITE :** **PN N°**

STRUCTURE EMITTRICE: GRE DE GUELMA 024

EMPRUNTEUR: ********** **ACTIVITE:** ********** **.C C.N°**********

ALE : ********** **GRE DE RATTACHEMENT :** GUELMA 024 **C.R.E :**

GROUPE D'APARTENANCE :

Type de prêt ou de crédit	Montant	Validité 1	Date limite D'utilisat. 2	Durée D'amort. 2	Différé Partiel 3	Différé Total 3	Taux ou Marge 3	Taux de Comm. d'engag.
CMT ETTAHADI		*	06 MOIS	05ANS	06 MOIS			

GARANTIES BLOQUANTES : billets à ordre-Hypotheque légale de la concession élargie à la construction.

RESERVES BLOQUANTES :
-Permis de construire– chaine billets à ordre –convention de prêt
-Engagement de nantissement des équipements

GARANTIES NON BLOQUANTES :
-DPAMR-DPATR - Nantissement des équipements- gage matereil financé

RESERVES NON BLOQUANT
-Attestations fiscales et parafiscales apurées DPATR+Contrat bail +gage matereil financé

OBSERVATION
-Autorisation et demande a la consultation de risque et réponse.
-Enregistrement de la convention du prêt auprès de l'inspection d'enregistrement et du timbre.
-Fonds de roulement et frais d'assurances seront décaisses au recueil du nantissement.

LE DIRECTEUR DU G.R.E **LE S/D D'EXPLOITATION**

الملحق رقم (10): جدول يوضح عمل لجنة التدقيق مع بنك الفلاحة والتمية الريفية.

	COMPTE-RENDU DE MISSION INOPINEE	EXEMPLAIRE N°….

GRE: Guelma-Souk Ahres 024 Agence controlée Date de visite

CODE	DYSFONCTIONNEMENT	CONSTAT	REPOSE DU RESPONSABLE LE l'entite

Noms-Prénom et signatures		
L'interenant (Controleur)	Sous Directeur de la fonction controlée	Directeur di GRE

الملحق رقم (11): نموذج مستخرج من تقرير المدقق

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدرة 33.000.000.000 د.ج س ت رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقيد عميروش

INSPECTION GENERALE & AUDIT « 170 »
INSPECTION REGIONALE ET AUDIT ANNABA « 173 »

ANNABA, le 2015

REF/ A.A/...184.../2015

GRE GUELMA/ SOUK AHRAS « 024 »

OBJET : Etat de levée des dysfonctionnements «MA02»

IDENTIFIANT DE LA MISSION	024	MA	Z	42	2.15

Comme convenu en commun accord lors de la conférence de fin de mission d'audit effectuée, auprès de votre structure du 31/05/2015 au 18/06/2015, des délais ont été fixés pour la levée des dysfonctionnements indiqués sur l'état joint en annexe.

Aussi, il vous est demandé de nous fixer dans un délai n'excédant pas 48 heures sur le nécessaire fait depuis.

Pour ce faire, il y a lieu de renseigner et compléter ledit état et nous le retourner par courrier, via messagerie interbancaire à l'appui des pièces justificatives.

Salutations.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
28 JUIN 2015
GUELMA -024- قالمة
Courrier Arrivée N° 0843

L'INSPECTEUR REGIONAL

H.AZZOUG

Copie :
GA-ICACE «170»

SOM. ETAT DES DYSFONCTIONNEMENTS RELEVES PAR LA MISSION D'AUDIT ET DES REPONSES DU RESPONSABLE DE LA STRUCTURE VISITEE

CODE	DYSFONCTIONNEMENT	CONSTAT	REPONSE DU RESPONSABLE DE L'ENTITE
TA01	Absence de registre pour les dossiers reçus des ALE et /ou non enregistrement des dossiers.	La vérification des différents registres de crédit nous a donnée de constater ce qui suit - - Absence des certains rubriques prévus par les instructions en vigueurs tels que date prévus pour l'acceptation ou le rejet. - Les registres présentés ne sont pas cotés et paraphés par le responsable habilité.	La contexture sera appliquée selon la règlementation. DR 80/2009 du 30:07:2009.Registres seront paraphés par le responsable du GRE
TA02	Absence de l'accusé de réception des dossiers de crédit.	La mission a contatée : - L'absence d'un accusé de réception dans le dossier ou bien l'utilisation d'un ancien model de l'accusé de reception contrairement à la réglementation en vigueur voir (DR N° 04/2015).	Dysfonctionnement relevé pour certaines ALE qui seront instruites dans les meilleurs délais pour s'y conformer.
TA03	Lenteur dans le traitement des dossiers de crédits et dans la transmission de l'AUT1.	Les délais réglementaires de traitement des dossiers de crédit prévus par les instructions en vigueur au niveau du GRE ne sont pas respecter pou certains dossiers relevés par la mission , en outre la mission a constaté le non établissement d' AUT1 juste après la décision favorable du CCT du GRE contrairement à la réglementation en vigueur.	Nombre important des dossiers reçus par rapport à un effectif très réduit. Le non établissement des AUT 1 concerne seulement les dispositifs aidés.
TA04	Absence de PV comité de crédit GRE.	Certains dossiers de crédit traités dépourvus une copie de PV du comité de crédit et de trésorerie du GRE	Les PV de comité de crédit déclassés. Seront insérés dans les dossiers
TA05	Non recueil du ou des avis motivés sur le PV du comité de crédit GRE.	La décision favorable ou défavorable mentionnée sur le PV du CCT du GRE ne détient pas les avis motivés qui justifier la décision prise de chacun du membre	Les avis des membres du comité de crédit sont classés par ailleurs dans des boites avec date et n° de PV
TA07	Canevas d'analyse financière non ou mal utilisé.	L'installation du canevas d'analyse financière qui assure un traitement efficacé et objectif de dossier de crédit, la sous direction auditée ne l'utilise pas.	Le canevas risque utilisé pour les dossiers présentant une documentation légale dont le GRE n'en dispose pas dans ses pouvoirs.

TA08	Étude du dossier faite d'une manière superficielle.	Les investigations menés sur le dossiers de la relation Mr : MOHAMADATI AMOR propriétaire d'un terrain de 14 hectare selon la fiche signalétique d'exploitation ,nous ont donné de révélé que cette relation a bénéficiée d'un credit BAIL leasing acquisition d'une moissonneuse batteuse selon la note DFAPA N° 391 du 17/06/2014 le financement de ce genre ce gence credit exige la superficie d'un terrain de 100 hectares au minimum.	Dossier réceptionné avant la note portant sur 100 ha (MOHAMDATNI) en outre c'est une relation ne présentant pas de risque et ayant une bonne capacité de remboursement.
TA09	Dossiers dépourvus de certaines pièces, notamment fiscales et parafiscales.	Le diagnostic opéré sur la constitution des différents dossiers de crédit nous a donné de constater les manquements à savoir : - La demande de crédit dont le model utilisé non conforme a celle prévue par la DR- La lettre de rejet pour les dossiers défavorable et la notification bancaire pour les dossiers favorable font defaut au dossier- Absence l'attestation de qualification professionnelle et autre deprouvés de certificat de	Documents peuvent être déclassés compte tenu du nombre importants des dossiers reçus et l'effectif réduit.
TA11	Dossiers miroirs des crédits par signature non réclamés aux agences.	Il a été constaté par la mission que certains dossiers de caution non trnsmis par les agences rattachées. Cela est du à l'absence de dossier miroire au niveau de servde GRE	Dossiers miroirs classés à part. Compte tenu du nombre important un travail de classement est nécessaire.
TA12	Visites sur sites avant et après réalisation non effectuées.	Les visites sur site notamment avant la réalisation du projet ne sont pas assurées pour certains dossiers examinés pas la mission d'audit.	Les Agences sont instruites à l'effet de faire les visites sur site par manque d'effectif.
TA13	Consultation et déclaration à la centrale des risques non effectuées.	La vérification de certains dossiers de crédits dont le montant et supérieurs à 2.000.000 deDA fait ressortir l'absence de l'autorisation et la demande de consultation de la centrale des risques.	Autorisation de la demande au niveau du front office Demande de consultation assurée par les ALE, dorénavant nous veillerons à ce que ces consultations se fassent au niveau du GRE

TA14	Mauvaise tenue des dossiers de crédits (dont le non utilisation des chemises normalisées, classement anarchique, etc…).	Un classement anarchique des différents documents constituants les dossiers de crédit a été constaté lors de l'examen porté sur ces derniers, ainsi le non utilisation des chemises normalisées afferentes au dossier de credit.	Instructions données aux services pour y faire. Un travail de classement est entamé.
TA16	Mauvaise prise en charge de la bonification due par le trésor.	La vérification par la mission des compte GL bonification des agences rattachées fait ressortir d'importants solde non apurés.	Il s'agit d'un ancien solde touchant plusieurs structures principalement la COMPTABILITE pour le pointage. Pour les bonifications RFIG, LEASING les transferts sont suivis par l nos services.
TA17	Rejet de dossiers de crédit non motivé et retard ou absence de notification au demandeur.	La mission a constatée au dossiers traites par le CCT du GRE que les décisions de rejet soit defavorable ne sont pas suffisament motivés par ce dernier.	Le motif est inscrit sur une fiche séparée. Il sera porté sur le PV
TA24	ST44 mal élaboré.	Lors de la vérification de certains dossiers de crédit classés au niveau de la sous direction d'exploitation nous avons relevés que le formulaire ST44ou 219 est insuffisamment renseigné.	L'identification entreprise a remplacé le ST 44 ou 219.
TA26	Anomalies sur l'autorisation d'engagement forme et fond (dont le retard de saisie, etc…)	Il a été relevé par la mission d'audit que l'Aut l établie par la sous direction d'exploitation sont mal renseigné, notamment le taux de marge ainsi que le taux de commission d'engagement.	Instructions données au services pou y faire.
TA27	Octroi d'un crédit en l'absence d'attestation d'endettement apurée (leasing, etc…….)	La mission a constatée que l'attestation de non endettement constituant le dossier de crédit notamment Leasing et RFIG fait defaut.	La CNMA est dissoute. Pour les dossiers leasing nous avons une liste détaillée des défaillants aves la SPA SALEM
TC01	Absence d'assistance des ALE (notamment en matière d'incidents).	Suite à l'investigation de la mission d'audit a constatée un manque de suivi de la procedure notament pour l'incidence de paiment sur la carte monétique du fait que le compte de l'impayé sur carte monétique presente des soldes imoprtant au niveau des agence relevés durant le sejour de la	Le suivi est assuré. Pour les cas relevés les Agences seront rappelées.

الملخص

تعالج هذه المذكرة دور تدقيق الأنظمة المعلوماتية في تحسين سير عمل البنوك التجارية، لما يكتسبه دور التدقيق من اهمية في مجال المؤسسات المالية خاصة منها البنوك التجارية، التي تحيط بها مخاطر مالية متعددة متعلقة بأنشطتها او وظائفها، والتي أصبحت عديدة في سياق التطورات التكنولوجية التي اجتاحت البيئة المالية، لذا أصبح إلزاما على البنوك التجارية التطوير في مهنة التدقيق واعتمدت في ذلك على الأنظمة المعلوماتية، حيث تطرقنا الى موضوع التدقيق بصفة عامة وتدقيق نظام المعلومات بصفة خاصة.

ومن أهم أنواع التدقيق في البنوك التجارية نجد التدقيق الإلكتروني، الذي يتطلب توضيح الإجراءات والأساليب التي ترافق هذه المهنة التي تعتبر كإجراء وقائي وعلاجي يقوم به البنك للحد من ارتكاب الأخطاء والتلاعبات في البرامج، وللإلمام بالدراسة قمنا بالتوجه إلى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 821 بقالمة، بصدد دراسة وتحليل النتائج للنموذج المستخرج من تقرير المدقق ثم توصلنا إلى إلزامية تطبيق تدقيق البرامج المعلوماتية في تحسين سير عمل البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية:

التدقيق، نظام المعلومات، البنوك التجارية، التدقيق البنكي، تدقيق الأنظمة المعلوماتية.

Resume

Ce mémoire traite le rôle de l'audit des systèmes informatiques dans l'amélioration du déroulement de travail des banques commerciales vu son importance, généralement, dans le domaine des institutions financières notamment les banques commerciales qui sont exposées à des dangers financiers multiple relatifs à leurs activités et leurs travaux et qui sont devenus nombreux avec le progrès technologique qui a envahi l'environnement financier. C'est pour cette raison que les banques ont dû développer le métier d'audit en se basant sur les systèmes informatiques et c'est pourquoi nous avons traité le sujet d'audit et plus particulièrement l'audit des systèmes informatiques.

Parmi les types d'audit les plus importants dans les banque commerciales, on trouve l'audit électronique qui exige le mise en évidence des procédures et des méthodes qui accompagnent ce métier et que l'o' considère comme un procédé préventif pour mettre terme aux erreurs et aux Manipulations électroniques.

Dans le but de contourner le sujet de notre étude, nous nous sommes rendues à l'agence bancaire BADR Guelma N° 821 pour traiter et analyser les résultats et les méthodes d'audit relatifs à in exemplaire extrait d'un rapport de l'auditeur. Ce qui nous a amenées à la conclusion qu'il est obligatoire d'appliquer l'audit des programmes informatiques afin d'améliorer le déroulement de travail des banques.

Mots-clés

Audit, Système d'information, Banques commerciales, Audit bancaire, Audit des systèmes informatiques.